الدكتور إبراهيم لونيسي

الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني

خلال الثورة التحريرية

1954 - 1962



الدكتور إبراهيم لونيسي

الصراع السياسي داخل جبهة التّحرير الوطنيّ خلال الثّورة التّحريريّة

1954 – 1962

الطبعة 2015



بسم الله الرحمن الرحيم

صنف : 4/227

– الإيداع القانوني، 2007 – 360

– ردمك : 3 – 049 – 65 – 9961 – 978

www.editionshouma.com

email :info@ editionshouma.com

الإهداء

الى ارواح كل شهداء الجزائر

الى كل المجاهدين الذين ضحوا

من اجل ان تحيا الجزائر حرة كريمة

المقدمة

مما لاشك فيه أن العديد من المشاكل التي عانت منها الجزائر بعد استرجاعها للسيادة الوطنية، تعود في جزئها الأكبر إلى عدم دراسة تاريخنا دراسة علمية مبنية على التحليل المعمق، واكتفينا فقط بتسجيل الأحداث المختلفة تسجيلات سطحية، في حين أن دراسة التاريخ لا تعني فقط تسجيل الأحداث والوقائع، أي لا يجب أن نهتم بالدراسات التاريخية لذاتها بل يجب تحويلها إلى وسيلة تمكننا من استخلاص الدروس والعبر، وحتى القوانين التي تحول بيننا وبين الوقوع في الأخطاء.

ويمكن لنا هنا التأكيد أن الجماعة التي فجرت ثورة الفاتح من نوفمبر قد وعت ذلك بشكل جيد، لهذا وجدناها قبل أن تقدم على اتخاذ أي خطوة عملية تقوم بدراسة تاريخ المقاومة الشعبية خلال القرن التاسع عشر، واستخلصت من خلال ذلك عدة نقاط أساسية رأت بأنها ضرورية لنجاح العمل الثوري الذي هي مقدمة عليه. فهذه الجماعة الثورية رأت أن سبب فشل المقاومات الشعبية في تحقيق أهدافها يعود إلى ذلك التمزق والتشتت الذي ميزها لهذا قررت هذه الجماعة أن تكون الثورة شاملة لكامل أرجاء الجزائر، كما استنتجت أيضا أنه من عوامل فشل الثورات الشعبية كون كل ثورة كانت مرتبطة باسم شخص معين وبمجرد اختفائه من الميدان لسبب أو لآخر إلا ويكون مصير تلك الثورة الفشل، لهذا قررت الجماعة المفجرة للثورة أن تكون القيادة جماعية، ورفضت أن تكون مرتبطة بشخص معين، وهذان العاملان يعدان من أبرز أسرار نجاح الثورة الجزائرية. ولكن هل تم احترام هذين القرارين ؟

إن فكرة القيادة الجماعية ظهرت بشكل بارز وواضح في التاريخ الجزائري المعاصر، غداة اندلاع الثورة التحريرية، كنتيجة مباشرة للأزمة التي عرفها حزب الشعب الجزائري سنتي 1953 و1954، ولقد تجسدت هذه الفكرة خلال مرحلة الثورة التحريرية بكل وضوح، إذ انه بحكم التجربة التي عايشها رجالات الثورة خلال مرحلة الحركة الوطنية، جعلتهم على دراية كبيرة بهذه المعضلة، إذ كشفت لهم تجربة العمل السياسي السابقة على إثر الانقسامات في مسار الحركة، وبينت لهم كيف يمكن أن تعصف التطلعات الفردية للقيادة بالعمل النضالي الثوري، ولقد برزت فكرة القيادة الجماعية في بدايات الثورة بشكل واضح.

إلا أن تيار التفرد بالقيادة والحكم عاد من جديد للساحة السياسية الجزائرية بعد أقل من سنتين من انفجار الثورة، ليهدد العمل الجماعي الثوري، خاصة عند أولئك الذين كانوا بعيدين عن ساحة المواجهة والمعركة المسلحة، حيث سمحت لهم ظروفهم في الخارج بالتفرغ لمهام الوصاية على الثورة على مستوى التفكير في البداية، ثم على مستوى الفعل والحركة، بهدف الهيمنة على الثورة، وسلطة توجيهها من الخارج، فباسم الحكم الجماعي تم تركيز واحتكار السلطات في يد فرد واحد، وجماعة مفردة (clan)، ولقد سعى مؤتمر الصومام إلى الوقوف في وجه تيار التفرد بسلطة القيادة بفضل إيجاد هياكل وأجهزة تسمح بتسيير شؤون الثورة بشكل جماعي، وتدعيما لهذا التوجه المبني أساسا على العمل الديمقراطي، اتخذ المجلس الوطني للثورة في دورته الثالثة المنعقدة في طرابلس سنة 1959 جملة من القرارات من ضمنها تبنيه لمبدأ الاحتكام إلى الاقتراع العام كوسيلة لإقرار السلطة التشريعية بعد استرجاع السيادة الوطنية، وكذا التذكير بالطابع الانتقالي للمؤسسات الجزائرية. ويحق

للقارئ هنا أن يتساءل : هل تحقق ذلك فعلا على أرض الواقع ؟ أم أنه بقي مجرد حبر على ورق ؟

إن القول بأن مبدأ القيادة الجماعية كان محترما بشكل دقيق إبان الثورة التحريرية قول فيه مبالغة وبعيد عن الحقيقة لأن هذا المبدأ انتهك في العديد من المرات، خاصة من الثلاثي القوي : كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال الذين كانوا يتخذون القرارات والباقي ينصاع لها، ويمكن القول أن إحكامهم السيطرة على مصير الثورة قد أدى إلى تعزيز المنحى التسلطي واستفحال الاستبداد، ليطبع فيما بعد كل مراحل تطور النظام السياسي الجزائري، وبالتالي القول أن التصرفات التي بدأت تظهر بعد استرجاع السيادة الوطنية، لم تبرز من العدم، بل إن التأسيس لها كان قد بدأ مع الثورة التحريرية ذاتها، وهذا رغم وجود الكثير من النصوص والقوانين الداعية إلى ضرورة احترام مبدأ القيادة الجماعية، وكذا شرعية السلطة. ويمكن القول أن عملية انتهاك مبدأ القيادة الجماعية، وبروز الروح التسلطية قد ازدادت حدة بعد تشكيل القيادة العامة لأركان الجيش، والتي أصبحت بعد فترة وجيزة من تشكيلها، المتحكم الحقيقي والفعلي لسلطة القرار كما أن هذا الأمر أدى إلى عسكرة النظام الجزائري، وذلك بفضل المخطط الذي كانت قيادة الأركان بزعامة هواري بومدين ترسمه والمتمثل في تسليم مقاليد السلطة لأحد السجناء الخمس، واستعماله كمطية للوصول إلى السلطة غداة استرجاع السيادة الوطنية.

لقد نجحت الثورة الجزائرية بعد أكثر من سبع سنوات من الجهاد، الوصول إلى بر الأمان بتحقيقها للهدف الأساس الذي من أجله اندلعت وهو **استرجاع السيادة الوطنية**، وبالتالي تفكيك التناقضات الأساسية الناتجة عن **الغزو العسكري الفرنسي** للجزائر وإجبار السلطات الفرنسية

على الاعتراف بالكيان الجزائري الذي كانت تتجاهل وجوده منذ دخولها الجزائر في 05 جويلية 1830 وهذا رغم الصراعات الكثيرة والحادة التي حدثت على مستوى قيادة هذه الثورة، وأقل ما يمكن قوله عن أبسط هذه الصراعات أنه كان بإمكانه نسف الثورة من أساسها وتحطيم كل ما أنجزته سياسيا وعسكريا، إلا أن ذلك لم يحدث بسبب أن متزعمي هذه الصراعات كانوا جد حريصين على الاحتفاظ بصراعاتهم على مستوى القمة ولم يتجرأ أي منهم بإنزالها إلى القاعدة، أو حتى أن يجعلها تشعر بوجود صراعات تدور في القمة، رغم قيام البعض منهم بالتهديد من حين لأخر بكشف المستور للقاعدة.

ومعظم الجزائريين لم يعرفوا عن حقيقة هذه الصراعات أي شيء إلا بعد مرور سنوات وسنوات من استرجاع السيادة الوطنية، وإن كان البعض منهم قد استشف من أزمة صيف 1962 أن صراعات حادة كانت تدور في القمة خلال سنوات الثورة، وأن هذه الأزمة كانت الفرصة المناسبة لبعض مسئولي الثورة لتفجير كل رواسب تلك الصراعات، وتصفى فيها الحسابات إلا أن الشعب بحسه الوطني الرفيع أوقف كل ذلك بخروجه إلى الشوارع رافعا شعاره "سبع سنيين بركات"*.

في زرالدة (الجزائر) يوم السبت 15 رجب 1426هـ
الموافق لـ 20 أوت 2005 م

* سنعود للحديث عن هذه الأزمة في كتاب أخر جاهز للطبع بعنوان: "الصراع السياسي في الجزائر خلال فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة 1962 – 1965".

جبهة التحرير الوطني تولد من رحم الأزمة

1. اللجنة الثورية للوحدة والعمل وأهدافها

تعود الإرهاصات الأولى لظهور "جبهة التحرير الوطني" في ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 إلى استفحال الأزمة داخل حزب الشعب – الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية –، وذلك عندما رفضت مجموعة من المناضلين الغيورين على وحدة الحزب، الانسياق وراء هذا الصراع الذي كان صراعا من أجل الزعامة والمسؤولية ممزوجا بالحزازات الشخصية، وانه كان ضد المصلحة العامة للحزب، فهذه المجموعة أفزعها كثيرا ما آلت إليه أمور الحزب من تدهور وتعفن، هذا الحزب الذي كان دائما ينادي بضرورة تحرير الجزائر بكل الوسائل بما فيها الوسيلة العسكرية، هو ما دفع بهذه الجماعة على أن تأخذ على عاتقها مسؤولية رأب الصدع فبذلت لأجل ذلك مجهودات كبيرة ولكن بدون جدوى[1].

ظهرت هذه اللجنة في 23 مارس 1954، وكان هدفها الرسمي والعلني هو إصلاح ذات البين بين مختلف الاتجاهات، قصد إعداد الثورة وعدم ترك المناضلين ينجرون وراء هذه الخلافات وعدم تأييد أي طرف من الطرفين المتصارعين والوقوف على الحياد بشرط أن يكون حيادا ايجابيا، وهو

1. هل فعلا هذه هي الأهداف الأساسية والحقيقية التي ظهرت من أجلها اللجنة الثورية للوحدة والعمل؟ أم أن هناك أهداف أخرى سرية لم يتم البوح عنها وغير معروفة إلى يومنا هذا، وهي الأهداف الحقيقية التي تأسست من أجلها هذه اللجنة؟

ما جاء في المنشور الذي أعلن فيه عن تأسيس هذه اللجنة وهذا حسب ما يرويه السيد عبد السلام بلعيد[1] والذي دعا مناضلي الحزب إلى الاتحاد، وعدم السير وراء أي من الفريقين المتنازعين على مستوى قيادة الحزب، والهدف من هذه اللجنة هو الانتقال إلى العمل المسلح.

وتم تأسيس هذه اللجنة من أربعة أشخاص محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد الذي كان عضوا في اللجنة المركزية للحزب، رفقة بشير دخلي الذي كان أيضا عضوا في اللجنة نفسها وكذلك رمضان بشبوبة الذي كان مناصرا للجنة المركزية، ومن هنا يمكن القول أن أعضاء اللجنة المركزية لم يكونوا غريبين عن إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، فخوفهم من أن يجر مصالي الحاج البلاد وراءه إلى المغامرة جعلهم يقومون بكل المحاولات لمنعه من التحرك، ولكن بلوغهم هذه الغاية كان يحتم عليهم استعادة ثقة القاعدة التي كانت تستهويها الشعارات المصالية[2].

وفي المقابل كانت القاعدة الشعبية تضغط على اللجنة المركزية لتسليم الأمور لزعيم الحزب مصالي الحاج، وبالفعل قررت اللجنة المركزية أن تتنازل عن صلاحياتها لرئيس الحزب وإعطاءه قسما من المال، لتحضير مؤتمر للحزب في أجل أقصاه ثلاثة أشهر[3] وهذا ابتداءا من 28 مارس 1954، وليس من المستبعد أن فكرة التقرب من بعض الثوريين في الحزب جاءتهم

1. Bennoune (Mahfoud), El Kenz (Ali) : Le hasard et l'histoire, entretiens avec Belaïd Abdesselam (Alger 1990) T1. p 52

2. حربي (محمد) : الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة : نجيب عياد، صلاح المثلوثي (الجزائر 1994) ص 58.

3. عباس (محمد) : اغتيال حلم... أحاديث مع بوضياف (دار هومة الجزائر 2001) ص 81.

في هذه اللحظات بهدف إبعاد تهمة الإصلاحية عنهم بعد أن التصقت بهم بشكل محكم[1].

إن أهم ما يلاحظه الدارس لتطورات اللجنة، هي أنها كادت أن تغرق في مستنقع ذلك الصراع الحاد، وبذلك يضيع الهدف الذي ظهرت من أجله. فلقد وجدت نفسها تؤيد المركزيين ضدّ مصالي الحاج وأنصاره، ويبدو أن ذلك يعود إلى كون بشير دخلي وبشبوبة محسوبين على اللجنة المركزية، فمن الممكن أن يكون المركزيين قد استغلوا هذين الشخصين لصالحهم بهدف احتواء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وتوظيفها لخدمة مصالحهم وأهدافهم، كما استغل أصحاب اللجنة المركزية ذلك الحقد الذي كان بوضياف يكنه للمصاليين منذ أن كان في فرنسا، لتحقيق نفس الغرض ويقول أحمد محساس في هذا الشأن، أن محمد بوضياف كان يتقرب إلى المركزيين بسبب تعرضه إلى الأذى من المصاليين ولسوء معاملتهم له عندما كان متواجدا في فرنسا[2].

ومن الأدلة التي تؤكد لنا انغماس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، في هذا الصراع إلى جانب المركزيين ما صرح به عبد الحميد مهري من أن ولادة اللجنة الثورية كانت بمساعدة من اللجنة المركزية وبتزكية منها. ومن أبرز المساعدين على ذلك حسين لحول وبن يوسف بن خدّة، ويؤكد عبد الرحمان كيوان، هذه العلاقة والتي كانت تتمثل في قيام اللجنة المركزية بتمويل صحيفة (الوطني le patriote) الناطقة باسم اللجنة الثورية للوحدة

1. حربي، الثورة الجزائرية ص 58.

2. Mahsas (Ahmed) : Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la 1ère guerre Mondiale à 1954 (Alger 1990), p 307.

والعمل[1] كما أن هذه الصحيفة كانت تتناول بصفة خاصة المصاليين بانتقادات لاذعة[2] كما أن افتتاحياتها كانت تكتب بقلم حسين لحول العدو اللدود لمصالي الحاج.

وانطلاقا من كل هذا يمكننا القول أن تلك التخوفات التي أعلنها أنصار مصالي الحاج مباشرة بعد ظهور اللجنة الثورية، كانت في محلها إلى حد ما، وخاصة عندما اعتبروها مناورة من خصومهم المركزيين، وحتى بوضياف يعترف بذلك ضمنيا، عندما قال بأن اللجنة الثورية كانت تبدو في سياق تلك المرحلة من الخلاف أقرب إلى المركزيين، وكان من الصعب عليه وعلى رفاقه إبعاد هذه الشبهة دون الكشف عن حقيقة أهدافهم قبل الأوان ويبرر هذه العلاقة التي يعتبرها تكتيكية بعاملين اثنين وهما:

1. كسب الطرف الثاني في الخلاف مؤقتا بعد أن خسر ورفاقه الطرف المصالي.

2. استعمال وسائل الأمانة العامة المالية والمادية والبشرية لخدمة أهدافهم[3]، كما أن بوضياف يؤكد على أن هذا هو السبب الذي أدى إلى غضب العناصر المصالية عليهم، لأنهم فوجئوا بهذه المبادرة التي من المحتمل أن تعيد النظر في الانتصارات التي حققوها على اللجنة المركزية[4].

---

1. انظر حديث مهري (عبد الحميد) عن أزمة الحزب في جريدة الشعب 1 نوفمبر 1990، وشهادة حسين لحول في عباس (محمد)، رواد الوطنية (دحلب للنشر– الجزائر 1992) ص 120.

2. Mahsas : p 310.

3. عباس: إغتيال حلم ص 42.

4. المصدر نفسه ص 181 – 182.

ومهما يكن من أمر هذه القضية فإن محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد تفطنا إلى خطورة الوجهة التي كانا يتوجهان إليها، وهي تكريس حالة الانشقاق داخل الحزب وتشتيت القاعدة، وبدون شك أن لتلك الضغوطات التي تعرضا لها من بعض المناضلين، مثل العربي بن مهيدي وديدوش مراد وأحمد محساس[1]، لها دخل كبير في ذلك، لهذا رأى كل من محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد ضرورة تصحيح المسار وأن أحسن وسيلة لتحقيق ذلك هو إبعاد دخلي وبشبوبة عن اللجنة الثورية، ولقد جاءتهما الفرصة المناسبة، ليس فقط لإبعاد هذين الشخصين بل للانتقال إلى مرحلة أخرى متقدمة في عملية التحضير للعمل المسلح، وتتمثل هذه الفرصة في أن الحزب قد هضم نهائيا عملية الانشقاق، بانعقاد مؤتمر هورنو ببلجيكا. فهذا المؤتمر حسب رأي بوضياف أنهى عمليا مهمة اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وإن ساعات العمل قد دقت[2]. وتم تنفيذ أول خطوة في هذا الإطار وذلك بعقد سلسلة من الاتصالات مع أعضاء المنظمة الخاصة التي أفضت إلى عقد اجتماع مجموعة الـ 22.

2. إجتماع مجموعة الـ 22 وقراراتها

إن مجموعة الـ 22 واجتماعها المنعقد في أواخر شهر جوان 1954 يكتسي أهمية بالغة في تاريخ الجزائر المعاصرة، وهذا رغم بساطته من الناحية الشكلية، إلا انه كان حاسما من حيث المضمون، والدارس بتمعن لهذه المجموعة ولاجتماعها وما تمخض عنه من نتائج بعد نقاشات حادة وساخنة سيلاحظ أن نقاشاتهم كانت ديمقراطية افتقرت إليها التشكيلات

---

1. Mahsas, p 308.

2. عباس: اغتيال حلم ص 43.

السياسية التي كانت موجودة على الساحة الجزائرية في تلك الفترة، وهناك أدلة كثيرة ستؤكد لنا هذا الحكم ومن أبرزها نذكر :

1. الشعار الذي رفعته هذه المجموعة وهو "ضرورة فهم كل الأمور حتى أدق التفاصيل" حيث يذكر عيسى كشيدة أحد عناصر المجموعة عن العربي بن مهيدي أنه كان يقول للمناضلين أن الثورة إختيار شخصي ومسؤولية فردية، وأنه كان يحث المناضلين على التحرر من كل القيود النضالية، والممارسات السابقة، فإذا كان شعار المرحلة السابقة "لا تحاول أن تفهم" فإن شعار المرحلة القادمة هو عكس ذلك تماما "حاول أن تفهم حتى أدق التفاصيل" وكان يقول لهم" إذا فارقتكم لحظة واحدة ثم عدت إليكم وأنا أرتدي بذلة جديدة فلا تتحرجوا في البحث عن كيفية حصولي على هذه البذلة[1].

2. اتفاق المجموعة منذ البداية على أن تكون أعمالها وفق مبدأ التشاور والتحاور وطرح الرأي والرأي الآخر، حتى تتمكن من التوصل إلى وضع جملة من الحلول التي بإمكانها أن تتجاوز بها مرحلة التعفن التي وصلتها الحركة، والخروج بالتالي من المأزق الذي دخلت فيه الحركة الوطنية، وكان هذا بعد طرحها للسؤال، ترى ما العمل ؟ يجيب التقرير الذي قدمه محمد بوضياف إلى المجتمعين على ذلك بقوله : "نحن الأعضاء السابقين في المنظمة الخاصة علينا أن نتشاور بخصوص الوضعية الخطيرة التي آل إليها الحزب لنقرر معا ما ينبغي عمله مستقبلا"[2].

3. إن النقاش الديمقراطي التشاوري الذي ساد الاجتماع أدى إلى بروز موقفين :

1. انظر شهادته في عباس : فرسان الحرية، ص 175.
2. عباس : اغتيال حلم ص 45.

الأول : يدعو إلى الكفاح المسلح مباشرة كوسيلة وحيدة لتجاوز الأزمة.

الثاني : لا يمانع في مبدأ الكفاح المسلح لكنه يرى ضرورة التريث حتى يحين الوقت المناسب.

واحتدم النقاش بين الطرفين، وكان من الممكن أن يؤدي إلى تفجير الاجتماع من أساسه لو أن كل طرف تمسك بموقفه، وتصلب له ولكن مبدأ التشاور والتحاور الذي اتفقوا عليه منذ البداية، حال دون الوصول إلى هذه النتيجة الكارثية، ولقد نجح سويداني بوجمعة من فك الخلاف، بتدخله الذكي والحاسم والعملي في الوقت ذاته "هل نحن ثوريون أم لا ؟ وإذا كنا نزهاء مع أنفسنا فماذا ننتظر لإعلان الثورة ؟"[1]. ولا يقل تدخل العربي بن مهيدي ذكاءا أيضا عندما قال مخاطبا المترددين "أعلنوا الثورة والقوا بها إلى الشارع فسوف يتبناها عشرة ملايين جزائري". والعربي بن مهيدي بتدخله هذا أراد تمرير رسالة واضحة المضمون لأصحابه، مفادها أننا لسنا الوطنيين الوحيدين على الساحة، ولسنا وحدنا في الميدان فكل الشعب الجزائري معنا.

4. الاتفاق على انتخاب شخص من المجموعة ليتولى مسؤولية المنسق الوطني، وذلك عن طريق الاقتراع السري، بشرط أن يتحصل الفائز على أغلبية الثلثين، وبالفعل أجريت انتخابات سرية في جولتين، الأولى لم يتحقق فيها نصاب الثلثين، وفي الثانية فاز احد المترشحين[2] بالأغلبية، 17 صوتا من 22 وهو بوضياف.

1. المصدر نفسه ص 45. حربي : الثورة الجزائرية ص 60.
2. إن جل المصادر التي عدنا إليها لم تذكر لنا أسماء هؤلاء المترشحين ولكن على ما يبدو أن قائمة هؤلاء كانت تتكون من مصطفى بن بولعيد وبوضياف، وعن نتيجة هذه الانتخابات انظر عباس : اغتيال حلم . ص 184-185.

ويجب علينا الإشارة هنا إلى أن عملية الانتخاب هذه ثار حولها خلاف كبير، ففي الوقت الذي تجمع فيه الكثير من الشهادات أن العملية تمت عن طريق الاقتراع السري، نجد محمد حربي يقول أن العملية تمت بطريقة غير ديمقراطية، وذلك عن طريق الاعتماد على مبدأ الانتقاء والتزكية، وهو المبدأ الذي كان معمولا به داخل حزب الشعب، الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية[1]، ولكن محمد حربي سرعان ما يستدرك حكمه هذا بقوله، بان الآراء اختلفت حول كيفية وقوع هذا الانتقاء فمحمد مشاطي يذكر أن الاختيار كان محدودا، حيث أن الحاضرين لم ينتخبوا سوى شخصين من بين الذين حضروا الاجتماع، وهما ابن بولعيد وبوضياف، وفوضوا لهما مهمة اختيار القيادة[3]، في حين نجد أن الشخص نفسه يذكر في شهادة أخرى انه صوت لصالح مصطفى بن بولعيد وبن عبد المالك رمضان[4]، وهذا ما يجعله متناقضا مع نفسه، وأصبح قوله بان الاختيار كان محدودا غامضا وغير مفهوم ! ثم يقول بعد ذلك "إن الطريقة التي تمت بواسطتها عملية إفراز القيادة الخماسية لم تكن توحي بالثقة المطلوبة ولاسيما في مثل تلك الظروف الصعبة التي تقتضي كامل الثقة والاقتناع"[4]. ويبدو أن مشاطي بكلامه هذا الغامض والمتناقض يحاول تقديم تبريرات واهية لعملية انسحاب مجموعة قسنطينة من عملية التحضير للثورة التحريرية مباشرة بعد انتهاء اجتماع مجموعة الـ 22[5].

---

1. حربي : الثورة الجزائرية ص60.
2. المصدر نفسه.
3. عباس : فرسان الحرية ص39.
4. المصدر نفسه.
5. تتمثل مجموعة قسنطينة في – محمد مشاطي – عبد السلام حباشي– رشيد ملاح – السعيد بوعلي.

ويعتبر عيسى كشيدة[1] هذا الانسحاب عبارة عن غضب من القسنطينيين حيث يقول أنه بعد مرور بضعة أيام عن الجلسة التاريخية ظهر سوء تفاهم فقد تشاور عناصر من قسنطينة وعلى رأسهم غراس عبد الرحمن عقب الاجتماع واعتبروا بأنه كان ينبغي دراسة بعض القضايا التي تبدو في رأيهم ذات أهمية دون أن يتم التطرق إليها بما فيه الكفاية وطالبت هذه الجماعة من خلال رابح بيطاط بعقد اجتماع مصغر في منزل مراد بوقشورة أو في منزل كشيدة لوضع استراتيجية كفيلة بتحليل أفضل للواقع. ولقد أصر الأعضاء القسنطينيون على مناقشة ما يلي :

1. اختيار القادة بالشكل الذي يضمن تمثيلا جيدا من خلال شخصيات معروفة في الساحة السياسية.

2. ضمان التغطية السياسية وتحديد الدور العسكري في بنية المنظمة.

3. إحصاء كافة الوسائل البشرية والمادية.

ولقد رفض بوضياف عقد أي اجتماع لمناقشة الاستراجية المسطرة لأنه من المستحيل التراجع عن قرارات تم اتخاذها وفي المقابل اقترح أن يكون غراس عضوا سادسا في هيئة الأركان إلا أن هذا الأخير رفض العرض واعتبره محاولة لشراء ذمته. وبعد اندلاع الثورة عرفت جماعة قسنطينة متاعب شتى.

ويذكر محمد حربي أن بوضياف يعطي رواية أخرى، مفادها أن الحاضرين طلب منهم انتخاب شخص واحد فاختاروه هو، فيما كان دور

---

1. عيسى كشيدة، مهندسو الثورة (منشورات الشهاب، الجزائر 2003)، ص – ص : 73 – 75.

ابن بولعيد ينحصر في فرز الأصوات[1] ويذكر أيضا أن العقيد الطاهر الزبيري أخبره بأن الفرز تم بطريقة مشبوهة، فأصوات الحاضرين كانت في أغلبيتها لصالح مصطفى بن بولعيد الذي تحصل على سبعة عشر صوتا، مقابل أربعة أصوات لبوضياف[2]، كما أن العقيد علي كافي يذكر أن المجموعة انتخبت مصطفى بن بولعيد مسبقا إلا أنه تنازل عن ذلك لمحمد بوضياف، ويذكر أن هذا ما ذكره بوضياف شخصيا لنجل بن بولعيد في القنيطرة سنة 1989[3]

أما عيسى كشيدة فيذكر في مذكراته (مهندسو الثورة) أن مجموعة الـ22 خلال مناقشتها لكيفية اختيار القيادة التي تتولى مسؤولية التنسيق والحركة أقرت بالإجماع عملية انتخاب المسؤول وليس تعيينه بطريقة عشوائية وأن كل الحضور أعربوا عن ثقتهم في مصطفى بن بولعيد ليقوم بفرز الأصوات ويبلغ من سيقع عليه الاختيار ويذكر أنه عقب انتهاء الاجتماع قام بن بولعيد بفرز القصاصات الاثنتين والعشرين وأشار إلى الحصول على نتيجة عقب الدور الثاني حيث بلغ بوضياف قائلا (أنت الذي انتخبوك) فرد بوضياف (مع رفقائنا الثلاثة العربي ومراد ورابح الذين ساعدونا في تحضير هذا اللقاء سنكون خمسة في انتظار قرار نهائي بخصوص عدد العناصر التي تشكل هيئة الأركان).

1 حربي، الثورة الجزائرية ص 60، ونشير هنا إلى أن حربي لم يشر إلى المصدر الذي أخذ منه هذه المعلومات

2. المصدر نفسه ص 61، ويذكر في ص 74 أن بوضياف هو الذي أخبر الطاهر الزبيري بهذه المعلومات

3. كافي (علي) من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1962 – 1946 – مذكرات – (دار القصبة للنشر، الجزائر 1999) ص 76، وهذا يتناقض تماما مع كل ما صرح به بوضياف في مختلف حواراته وأحاديثه المنشورة.

وبهذا تمخض هذا الاجتماع عن تكوين لجنة خماسية تتكون من محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد ورابح بيطاط[1]، وديدوش مراد والعربي بن مهيدي، وبعد انضمام كريم بلقاسم إليهم أصبحت سداسية، وكلفت هذه اللجنة بالتخطيط والتحضير الجدي لتفجير الثورة ولهذا الغرض عقدت سلسلة من الاجتماعات، طرحت فيها الكثير من القضايا المتعلقة مباشرة بالعمل المسلح، ومن أبرز وأخطر القضايا التي طرحتها للمة على بساط البحث قضية الغطاء السياسي للحركة، وهذا انطلاقا من كون العناصر التي قررت إعلان الثورة، لم تكن معروفة لدى عامة الشعب الجزائري، حتى وإن كان بعضهم عبارة عن إطارات سامية أو متوسطة داخل حزب الشعب – الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية – لأنها كانت تعمل في الخفاء، وهو الأمر الذي دفعهم إلى البحث عن شخصية سياسية معروفة على الساحة الوطنية وتستطيع جذب الشعب إليها

ونتساءل هنا عن مدى استفادة هذه المجموعة من الدرس الذي تعرض له حزب الشعب – الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية – في قضية الزعامة، وما تسببت فيه للحزب من تمزق وتشتت ألم يتدارسوا فيما بينهم إمكانية تكرار هذه التجربة، وبالتالي فشل العمل الذي يخططون له ؟ أم أنهم اعتبروا هذا العمل كإجراء تكتيكي فقط ليساعدهم في تفجير الثورة ثم يعملوا على التخلص من هذا الغطاء السياسي بمجرد تفجير الثورة ؟

مهما يكن من أمر هذه القضية، فإن اهتماماتهم توجهت نحو الدكتور محمد الأمين دباغين النائب السابق في البرلمان الفرنسي والشخصية

1 من مواليد 1925 بعين الكرمة (ولاية أم البواقي) أحد أعضاء المنظمة السرية وعضو في مجموعة الـ22، والجنة السداسية التي ألقي عليه القبض في شهر مارس 1955، تولى عدة مناصب سياسية بعد استرجاع السيادة الوطنية آخرها رئاسة المجلس الشعبي الوطني، توفي سنة 2000

الثانية في الحرب خلال الحرب العالمية الثانية، إلى غاية خروجه منه سنة 1940. وكان يحظى بتقدير كبير لديهم، بل وكانوا يعتبرونه الأب الروحي لفكرة العمل المسلح في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية، فاتصل به كل من محمد بوضياف وكريم بلقاسم ومصطفى بن بولعيد، فطلب منهم مهلة للتفكير متعهدا الرد عليهم خلال أسبوعين، وضرب لهم موعدا بإحدى المقاهي العاصمية

كان دباغين يظن أن المجموعة تريد الاستفادة من خبرته وتجربته، في حين أن المجموعة طلبت منه الموافقة على تزعم الحركة بدون أي شرط، مما سيجعل كل تردد من جانب دباغين يثير عندهم تحفظهم المعهود من السياسيين، وهو ما حصل فعلا عندما أكد لهم أن منطقتي الأوراس والقبائل فقط مستعدتين لخوض الكفاح المسلح، إلا أن ممثلي لجنة الستة الذين كانوا يثقون بزملائهم من المناطق الأخرى لم يستسيغوا هذه الملاحظة، وأمام هذا الموقف قررت المجموعة الاستغناء عن خدماته[1] وهنا قررت لجنة الستة الاعتماد على مبدأ القيادة الجماعية[2]

ومن حق القارئ أن يتساءل، هل فكرة القيادة الجماعية التي تم اعتمادها عشية انفجار الثورة، كانت نابعة من قناعات راسخة لدى مفجري الثورة، بفعل تأثرهم بالتجربة التي عاشوها خلال أزمة حزب الشعب؟ أم أنهم طرحوها لأسباب أخرى؟ أي هل هذا المبدأ أملاه الحرص على النجاعة والفعالية أم هناك أمورا أخرى أدت إلى طرح مبدأ القيادة الجماعية؟

1 حربي: الثورة الجزائرية ص 67، وعن هذه الاتصالات انظر عباس: اغتيال حلم ص188

2 عباس: المصدر السابق ص 185

إننا نرجح الرأي الأخير، لأن هذه المجموعة لو أنها لجأت فعلا إلى مبدأ القيادة الجماعية كدرس استخلصته من أزمة الحزب لكانت قد قررته مجموعة الـ 22 في جوان 1954، ولم تنتظر إلى غاية سبتمبر 1954، وما أتعبت أيضا نفسها في البحث عن شخصية سياسية بارزة كغطاء سياسي لحركتهم، ونجد أحمد محساس يؤكد هذا الرأي بقوله بأن كل "واحد يشعر بضرورة إيجاد توازن بين مختلف الأنشطة، ومختلف الأشخاص والمحافظة عليه، وكانت القيادة الجماعية هي الحل الذي يفرض نفسه للحد من نزعة المسيرين إلى الانفراد بالسلطة والبيروقراطية"[1]

ويقول محمد حربي معلقا على هذه القضية، بأن القيادة الجماعية لا تعني الديمقراطية بل بالعكس تنفيها، فالسلطة كانت مطلقة، وفي الظاهر مركزية، ذلك أن كل واحد من الذين يمارسونها مرتبط بالجهاز المركزي، وفي الوقت نفسه ممثل لمنطقة معينة، ومن هذه الزاوية يمكن القول بأن جبهة التحرير قد أعادت في ظروف جديدة أشكال سلطة قديمة[2]. أما محمد بوضياف فإنه يقول بأننا قررنا السير وفق اللامركزية أي التخلي عن الديمقراطية المركزية، نظرا لاتساع رقعة العمل الثوري، هذا الاتساع الذي يجعل من الصعوبة بمكان أن يقوم جهاز مركزي بتسيير الكفاح تسييرا فعالا، "لذا قررت حرية المبادرة للمناطق"[3] وهو ما يناقض تماما ما ذهب إليه محمد حربي.

والملاحظ أن المجموعة التي فجرت الثورة التحريرية بقيت مجهولة لدى الشعب الجزائري لمدة من الزمن ويعيد الأستاذ رابح بلعيد أسباب ذلك

1 Mahsas. p 3.6.

2. حربي: الثورة الجزائرية ص69.

3 عباس: اغتيال حلم ص 189.

إلى كون محمد بوضياف وجماعته قرروا ألا يكشفوا عن هوياتهم حتى تحين الفرصة المناسبة، وذلك لخشيتهم من أنه إذا كشفوا عن أنفسهم مع بداية العمليات العسكرية لن يتبعهم الشعب، وسيعتقد أنهم عملاء مهيجون في خدمة الأعداء، وذلك بحكم أن الشعب لم يكن يعرف هذه المجموعة، وأرادوا من وراء ذلك أيضا أن يوهموا الشعب أن مصالي الحاج هو مفجر الثورة. وفي الوقت ذاته رأوا أن هذه العملية هي أحسن طريقة لإثارة عملية قمع بوليسية ضد الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، والتي من شأنها القضاء على البقية الباقية من هذا الحزب، وتترك بالتالي للجبهة التحرير السيادة على الثورة، وبالفعل تحقق لهم مرادهم، فحسب التقديرات التي أوردتها مختلف المصادر، فإن الشرطة الفرنسية اعتقلت بين الفاتح من نوفمبر والسابع منه أكثر من 446 مناضلا من الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، كما قررت حكومة منديس فرانس يوم 5 نوفمبر حل الحركة. ولقد أكد أحمد بن بلة كل هذا سنة 1963 عندما صرح قائلا: "لم نكن نجهل بأنه في حالة وقوع حدث خطير، فإن الحكومة الفرنسية لن تتوانى في حل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وسجن مسؤوليها. وهذا ما فعلته وما ارتاحت له نفوسنا، إن الحكومة الفرنسية خلصتنا بذلك من دسائس محترفي السياسة الذين كانت تعتبرهم شركاءنا، وهم في الواقع يعرقلون عملنا بصورة رهيبة"[1]

1. بلعيد رابح، "موقف مصالي الحاج من الثورة الجزائرية" (الخبر الأسبوعي ع 66 الصادر في 7 إلى 13 جوان 2000)

ظهور جبهة التحرير الوطني وتطوراتها إلى غاية 1956

I. ما هي حقيقة الجبهة

إن أبرز سؤال يتبادر إلى الأذهان عند التصدي بالتحليل لمسألة ظهور جبهة التحرير الوطني، ومحتواها الإيديولوجي في السنوات الأولى للثورة، هو: هل هي امتداد مباشر لحزب الشعب الجزائري – الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية؟ – إن مصطفى الأشرف ينفي أن تكون امتدادا له، بل هي حركة جديدة كل الجدة حسب رأيه[1]، بل وحتى مؤسسي الجبهة حاولوا تقديم حركتهم على أنها حركة جديدة تماما، ويقول حربي بأنهم بهذا العمل حاولوا إعادة بناء الماضي بطريقة انتقائية، لم تمليها اعتبارات نظرية بل فرضتها الحاجة إلى الشرعية التاريخية، وهذا على أساس أن كل الذين أسسوا هذه الحركة هم مناضلين في حزب الشعب – الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية – وبالتالي تشبعوا بأفكاره وأساليبه وممارساته، وقد حاولوا بناء شرعيتهم بتجاوز انقسامات الحركة، وبالتركيز على خصومهم من قادة حزب الشعب – الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية – من مركزيين ومصاليين، باعتبار أن لهم نفس التطلعات ونفس التاريخ السياسي ونفس القاعدة الاجتماعية، فهذا التقارب سيجعل الصدام معهم لا مفر منه[2]

1. الأشرف (مصطفى): الجزائر الأمة والمجتمع. تر. حنفي بن عيسى (م. و. ك، الجزائر 1983) ص 131–132

2. حربي: الثورة الجزائرية ص 154.

ومصطفى الاشرف محق في حكمه، إذا كان يقصد به الجوانب النظامية، وأساليب العمل فقط، ومما لا شك فيه أنه يقصد ذلك فعلا، لأنه يؤكد بعد ذلك أن الجبهة تشكل امتدادا أيديولوجيا لحزب الشعب "أن الجبهة قد أنقذت المذهب الوطني الطلائعي في أساسه وأحيت النضال القاعدي وضاعفت إمكانيات وعدد الأقلية الفاعلة . لقد ظهرت مع الجبهة بعض المبادئ الكبرى لحزب الشعب الجزائري، ولكن بكيفية أكثر وضوحا وديناميكية وفعالية، وعلى نطاق يتجاوز الكتل الحزبية والحساسيات الشخصية والتعصب الأعمى"[1] والمستنتج من راي مصطفى الاشرف أن الجبهة هي في الحقيقة امتداد لحزب الشعب الجزائري قبل 1946، أي قبل أن يعطي لنفسه واجهة شرعية باسم الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية

وهو ما يؤكده محمد حربي بقوله، أن أول خطوة قام بها دعاة الكفاح المسلح لتأكيد القطيعة مع الماضي هي الرجوع إلى سنة 1947 كبداية للتباين الذي حصل سنة 1954، فالوقوف ضد المشاركة في الانتخابات تلك السنة، والانتماء إلى المنظمة الخاصة أصبحت خلافا للواقع هي المعايير لتحديد من كان مع العمل المسلح، ومن كان ضده، فكل قادة حزب الشعب الذين دعوا سنة 1946 إلى المشاركة في الانتخابات التشريعية الفرنسية بهدف الوقوف في وجه الأحزاب الإصلاحية، وفضح أوهامها، حول مكانيات الثورة التدريجية أمام الجماهير ثم تصنيفهم كإصلاحيين واعتبروا الأسباب دعائية من التائهين والانحرافيين[2]

1 الاشرف ص 131 – 32
2 حربي الثورة الجزائرية ص 55،

فالجبهة إذن وضعت حدا نهائيا لتلك الممارسات التي سادت خلال الفترة ما بين 1947 و1954، سواء من الناحية النظامية أو العملية، حيث تم تحرير مناضلي الحزب من ظاهرة عبادة الشخصية، وتقديس صورة الزعيم المجسدة في مصالي الحاج، وفي التخلي عن النضال السياسي لوحده، لأنه أسلوب عقيم وعاجز عن تحقيق أهداف الحرب، واللجوء إلى عملية الجمع بين الأسلوب العسكري والسياسي معا كوسيلة لتحرير الجزائر. أما الذي ورثته الجبهة من حزب الشعب ويعتبر استمرارية له هي الفكرة التحريرية التي سعى الحزب ومن قبله نجم شمال إفريقيا في غرسها في أوساط الشعب الجزائري.

وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى أن بعض الاختلافات قد ظهرت بين قيادة الداخل والوفد الخارجي في جبهة التحرير الوطني وقد توصلت إلى هذا الاستنتاج من خلال قراءتي لبعض الرسائل الواردة في كتاب (المراسلات بين الداخل والخارج – الجزائر القاهرة (1954 – 1956) لصاحبه مبروك بلحسين، وخاصة في الوثيقة رقم 29 حيث يقول فيها عبان رمضان "ليس لنا نفس التصور عن جبهة التحرير بالنسبة إليكم تعتبر جبهة التحرير حزبا تقف خلفه أغلبية الشعب الجزائري كما أنها استمرار لحزب الشعب الجزائري وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية واللجنة الثورية للوحدة والعمل. أما بالنسبة إلينا فإن جبهة التحرير هي امتداد في المجال السياسي للشعب الجزائري المكافح من أجل استقلاله إن الجبهة هي شيء جديد وليست هي حزب الشعب الجزائري ولا حركة الانتصار للحريات الديمقراطية إن الجبهة هي تجمع كافة الجزائريين الذين يرغبون بإخلاص في الاستقلال. إن جميع الناس في الجزائر جبهويون"

2. الجبهة بدون تنظيم قانوني أو مؤسساتي : هل هو دليل عجز ؟

إن جبهة التحرير الوطني منذ أن تأسست إلى غاية 1956، لم تعرف أي تنظيم قانوني أو مؤسساتي ويذكر أحد أعضاء مجموعة الـ 22 وهو لخضر بن طوبال أنهم كانوا أمام خيار صعب، وهو أن تختار المجموعة بين أمرين "التنظيم أولا ثم إعلان الثورة أو إعلان الثورة أولا ثم التنظيم، وقد كنا مضطرين لاختيار الحل الأول"[1]

ولكن هذا لا يعني أن مجموعة الـ 22 كانت عاجزة عن صياغة برنامج عمل للتنظيم السياسي الذي أنشؤوه، بل يعود ذلك إلى الظروف المحلية والدولية المختلفة التي كانت سائدة أثناء تلك الفترة، والتي لم تكن تسمح بتأجيل عملية تفجير الثورة ويمكن لنا تحديدها في النقاط التالية :

1. التطورات الخطيرة التي بدأت تأخذها أزمة حزب الشعب.

2. ما حدث في الهند الصينية من هزيمة نكراء ؟ للاستعمار الفرنسي في معركة ديان بيان فو

3. ما كان يحدث في المغرب الأقصى وتونس من تطورات، والتي من الممكن أن تؤدي إلى تركيز عسكري شديد في الجزائر، مما يفوت عليهم فرصة تفجير الثورة

وربما يتساءل البعض : كيف نجحت مجموعة الـ 22 من تفجير الثورة قبل أن تقوم بصياغة برنامج عمل، ولا هيكلة التنظيم السياسي الذي سيقود هذه الثورة ؟ إن ذلك يعود أساسا إلى

1. Harbi (Mohammed) : Le F.L.N mirages et réalité (1945 – 1962) (E.N.A.L Alger 1993) p 122.

1. انتمائهم إلى المنظمة السرية

2. انتمائهم إلى الجيل الجديد من المناضلين

3. موقفهم الحيادي تجاه الصراع بين المركزيين والمصاليين

فهذا كله جعلهم مجموعة متجانسة، وأقرب إلى حزب منها إلى أي بناء جبهوي، وهو ما عبر عنه بيان أول نوفمبر 1954 "إن مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين، التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق. وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين الذين يتنازعان السلطة" ويذكر محمد بوضياف "أن جبهة التحرير كانت منذ اندلاع الثورة وإلى غاية 1956 كيانا أو جسما موحدا لكنها بعد مؤتمر الصومام، أصبحت ائتلافا أو جبهة بأتم معنى الكلمة، فقدماء الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، والاتحاد الديمقراطي، والعلماء دخلوا أجهزتها القيادية دون أن يفرطوا بجدية في ذاتيتهم. فابتداءا من 1956 تكونت الجبهة الحالية، هذا المزيج المعقد"[1]

فجبهة التحرير الوطني عندما تشكلت في 1954، قامت بدعوة الشعب الجزائري الذي كان مشتتا بين مختلف التشكيلات السياسية، إلى تجاوز كل الخلافات السياسية والاجتماعية والالتفاف حولها، وهو ما كانت ترمي إليه من قولها في بيان أول نوفمبر 1954 "... وتتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية أن تنضم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر"

1. Chikh (Slimane) : L'Algérie en Armes ou le temps des certitudes (Alger 1998) p 386.

خاصة وأن الشعب حسب اعتقاد الجبهة في هذا البيان، أنه متحد حول قضية الاستقلال والعمل، وهو الشرط الأساسي لإنجاح عمل أي حركة ثورية"، فإذا كان هدف أي حركة ثورية في الواقع هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحررية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل."

والجبهة في نداءها هذا لم تكن تسعى إلى تحقيق اتحاد الأحزاب التي كانت قائمة، بل تدعو جميع أفراد الشعب إلى الانضواء تحت راية واحدة وهي – جبهة التحرير الوطني – بصرف النظر عن المعتقدات السياسية والإيديولوجية المتباينة والمصالح المادية والاجتماعية المتناقضة، وهذه الدعوة أدخلت القوى الاجتماعية والسياسية المكونة للتشكيلات السياسية المختلفة في معادلة صعبة جدا، فإما أن تلتحق بالثورة بشكل فردي وشخصي، أو أن تحافظ على تشكيلاتها السياسية، وهو ما سترفضه جبهة التحرير الوطني. ولكن بعد مرور أقل من سنتين من اندلاع الثورة أحدثت هذه القوى في الالتحاق بالجبهة وبالتالي بالثورة دون أن تضع في حسباتها، ولاءاتها الحزبية القديمة ولا مصالحها المادية والاجتماعية.

وبهذا الشكل يمكن القول أن الجبهة قد احتوت على مختلف التناقضات التي تمثلها تركيبتها المتمايزة اجتماعيا، وسياسيا، هذه التناقضات التي ستنفجر مباشرة بعد استرجاع السيادة الوطنية

من حق القارئ أن يتساءل هنا أيضا هل كان همّ مؤسسي جبهة التحرير، ومفجري الثورة هو التفجير فقط، دون التفكير في مختلف الجوانب الأخرى التي ستصاحب عملية التفجير، كالجانب الاجتماعي

والاقتصادي وانعكاساتها على الوضعية العامة؟ وبمعنى آخر هل كان أول نوفمبر تعبيرا عن الرفض الحضري للمجتمع الاستعماري، ومن ثم فإن هدفه لم يكن يخرج عن إطار تحقيق الاستقلال؟

إن الإجابة بنعم على هذه التساؤلات سيكون مجحفا في حق بيان أول نوفمبر 54 لأن ذلك سيفرغه من بعض أبعاده الأساسية، وخاصة البعد الإسلامي والاجتماعي الديمقراطي "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية"[1] كما أنه من الخطأ القول بأن مفجري الثورة لم تكن لهم أفكار سياسية واجتماعية بل وحتى مذهبية، لأنهم في الحقيقة كانوا متشبعين بالأفكار التي كان يؤمن بها حزب الشعب – الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية – باعتبار أن هؤلاء الذين فجروا الثورة كلهم ينتمون إلى هذا الحزب ومن أبرز الأدلة المؤكدة لهذا هو أن مفجري الثورة قد ثاروا ضد جمود وانتظار الأحزاب الجزائرية عامة، والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية خاصة، وليس ضد ضيق وضعف مشروعها السياسي المتمثل في المطالبة بالاستقلال وإقامة "جمهورية جزائرية مستقلة ديمقراطية"، وهذه الديمقراطية تكون سياسية واقتصادية مبنية على أساس العدالة الاجتماعية والرخاء الاقتصادي، وهي الأفكار التي ستتبناها جبهة التحرير الوطني فيما بعد.

فهؤلاء الذين فجروا الثورة إذن لم يأتوا بثقافة سياسية جديدة، وحتى البعد الثوري نفسه ليس جديدا، بل أن فكرة اللجوء إلى العنف

1 بوعزيز (يحي)، الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية (د.م.ج الجزائر 1986) ص 98 – 99.

المسلح ولدت من جديد في الحركة الوطنية منذ قيام الحرب الثانية[1] فالشيء الذي قام به الذين فجروا الثورة هو أنهم تجاوزوا كل التشكيلات السياسية التي كانت متواجدة على الساحة الجزائرية بفضل جبهة التحرير الوطني، وأعطوا لهذه التشكيلات فضاء أوسع للتعبير من خلال الجبهة عن قدراتها الكامنة والمكبوتة، لهذا فتحوا أبواب الجبهة لكل المواطنين ومناضلي هذه التشكيلات للالتحاق بالجبهة، لكن بأسمائهم الشخصية، وليس باسم التشكيلات التي ينتمون إليها، حتى لا يقوموا بنقل الصراعات والانقسامات الداخلية التي كانت تعاني منها إلى داخل الجبهة

ويقولنا أن الهدف من جبهة التحرير هو تجاوز التشكيلات السياسية التي كانت متواجدة على الساحة قبل 1954؛ لا نقصد بذلك أن مفجري الثورة لم يكونوا يفكرون في إحداث تجديد، بل كانوا يؤمنون بضرورة إحداث ثورة اجتماعية ملائمة للثورة التحريرية، إلا أن ذلك لم يظهر إلا بعد 1956، وهو ما يؤكده مبروك بلحسين بقوله أن الذين قاموا بتفجير الثورة كانوا مسلحين بإيديولوجية، وبخطوط عريضة لمشروع مجتمع يستهدف قيم دولة عصرية على أسس من العدالة الاجتماعية وقد تبلور هذا المشروع في الوثيقة الصادرة عن مؤتمر الصومام كمشروع للثورة بالمعنى الشمولي للكلمة، أي تغيير البنيات والذهنيات والمفاهيم ووضع أسس تجديد عميق على الصعيدين الاقتصادي والثقافي[2]

ونعود أسباب عدم إبراز هذا المشروع قبل 1956 بشكل واضح المعالم إلى تخوفهم من أن يحدث ذلك – أي طرح ثورة اجتماعية – تصدعا

1. لونيسي (إبراهيم) تجسد فكرة العمل المسلح في الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية (مجلة المصادر، [illegible] 1954) العدد 4، 2001

2. عباس بدء الحق، ص147

داخل وحدة الحركة من أجل الاستقلال، والتي كانت في بداياتها، ولم تصل بعد إلى مرحلة النضج والشمولية، هذه المرحلة التي وصلتها في حدود 1956، لذا نجد بروز الأفكار الاجتماعية والاقتصادية للثورة بشكل واضح في ميثاق الصومام، حيث شرع في تحديد الملامح العامة والعميقة للثورة التي لم تكن فقط ثورة تحريرية، بل هي ثورة ديمقراطية شعبية تسعى إلى محاربة الإقطاعية والإمبريالية، وإلى إحقاق الثورة الزراعية والنظام الديمقراطي، بمضمونه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، المتمثل في حكم الشعب نفسه بنفسه، والقضاء على كل أشكال التسلط على إرادته

ولكن لا يجب أن يفهم من كل هذا أن قيادة الثورة الجزائرية كانت تسوي بين العمل العسكري، والتفكير في القضايا الاجتماعية والاقتصادية، بل كان تركيزها أكبر على تجنيد كل الطاقات من أجل العمل العسكري، ويرى محمد حربي أن هذه الطريقة هي التي أدت بهم إلى تفضيل الجوانب التقنية المتعلقة بتثبيت وترسيخ وتوسيع الثورة المسلحة، على حساب الجوانب السياسية وبالتالي تفضيل بناء الجهاز العسكري على بناء حزب أو بناء الجهاز السياسي[1]

1 Harbi Le FLN p 125.

مؤتمر الصومام: بين ثنائية تنظيم الثورة وفتح أبواب الصراع داخل الجبهة

1. انعقاد المؤتمر وأهميته

إن فكرة عقد مؤتمر وطني للثورة الجزائرية، تم الاتفاق عليها بين أعضاء لجنة الستة في آخر اجتماع لهم في الجزائر العاصمة، بتاريخ 23 أكتوبر 1954، حيث تواعدوا على الالتقاء بعد شهرين في الجزائر العاصمة. ويذكر رابح بيطاط أنهم اتفقوا على الالتقاء في 11 جانفي 1955. وهذا من اجل تقييم العمل المسلح وتنظيم الأمور أكثر، لأنهم كانوا مقتنعين بأن البداية ستكون صعبة وستقع اهتزازات كبيرة وعنيفة مما سيحدث خللا في التنظيم[1] إلا أن اللقاء لم يتم بسبب رد الفعل الفرنسي العنيف تجاه الثورة، وكذا استشهاد ديدوش مراد في جانفي 1955 وعدم تمكن محمد بوضياف من الرجوع إلى داخل الجزائر وانقطاع الاتصال بين القيادات المختلفة. ففكرة عقد المؤتمر إذن كانت موجودة، ولم يتم اختلاقها بعد اندلاع الثورة التحريرية.

أعاد زيغود يوسف بعث الفكرة في ديسمبر 1955 من جديد وسعى إلى تحقيقها، ويمكن لنا إعتبار أن ما قام به في 20 أوت 1955 عبارة عن رسالة غير مباشرة لقادة المناطق المختلفة بضرورة الالتقاء والاجتماع، والتأكيد على أن الثورة لم تمت أو لم تختنق، ولكن مهما يكن من أمر ذلك فإن

1 أنظر حوار بيطاط (رابح) مع عبد العزيز عيبسية في جريدة السلام، العدد المنشور بتاريخ 1 نوفمبر 1992، وانظر أيضا عباس، اغتيال حلم، ص 90.

الفكرة أعيد طرحها بشكل رسمي في اجتماع لإطارات المنطقة الثانية، ولقد قام زيغود يوسف بإعداد رسالة شاملة يقترح فيها عقد مؤتمر وطني تحضره مختلف المناطق، وشرح فيها أيضا مزايا هذا اللقاء بالنسبة لمستقبل الثورة، مرشحا منطقة شبه جزيرة القل لاحتضانه[1]، ولكن في الأخير تم الاتفاق على أن يكون ذلك في منطقة الصومام، بالمنطقة الثالثة. ويذكر المجاهد إبراهيم مرهودي أن سبب ذلك يعود إلى تأكد منظمي المؤتمر من عدم حضور أعضاء الوفد الخارجي[2] ويذكر أوعمران أن عبان رمضان راسل الوفد الخارجي يدعوهم للحضور إلى المؤتمر، وكان جوابهم أن الظروف الخارجية والداخلية غير مواتية[3].

وبشكل عام فإن انعقاد هذا المؤتمر، يعد بحق منعرجا حاسما في تاريخ تطور الثورة الجزائرية[4] حيث قام بتحديد الأهداف السياسية للثورة والمبادئ التي تسير عليها، كما أنه تمكن من هيكلة وتنظيم الثورة تنظيما دقيقا ومحكما، بفضل المؤسسات المختلفة التي أوجدها المؤتمر والمتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية[5].

1 عباس، ثوار عظماء ص93 و68، و260 انظر أيضا مرهودي (إبراهيم) في حوار له مع مجلة أول نوفمبر عدد 48، سنة 1996، ص 15
2 مرهودي، مصدر سابق ص 16، ويذكر فتحي الديب أنه هو الذي طلب من أحمد بن بلة عدم الدخول إلى الجزائر للمشاركة في المؤتمر خوفا على حياته لما عرف عن عبان من قدرة على الغدر والعنف، وهذا بالاتفاق مع الرئيس جمال عبد الناصر، انظر: الديب (فتحي)، عبد الناصر وثورة الجزائر (دار المستقبل العربي، القاهرة 1984) ص 236
3 عباس، ثوار عظماء ص186، انظر أيضا مذكرات كافي، ص97 – 99.
4. لن نتناول في هذه الفقرة ظروف انعقاد المؤتمر والمشاركين فيه وتطورات الأمور داخل المؤتمر إذ أنه هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي عالجت هذه القضايا
5. سنتناولهما بالدراسة والتحليل في الفقرة الموالية من هذا الكتاب.

2. إنشاء المجالس الشعبية وتنظيم الفئات الاجتماعية والمهنية

لقد شرع في تأسيس هذه المجالس منذ الشهور الأولى لاندلاع الثورة، وكان ذلك أولا في المنطقة الثانية، بأمر من زيغود يوسف، والهدف منها أن يتولى السكان حل مشاكلهم بأنفسهم دون تدخل من قيادة الجيش وبالتالي تحس بأنها فعلا في خضم الثورة[1]

وإدراكا من المؤتمر أن التنظيم الشعبي هو القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها العمل الفدائي، ويتوقف عليها نجاح العمليات العسكرية، رأى ضرورة تعميق هذه التجربة وتوسيعها على مختلف مناطق الوطن، وأن تسند إليها مسؤوليات تجعلها أكثر فعالية وأكثر اتصالا بالجماهير الشعبية[2]، ذلك أن هذه المجالس هي التي تتولى تحسيس الجماهير الشعبية بأهمية الكفاح المسلح، وبضرورة الإسهام فيه مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، فالفدائيون والمجاهدون يمكن تجنيدهم بكل سهولة، لكن وجودهم بأعداد كبيرة لا يكون له أي معنى إلا إذا وجدت القاعدة التي تراقب العدو وتجمع أخباره، والتي تحضر المؤن وتعد مراكز الراحة والانطلاق، والتي تشرف على جمع الاشتراكات والتبرعات وشراء ما يحتاج إليه الجيش من معدات ومستلزمات مختلفة، كما أنه بفضل هذه المجالس أصبحت المجموعات المحلية المدنية مزودة بسلطة إدارية تتولى تسيير شؤون الناس اليومية ومن ثم تعززت القطيعة السياسية بقطيعة ثقافية وإدارية[3]

1. كافي، مذكرات ص155 – 156
2. الزبيري (محمد العربي)، تاريخ الجزائر المعاصر (من منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق، 1999) ج2، ص 30.
3. الميلي (محمد مبارك)، الحالة السياسية داخل الجزائر وخارجها منذ اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام (منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين الخاصة بالملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، من 8 إلى 10 ماي) 1984 مج2، ج1، ص45

وبالرجوع إلى طريقة تأسيس هذه المجالس، يكفي للتدليل على أن الثورة كانت تتبع الأسلوب الديمقراطي لتعيين المسؤولين على تلك المجالس، فالمسؤولون على المستوى الأعلى كانوا يستشيرون أكبر عدد ممكن من أبناء القرية قبل اختيار رئيس المجلس والأعضاء الأربعة الذين يساعدونه، وعندما تكون الظروف الأمنية مواتية فإن السكان الراشدين هم الذين يدعون للانتخاب بكل حرية، ويشرف عليها المفوض السياسي، وذلك بأن يقوم بجمع جميع رجال القرية أو المشتى أو الدوار من سن 18 سنة فما فوق، ويعرض عليهم قائمة الخمسة أعضاء الذين اختيروا بعناية من بين الذين رضوا بالثورة و شتهروا بالثقة والأمانة لدى الجميع، ولهم القدرة على تحمل المسؤولية التي ستوضع على عاتقهم، ويجري انتخابهم بالهتاف الجماعي فإن ظهرت معارضة يجب إجراء تصويت سري[1]

وتتكون هذه المجالس من 5 أعضاء، من بينهم رئيس ويكون مكلفا بالحالة المدنية و الشؤون القضائية والإسلامية، ولقد تم تحديد مهام أعضاء المجالس الشعبية على النحو التالي : الرئيس مسؤول عن التنسيق، ومكلف بتنفيذ التعليمات والتوجيهات وبتنشيط الهياكل النظامية ومراقبتها و السهر على تطبيق القرارات التي يتخذها المجلس نفسه، ويرأس الاجتماعات ويراقب أعمال الشرطة. أما مسؤول المال فيستقبل كل المدخولات التي يضع بشأنها تقريرا شهريا ويتولى تسديد نفقات الهياكل. أما مسؤول الدعاية والأخبار فينظم مراكز البريد وجمع المعلومات وتبليغها في شكل تقارير منتظمة للقيادة. أما مسؤول الأمن فيشرف مباشرة على رجال الشرطة وتحدد الأماكن الملائمة لتمركز

1 بوعزيز (يحي) ثورات الجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين (منشورات متحف المجاهد، الجزائر 1996) ج2، ص 170

الجيش ويضبط المسالك والطرقات التي يتبعها الأفراد والجماعات والقوافل، أما مسؤول التموين فتنحصر مهمته في الجمع والتخزين والتوزيع ولديه يجد المسؤولون الجرد الشامل لممتلكات الثورة[1]

والهدف الأساسي من إنشاء هذه المجالس، هو حلولها محل الإدارة الاستعمارية التي يجب أن تزول نهائيا، وتزول اتصالاتها بالأوساط الشعبية، وكانت مهمتها الأساسية تتمثل في تدريب الشعب على إدارة شؤونه بنفسه[2] فكل مجلس مسؤول على تسيير جميع الشؤون التي تهم سكان منطقته[3]

وإلى جانب قيام مؤتمر الصومام بتنظيم القاعدة الشعبية عبر المجالس الشعبية، فإنه سعى أيضا إلى الاهتمام بتنظيم الفئات الاجتماعية المختلفة عبر تنظيمات خاصة، وتدعيم تلك التي كانت متواجدة على الساحة، والتي لعبت الجبهة دورا مهما في إيجادها، وكان هدف الجبهة من ذلك هو جعل هذه التنظيمات سندا لها وامتدادا طبيعيا لها أيضا في أوساط الشعب، مثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي تأسس في 24 فبراير 1956، والذي جاء عنه في ميثاق الصومام "إن الطبقة العاملة تستطيع، ويجب عليها أن تقدم مساهمة أكثر ديناميكية يمكنها بها تحقيق تطوير

1 الزبيري، تاريخ الجزائر ج2/90 – 91
2 المصدر نفسه، ج2/90
3 انظر أيضا عن هذه المجالس جريدة المجاهد 5 سبتمبر 1957 والمقاومة الجزائرية 1 جويلية 1957 ص5، ولقد هذا العدد أنه بعد مضي أكثر من نصف عام على مؤتمر الصومام نجد أن هذه المجالس قد انتخبت بالفعل في جميع نواحي القطر وتذكر بعض المصادر أن هذه المجالس شرع في تشكيلها مع الأشهر الأولى من اندلاع الثورة في المنطقة الأولى وأن الذي حدث في مؤتمر الصومام هو تدعيمها وهيكلتها وتقنينها وتوسيعها لتشمل كل الجزائر، انظر كافي، ص 94 – 95 و 133 – 134، وأيضا الزبيري، تاريخ الجزائر ج 2/ 50.

سريع للثورة ودعم لقوتها، وضمان لنجاحها النهائي[1] وخاصة بعد انضمامه في جويلية 1956 إلى الاتحاد الدولي للنقابات الحرة وأصبح عضوا فيه.

ويذكر أيضا الاتحاد العام للتجار الجزائريين الذي أولى له ميثاق الصومام اهتماما خاصا، حيث أكد على انه من واجب جبهة التحرير أن تساعد هذه المنظمة النقابية على التطور والتوسع، بتكوين الظروف والشروط السياسية المناسبة وقد حدد ميثاق الصومام هذه الظروف على شكل التالي:

1. مكافحة الضرائب.

2. مقاطعة كبار التجار الاستعماريين، الذين يمدون الحرب الاستعمارية بمؤازرة نشيطة[2]

كما أن ميثاق الصومام حيى بتأثر وإعجاب "الحركة النسائية" وشجاعتها الثورية، مع العلم أن هذه الحركة لم تتبلور بعد على شكل تنظيم على غرار ما حدث مع العمال والتجار[3]

ولكن لا ينبغي أن يفهم من كل هذا أن مؤتمر الصومام اهتم فقط بهذه الجوانب الهيكلية التنظيمية، بل تجاوزها إلى طرح جملة من القضايا الخطيرة والحساسة آنذاك، والتي ستجد لها انعكاسات مباشرة على

1. Plate-forme de la Soummam. (Wilaya de Bejaia. 20 Août .1996) p 20
2. Ibid p 23
3. Ibid p 23-24.

وعن هذه التنظيمات وغيرها وعلاقتها بالجبهة، انظر الزبيري: تاريخ الجزائر ج2/ 60 – 67 و108 – 114.

مسيرة الثورة التحريرية، وستبقى معها إلى ما بعد الاستقلال، وطرح المؤتمر لهذه القضايا هو الذي دفع ببعض المصادر إلى القول بأن المؤتمر عرف أثناء مداولاته، مناقشات حادة وصريحة إلى أبعد الحدود، ووصلت في بعض الأحيان إلى درجة التهديد بتفجير المؤتمر ولكن لا يمكن لنا أن نحكم على مدى صحة هذه المعلومات بسبب عدم توفرنا على محاضر المداولات، والموجود بين أيدينا حاليا ما هو إلا محضر القرارات التي تمخضت عن المؤتمر، ولا يمكن لنا من خلاله تأكيد أو نفي صحة ذلك. ويبدو أن طرح المؤتمر لهذه القضايا التي سنأتي على ذكر بعضها فيما بعد هي التي دفعت ببعض قيادات الثورة إلى الإعلان صراحة عن رفضها لهذه القرارات ومن أبرز هؤلاء الرافضين نجد أحمد بن بلة كما سيأتي ذكره لاحقا.

3. إشكالية إيجاد قيادة جديدة للجبهة

من القضايا الحساسة التي طرحت في المؤتمر، قضية القيادة، وفكرة ضم القيادات الحزبية التي كانت تابعة للتشكيلات السياسية السابقة إلى هذه القيادة، ومما لاشك فيه أن مؤتمر الصومام عمل على ترسيخ مبدأ القيادة الجماعية الذي كانت قد اتفقت عليه لجنة الستة، فالمؤتمر نبذ بشكل صريح السلطة الفردية على جميع المستويات من خلال القرارات التي تمخضت عنه، وهذا لاقتناعه الشديد بأن الإدارة الجماعية تجنب الوقوع في الأخطاء الشخصية، أو بروز ظاهرة تقديس الفرد، وهذا المبدأ يؤكد أن كل فرد مفيد وضروري للثورة، ولا امتياز له على غيره. فلكل فرد مسؤوليته ومجال نشاطه في الداخل والخارج، فقد جاء

1. الزبيري: تاريخ الجزائر ج2/ 51.

في ميثاق الصومام أنه من العوامل البارزة والأساسية التي جعلت الجبهة تثبت أقدامها بشكل محكم وكذا السيطرة الكاملة على الوضع:

- منع الصعود الشخصي، وإقرار مبدأ الإدارة الجماعية
- الاستنكار النهائي لتقديس الشخصية[1]

ويؤكد أحمد توفيق المدني هذه القضية بقوله أنه منذ مؤتمر الصومام أصبحنا نعرف من المسؤول، فالجميع خضع لسلطة مركزية واحدة" وأصبحنا في القاهرة وفي غير القاهرة نعلم من نحن، ونعلم ماهي وظيفتنا ونعرف خصوصا لمن نحن تابعون ووضحت أمامنا معالم الطريق"[2]

وآخر سؤال واجهه المؤتمرون، هو كيف ستكون طبيعة وتركيبة القيادة التي ستنبثق عن هذا المؤتمر؟ لقد دافع عبان رمضان على فكرة ضرورة فتح الجبهة لكل التيارات السياسية التي كانت متواجدة في الجزائر، حتى يمكن لها أن تساهم في الوصول إلى تحقيق الهدف الأساسي للثورة وهو الاستقلال، وذلك بقوله" يجب أن تصبح الجبهة مرادفة للوحدة الوطنية، لذلك علينا أن نعتمد على كل التوجهات حركة فرحات عباس والمركزيين والعلماء بل وحتى الشيوعيين. لقد تخلوا كلهم عن انتمائهم السياسي لصالح جبهة التحرير الوطني لذلك يجب أن يكونوا ممثلين"[3]

1. Plate-forme de la Soummam. p 7
2. المدني (أحمد توفيق): حياة كفاح، مع ركاب الثورة التحريرية (ش. و. ن. ت، الجزائر 1982) ج3 – ص231
3. Courière (Yves), La guerre d'Algérie (Paris 1968) T3, p 92.

ولقد عارض الكثير من العسكريين هذه الفكرة، إذ يذكر سليمان دهليس أن لخضر بن طوبال كان من أشد المعارضين لها، وكان يحبذ بقاء مقاليد الأمور بين أيدي الثوار من مجموعة الـ 22 وقدماء المنظمة الخاصة، ويتحدث بن طوبال عن ذلك بنفسه ويقول بأن ممثلي المنطقة الثانية وعدد من ممثلي المنطقة الثالثة والرابعة كانوا كلهم يطالبون بأن تكون القيادة متكونة من الإطارات الأساسية التي ساهمت في تفجير الثورة، والتي هي متشبعة بإيديولوجية واحدة، وذلك حفاظا على التوجهات الثورية وتجنبا للانزلاق في شتى أنواع الانحراف[2].

كما يعد أوعمران الذي كان قائدا للمنطقة الرابعة من أشد المعارضين لهذه الفكرة، حيث كان متخوفا من أن تتحول هذه الفئة إلى قوة ثالثة تتفاوض مع فرنسا، وذلك بحكم تواجد أغلبيتهم في المدن[3] ولكن عبان وبن مهيدي تمكنا من إقناع أغلبية المعارضين للفكرة وهم من العسكريين مثل كريم بلقاسم وزيغود يوسف، إلى جانب أوعمران بأهمية تجسيدها على أرض الواقع، باستثناء بن طوبال الذي وجد نفسه مجبرا على تقبل رأي الأغلبية[4].

والحجة التي استعملها عبان رمضان ومحمد العربي بن مهيدي في إقناع هؤلاء المعارضين، تتمثل في أن الثورة قد توسعت وصارت تضم في صفوفها فئات اجتماعية مختلفة، وتيارات إيديولوجية متعددة، وهي مدعوة لأن تتطور أكثر، كما أن هدفهم من ذلك هو ترغيب الإطارات السامية

1. عباس: فرسان الحرية – ص101
2. الزبيري: تاريخ الجزائر ج2/ 92 – 53.
3. Courière OP cit
4. Ibid.

المذكورة في الثورة، وجعلها تسارع إلى الالتحاق بالصف، معتقدين أن بقائهم خارج إطار الجبهة قد يشجع الاستعمار على استعمالهم لخلق قوة ثالثة للضغط بها عند الحاجة

وفي الأخير انتصرت الأغلبية في فرض فكرتها، ولقد تدخل مبدأ المركزية الديمقراطية ليمنع الانقسام الفعلي، ويضمن للقيادة الجديدة استمرارية وحدتها ويوفر لها شروط النجاح والملاحظ أن مؤتمر الصومام لم يشترط على الإطارات الملتحقة بالمجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ، والتي هي من التيارات السياسية المختلفة ضرورة التخلي نهائيا عن قناعاتها الإيديولوجية السابقة وتبنيها المطلق للإيديولوجية التي يعود الفضل إليها في تهيئة الأرضية الصلبة التي انطلقت منها الشرارة الأولى المعلنة عن بدء الكفاح المسلح[1]. ونحن في اعتقادنا أن وضع مثل هذا الشرط يعد ضربا من الخيال، وأنه مستحيل التقيد به حتى ولو وضع فعلا لأنه سيكون عديم الفائدة أو الأهمية، لأن ما المانع أن يعلن الشخص عن تخليه عن فكرة معينة ظاهريا ويبقى متمسكا بها باطنيا ؟ إذ لا يمكن التأكد من نواياه الحقيقة، كما أن هذا الشرط كان موجودا أصلا ووضع مع بداية الثورة من مفجريها وطرحت إلى جانب هذه القضية قضية أخرى لا تقل أهمية ولا خطورة عن هذه وتتمثل في أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري.

الزبيري، تاريخ الجزائر ج 53/2 54
2 المصدر نفسه ج 2، 54
3 المصدر نفسه ج 53/2 – 54

4. مبدءا أولوية الداخل على الخارج، والسياسي على العسكري

أ – أولوية الداخل على الخارج :

إن الحديث عن هذا المبدأ يدفع بنا إلى التساؤل عن البداية الحقيقية لظهوره، وهل مؤتمر الصومام هو الذي أبدعه ؟ أم أنه في الحقيقة كان موجودا منذ اندلاع الثورة التحريرية، وما قام به مؤتمر الصومام هو تكريسه وترسيمه كمبدأ من المبادئ المنظمة للثورة التحريرية ؟

في الحقيقة أن هذا المبدأ ليس وليد مؤتمر الصومام بل نجده قد طرح بكل قوة أثناء عملية التحضير للثورة خلال اجتماعات لجنة الستة. وهو ما يشير إليه محمد بوضياف إذ تم الاتفاق أثناء اجتماعات هذه اللجنة على مبدأين أساسيين وهما :

1. اللامركزية، نظرا لاتساع البلاد الذي يجعل من الصعوبة بمكان أن يقوم جهاز مركزي بتسيير الكفاح، ومن ثمة ترك حرية المبادرة لكل منطقة.

2. أولوية الداخل على الخارج أي أن القرارات الهامة ينبغي أن تصدر عن المجاهدين بالداخل[1]

ونجده يشير إلى هذه القضية أيضا، في الرسالة التي بعث بها إلى الوفد الخارجي بتاريخ 29 أكتوبر 54 من سويسرا، ويذكر لهم فيه "إن أولئك لهم مواقف ثابتة من هذا الجانب ولا يقبلون أية وصاية وهذا السبب

1 عباس، اغتيال حلم، ص 98 – 99.

هو الذي يجب أن يكون دافعا لكم لتلزموا بموقف مطابق للموقف الذي تم تحديده لتفادي سوء الفهم الذي قد يكون خطيرا على مستقبل العمل"[1].

كما أن مصطفى بن عودة أشار إلى هذه القضية، ويذكر بأنها كانت مطروحة بكل قوة أثناء عملية التحضير للثورة التحريرية. فعندما قام ديدوش مراد بإخباره هو وزيغود يوسف وبن طوبال بأن لجنة الستة ترغب في إضافة الثلاثي بن بلة وخيضر[2] وآيت أحمد[3] – أي الوفد الخارجي – إليها كان رأي زيغود يوسف، أنه ليس من المعقول انقسام قيادة الثورة بين الداخل والخارج فإما أن تكون كلها بالداخل أو تلتحق كلها بالخارج، أما بن طوبال فرأى انه من الأحق أن تكون كلها بالداخل حتى يكون هناك فكر واحد ورأي واحد، أما بن عودة فكان رأيه "أن من لا يشارك في إطلاق رصاصة فاتح نوفمبر لا يجوز له أن يكون في قيادة الثورة، فإذا رغبوا في ذلك فما عليهم إلا أن يدخلوا ويتركوا مهامهم بالخارج لعناصر ثانوية بهدف التمثيل والدعوة لا القيادة" ويقول بن عودة بأن ما تقرر في مؤتمر الصومام بهذا الشأن ما هو إلا تحصيل حاصل"[4].

1. مبروك بلحسين، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر – القاهرة) 1954– 1956 (دار القصبة للنشر الجزائر 2004)، ص 81.

2 من أعضاء منظمة الخاصة وعند اندلاع الثورة أصبح أحد أعضاء الوفد الخارجي لها، كان ضمن المختطفين سنة 1956 من السلطات الاستعمارية، بقي في السجن إلى غاية الاستقلال وبعدها تولى مسؤولية جبهة التحرير الوطني ومهمته هي التحضير لعقد أول مؤتمر للحزب، وبعد خلافه مع أحمد بن بلة استقال من المكتب السياسي، والتحق بالمعارضة واغتيل في 3 جانفي 1967.

3. ولد في 20 أوت 1926، بعين الحمام (ولاية تيزي وزو) التحق بصفوف حزب الشعب في سنة 1943، أصبح عضوا في لجنته المركزية ومكتبه السياسي سنة 1947، وتولى قيادة المنظمة الخاصة، اختطف في 22 أكتوبر 1956، وبقي في السجن إلى غاية استعادة السيادة وبعدها دخل ميدان المعارضة السياسية

4 عباس، ثوار عظماء، ص91

كما أن سعد دحلب وضح هذه القضية بشكل جلي عندما كتب يقول "في الحقيقة بتأكيدنا على هذه المبادئ، لم نقم إلا بإعادة تأكيد الحقيقة الملموسة، وهي أننا نقيم في الداخل وفيه نقاتل، نعلم بمجريات الأمور، نعرف إذا كان في إمكاننا التقدم أو التراجع، إذا كان في إمكاننا الصمود أو لا، إذا كان الشعب يتبعنا يوافق أم لا، فمهما كانت القرارات في اتجاه أو في آخر للحرب أو للسلم، فالقرار لا يمكنه أن يطبق أو يرفض إلا في الداخل ومن طرف الداخل. فالجزائر هي التي أوقفت إطلاق النار وليست تونس أو الرباط أو القاهرة.."[1]

ويبدو أن السبب الرئيسي الذي جعل لجنة الستة تتبنى هذا المبدأ، هو رفض مفجري الثورة، وخاصة مجموعة الـ 22 لفكرة وجود قيادتين، إحداهما في الداخل والأخرى في الخارج، لهذا قررت اللجنة تفويض الوفد الخارجي ليتحدث باسم قيادة الثورة الموجودة بالداخل، هذا التفويض الذي كلف بوضياف بإبلاغه لهم، وقام بذلك فعلا في الرسالة المشار إليها والتي جاء فيها "بالنسبة للخارج أن يكون لكم أنتم الثلاثة وليس لأحد آخر سلطة الكلام باسم هذا العمل"[2].

إلا انه لا ينبغي أن نستنتج من هذا التفويض، بأنه عبارة عن إشراك هذا الوفد في قيادة الثورة، لأن القيادة يجب أن تكون في الداخل، أما مهمة الوفد الخارجي فهي إيصال مطالب الثورة إلى الخارج وشرحها للرأي العام العالمي، والبحث عن التدعيم المادي والمعنوي للثورة، ويتضح لنا ذلك من عملية تقسيم المهام عليهم والذي كان على النحو التالي:

1 دحلب (سعد): المهمة منجزة، من أجل استقلال الجزائر (منشورات دحلب، الجزائر) ص 31

2 بلحسين، ص 82.

- محمد خيضر مكلف بالشؤون السياسية.
- حسين آيت أحمد مكلف بالشؤون الدبلوماسية
- أحمد بن بلة مكلف بالمالية والتسليح

والسؤال الأساسي الذي يجب طرحه، هل تم وضع الوفد الخارجي في نفس مستوى القيادة في الداخل؟ أي هل كان هناك توازن بين الداخل والخارج؟ وهل عبان رمضان هو الذي أحدث اختلالا في هذا التوازن؟ أن القول بأن عبان رمضان ظهر في بدايات إلتحاقه بالثورة وكأنه ملتزم بالتوازن المبدئي بين الداخل والخارج"[1] هو قول بعيد كل البعد عن الحقيقة التاريخية، واعتبار ما جاء في بيانه المنشور بالجزائر في جوان 1955 والذي جاء فيه أنه لا يمكن أن يتحدث باسم جيش التحرير سوى قادة الجبهة الموجودين بالداخل وبالخارج[2]، كدليل على هذا الالتزام غير صحيح، وهذا يعود إلى التفسير الخاطئ لما جاء في هذا المنشور فعبان هنا يقصد التحدث باسم الثورة وليس قيادة الثورة

وعندما اكتشف عبان رمضان أن أعضاء الوفد الخارجي، وخاصة أحمد بن بلة يتصرفون كقادة للثورة وزعماء لها، نجده يتجاهل التفويض المخول للوفد الخارجي. ويحاول التأسيس لعلاقة جديدة بين الوفد الخارجي وقيادة الثورة في الداخل، حيث شن هجوما عنيفا على الوفد الخارجي في رسالة مؤرخة في 20 سبتمبر 1955 بسبب الخلافات الحادة التي ظهرت في أوساطهم، ويخبرهم بأن رأي الثوار فيهم سيء جدا. حيث

1 عباس (محمد) "بريد الجزائر القاهرة" حقائق جديدة عن أول انقلاب في الثورة الجزائرية (جريدة الشروق اليومي، 5 فيفري 2001) ص 11

2 بلحسين، ص 93

يخاطبهم قائلا: "نحن لا نفهم صمتكم بين الفينة والأخرى تصلنا أنباء متضاربة فهل انتم متفقون على الأقل فيما بينكم أم أنكم تتمادون في سلوككم المعتاد وأن المعركة الوهمية التي كانت في الجزائر تتواصل في القاهرة؟ في هذه الحالة هناك إلى وضع المؤخرة على الأرض" ويشير عبان في هذه الرسالة إلى وجود خلاف حقيقي بين أعضاء الوفد عندما يقول أن بوضياف يؤكد أن في حوزتكم أسلحة، فلماذا في هذه الحالة لايدخل بن بلة لدراسة طرق رميها بمظلات من الطائرة أو إنزالها عن طريق البحر في القبائل[1] يمكن لنا أن نستنتج من هذا الكلام أن بوضياف يتهم بن بلة بالتقاعس في عملية إيصال السلاح إلى الداخل خاصة وانه هو المكلف بهذه المهمة.

وكخطوة متقدمة من عبان رمضان، نجده يسقط التفويض من الوفد الخارجي في رسالة إليهم بتاريخ 4 نوفمبر 1955، ولم يكتف بذلك، بل يحط من مستوى تمثيلهم الخارجي حيث يقول لهم "إن بن بلة ليس هو ممثل جيش وجبهة التحرير الوطني في القاهرة أو أي واحد آخر لا بوضياف ولا آيت أحمد أو خيضر أو يزيد أو لحول إنكم مناضلون مهاجرون في الشرق وكلفتكم جبهة وجيش التحرير الوطني بعمل في الخارج هذا كل شيء، وعندما تتخذ قرارات هامة تقرر مستقبل البلاد ستكون لكم الفرصة لقول كلمتكم، لكن نرجوكم لا تتقمصوا من الآن أدوار الوزراء والسفراء والقادة الكبار"[2].

ونعيد أسباب هذا التصرف، إلى محاولات هذا الوفد إيجاد قيادة موازية في الخارج حيث يحذر الوفد في رسالة مؤرخة في 29 فبراير 1956 من احتمال قيامهم بإنشاء حكومة مؤقتة بالخارج، بحجة أن الثوار بالداخل

1 انظر الرسالة كاملة في المصدر نفسه ص 94 – 96

2 انظر الرسالة كاملة في بلحسين ص – ص 114 – 116.

يعارضون ذلك[1] ومما يؤكد كل هذا قيام خيضر بطرح فكرة إنشاء قيادة مشتركة مناصفة بين الداخل والخارج – ستة لكل طرف – على عبان رمضان حيث شرح خيضر في رسالة لعبان رمضان أهمية إنشاء حكومة جزائرية في المنفى إلا أن هذا الأخير رد عليه بكل حزم في رسالة بتاريخ 13 مارس 1956 قائلا له فيها "بدلا من الإكثار من الحديث طوال النهار عن القيادة المشتركة وتحليل الوضعية الدولية للجزائر... فإن أحسن ما تفعلونه هو أن تنشغلوا بشيء واحد: إرسال السلاح" ولقد عاد عبان إلى الحديث عن هذا الموضوع مرة أخرى في رسالته بتاريخ 15 مارس 1956 هذه المرة بشكل واضح وصريح حيث يقول "حول هذه المشكلة نريد أن نخبركم بأن جميع مسؤولي جبهة وجيش التحرير في الجزائر مهما كانت مراتبهم يعارضون جذريا مبدأ إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة في الخارج وإذا كان علينا أن ننشئ في يوم ما حكومة مؤقتة ستكون في الجزائر وليس خارجها وإذا حدث لسوء الحظ أن أقدمتم على تشكيل حكومة في الخارج سنكون مجبرين على التنديد بكم علنيا وتكون القطيعة تامة بيننا"

ولقد كان الوفد الخارجي يخطط فعلا لتكوين قيادة موحدة في الخارج، لتقود الثورة دون الرجوع إلى الداخل، وهو ما يؤكده أحمد توفيق المدني بقوله "لما اجتمعنا بالقاهرة في 2 جوان 1956 مع أهم عناصر الوفد الخارجي، وكان من جملة الاقتراحات التي عرضت علينا اقتراح بتشكيل حكومة مؤقتة في أحسن الآجال، وفي اجتماع آخر في 3 جوان حاول أحد عناصر الوفد الخارجي أن يضع الجميع أمام الأمر الواقع، بإعلان تشكيله لجنة تنفيذ عليا للثورة على النحو التالي: الوفد الخارجي زائد محمد

1. المرجع نفسه، ص 157 – 62.

2. بجسير، ص 163 وانظر أيضا الصفحات: 175 و204 بشأن هذه القضية

بوضياف والعربي بن مهيدي والدكتور محمد الأمين دباغين. إلا أن المحاولة فشلت[1] ويؤكد محمد بوضياف[2] هذه الحادثة ويقول بأنه عرضها على العربي بن مهيدي في الناظور بالمغرب الأقصى، فرفضها مبررا ذلك بحجة أن الشعب يموت، ولا حاجة لتكوين قيادة ليس لديها الإمكانيات اللازمة للتسيير من الداخل، وأنه من أفدح الأخطاء أن تنفصل الإدارة عن الشعب

وحسب اعتقادنا أن هذه المحاولة تعد من الأسباب الأساسية التي دفعت بمؤتمر الصومام إلى ترسيخ هذا المبدأ وترسيمه، أي أولوية الداخل على الخارج ويمكن لنا أن نضيف إليه سببا آخر ويتمثل في ما جاء في التقرير الذي عرضه العربي بن مهيدي على المؤتمرين عن المهمة التي قام بها إلى القاهرة في مستهل سنة 1956، حيث جاء فيه أنه لا يمكن الاعتماد على مصر في الحصول على الأسلحة، لأن موقفها من الثورة الجزائرية يخضع بقسط وافر إلى نشاطها الدبلوماسي، وكذا بسبب الانقسام السائد في داخل الوفد الخارجي بفعل قيام كل واحد منهم بالبحث عن الزعامة لنفسه

إلا أن هذا المبدأ لم يصمد كثيرا، إذ سرعان ما تخلت عنه قيادة الثورة مباشرة بعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر بعد إضراب الثمانية أيام خلال الفترة ما بين جانفي وفبراير 1957، وقرار التخلي عن هذا المبدأ تم اتخاذه رسميا في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة في الفترة ما بين 20 و28 أوت 1957[4] ولقد قدم طلب إعادة النظر في هذا المبدأ وكذا مبدأ أولوية السياسي على العسكري من طرف كريم

1. المدني، حياة كفاح، ج3/153 – 154

2. عباس، اغتيال حلم، ص 192

3. الزبيري، تاريخ الجزائر ج2/56 – 57

4. Harbi, Le F.L.N, p 195

بلقاسم حيث طالب بتعويض هذين المبدأين بمبدأ الأولوية لرجال الساعة الأولى ومفجري الثورة وعندما قدم التعديل للتصويت لم يمتنع عن التصويت سوى فرحات عباس والصادق دهليس وعدّ هذا التصويت أول هزيمة يمنى بها عبان رمضان.

ومما لا شك فيه أن قيادة الداخل والتي أصبحت تتجسد في قادة الولايات لم تكن راضية على هذا القرار إلا أنها حفاظا على وحدة الثورة تريثت في الرد على القرار وكذلك أرادوا الانتظار حتى يعطوا الفرصة والوقت المناسبين للقيادة الجديدة التي انبثقت عن هذه الدورة حتى تقوم بإصلاح الأوضاع، وتقوم بتزويد الداخل بالسلاح اللازم لاستمرار الثورة، ولكن بعد مرور أكثر من سنة على ذلك لاحظت أن لا شيء تغير، فقرر قادة الولايات عقد اجتماع تنسيقي فيما بينهم، وتم ذلك فعلا في الفترة ما بين 6 و12 ديسمبر 1958، وحضرته الولايات الأولى والثالثة والرابعة والسادسة وتغيبت عنه الولاية الثانية والخامسة[1] وأبرز نقطة كانت مسجلة في جدول أعمال هذا الاجتماع هو محاولة تكوين هيئة تنسيق بين الولايات في الداخل، وبعد انتهاء الاجتماع والمصادقة على محضره تقرر إرسال نسخة منه إلى الحكومة المؤقتة مع عمر أوصديق، الذي كان عضوا بمجلس الولاية الرابعة، وكذا كاتب للدولة في الحكومة المؤقتة، وتضمن هذا التقرير نقدا لاذعا للطريقة التي تم بها تأسيس الحكومة واشتمل أيضا على توبيخ للقيادة على تقاعسها وتهاونها بالنسبة لعملية التسليح التي توقفت

1 القيادات التي حضرت الاجتماع هي– عميروش عن الولاية الثالثة، وسي الحواس عن الولاية السادسة وامحمد بوقرة عن الولاية الرابعة والحاج لخضر عن الولاية الأولى، والملاحظ أن الأمين خان حضر الاجتماع، وهو عضو مجلس الولاية الثانية التي رفض قائدها الحضور وهو علي كافي فهل حضوره حين الاجتماع، كان بصفته كاتب دولة في الحكومة أم ممثلا للولاية الثانية، انظر في ذلك – عباس : فرسان الحرية ص 155

نهائيا بسبب خطي موريس وشال، وطالب بضرورة الرجوع إلى مبادئ الصومام. وأعلنوا عن تشكيل لجنة للتنسيق بين الولايات لأن الثورة لا تسير من قيادة في الخارج[1]، ويذكر فرحات عباس أن عمر أوصديق أخبره بأن عميروش عازم على أن لا تبقى في الخارج سوى مندوبية يسيرها شخص واحد وهو فرحات عباس، وسيجبر الباقي على العودة إلى أرض الوطن[2]

والسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هنا : هل كان هذا الاجتماع كرد فعل متأخر نوعا ما عن قرار التخلي عن مبدأ أولوية الداخل على الخارج ؟ وهل يمكن لنا القول أن محاولة إنشاء لجنة للتنسيق بين الولايات كانت في الحقيقة محاولة من قادة الولايات لإيجاد قيادة جديدة في الداخل، تكون موازية للقيادة الموجودة في الخارج ؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة صعبة جدا بسبب عدم توفر الوثائق التي تؤكد أو تنفي ذلك، وكذا بسبب أن القرارات المتخذة في الاجتماع لم يكتب لها التنفيذ بفعل استشهاد أهم الداعين إلى اتخاذها وهو عميروش وسي الحواس في مارس 1959 وامحمد بوقرة في بداية ماي 1959 ؟ أي أن الاستشهاد جاء بعد أقل من أربعة أشهر من انعقاد هذا الاجتماع

وآخر ما يمكن لنا قوله عن هذه القضية هو أن إشكالية الداخل والخارج تحولت إلى عقدة حقيقية لدى قادة الثورة، فمثلا نجد أنه كلما تعرضت قيادة الثورة إلى أي أزمة حادة في الخارج تقوم بالاستنجاد بالداخل، كما أن بن يوسف بن خدة طرح على قادة الثورة ضرورة إنشاء حكومة مؤقتة ومصغرة، وعليها أن تدخل إلى الجزائر، حتى يتم وضع حد

1. Abbas (Ferhat) : Autopsie d'une guerre (Paris 1980) p 256.
2. Ibid p 258

للأزمات الخطيرة التي كانت تتعرض لها الحكومة المؤقتة، كما أن هذه المعقدة سيستمر وجودها إلى غاية أزمة صيف 1962[1]

ب – أولوية السياسي على العسكري

مما لاشك فيه أن هذا المبدأ أيضا أثار جدالا ونقاشا حادا خلال طرحه في مؤتمر الصومام الذي عمل على تكريسه كمبدأ أساسي في عمل الثورة، وهذا ما نستنتجه من شهادة مصطفى بن عودة الذي يقول بأننا تحفظنا عليه" لأننا لم نكن جيشا من المحترفين وكانت المهام السياسية والعسكرية متداخلة في بداية الثورة"[2]، والشيء المستنتج من هذه الشهادة أيضا هو أن التحفظ من هذا المبدأ خلال انعقاد مؤتمر الصومام، كان نابعا أساسا من خشية المؤتمرين أن يحدث هذا شرخا داخل قيادة الثورة بسبب تداخل العمل السياسي والعسكري، وصعوبة الفصل بينهما ونجد أن سعد دحلب قد ذهب هذا المذهب في حديثه عن هذا المبدأ حيث يقول "أن مشكلتنا كانت سياسية وعلى ضوء الأهداف السياسية كان دوما يواصل أو يوقف العمل العسكري مما يثبت مرة أخرى حقيقة في أن رئيس الولاية كان سياسيا وعسكريا، ومن هنا فلم يكن أبدا لهذا الصراع الوهمي أن يوجد"[3].

في حين أن بعض العسكريين ذهبوا بعيدا في حكمهم على هذا المبدأ، وعلى رأسهم علي كافي الذي يرى بأن الذين سعوا إلى تكريسه، كان هدفهم الأول والأخير هو القضاء على الثوريين الحقيقيين وفي طليعتهم

1 سنتعرض لهذه النقطة في الصفحات الموالية
2 عباس، ثوار عظماء، ص94
3 دحلب، ص 31

جيش التحرير[1]، وتكريس فكرة التفاوض[2]، ومسالمة المعتدلين مع العلم أن عبان رمضان هو الذي اقترح فرحات عباس المرفوض نضاليا وثوريا، والشيخ عباس بن الشيخ الحسين عضوين في مجلس الثورة

ويقول أيضا بأن عناصر من هذا التيار استغلت غطاء الوحدة الوطنية لاستقطاب ساسة محترفين من مختلف تيارات، وبالتالي العودة بالثورة تدريجيا إلى الكفاح السياسي، ومواصلة طريق التفاوض، وكان يحلو لبعضهم، ومنهم عبان رمضان القول أن وجود عنصر من المدن مكونة سياسيا وذات تجربة تحت القيادة الواعية والبصيرة لجبهة التحرير الوطني، قد سمح ومكن من تسيير النواحي المختلفة[3]، ويؤكد السيد علي كافي أن التاريخ أثبت أن قرار أولوية السياسي على العسكري تسبب في شرخ كبير في صفوف الثورة، وهو الذي لم يرد ذكره في بيان أول نوفمبر 1954 فأصبح هناك من يقول "أنا من جيش التحرير، وآخر يقول أنا من جبهة التحرير"[4]

إن علي كافي في حكمه هذا ابتعد كثيرا عن الحقيقة التاريخية ويتضح لنا بأنه لم يدرس بيان أول نوفمبر بشكل معمق، لأنه لو فعل ذلك ما أصدر حكمه هذا على محتويات البيان، فالدارس بتمعن وتفحص للأهداف المعلن عنها في بيان أول نوفمبر يلمس به مدى الاهتمام الكبير الذي أعطته الجبهة للنضال السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي.

1 لم يكن العربي بن مهيدي ثوريا حقيقيا، باعتباره من الذين سعوا إلى تكريس هذا المبدأ وبأي حق نزع عن عبان ثوريته
2 لقد كان هدفا أساسيا من أهداف بيان أول نوفمبر 1954
3 لقد حللنا هذه القضية في الصفحات السابقة، وسنعود إليها مرة أخرى في الصفحات الموالية
4 كافي، ص 103
5 المصدر نفسه ص 104.

وهذا دليل على إيمانها بأن الوسائل العسكرية لوحدها غير كافية لجعل فرنسا تجلس إلى مائدة المفاوضات التي حددت جبهة التحرير بشأنها شروطها في نفس البيان، معبرة عن رغبتها الحقيقية في السلم "وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة"

كما أن هذا البيان اعتبر الدخول في مفاوضات مع الدولة الفرنسية، وسيلة من وسائل الكفاح، على أن تكون هذه المفاوضات مبنية أساسا على الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، والاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة، وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة

فبيان أول نوفمبر إذن يتحدث على العمل السياسي والعسكري على حد سواء، بل أن الهدف الأساسي الذي أعلنت من أجله الثورة هو سياسي ببعد اقتصادي واجتماعي، ويتمثل في الاستقلال الوطني وإقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية وباحترام جميع الحريات الأساسية، دون تمييز عرقي أو ديني. وهو هدف سيتحقق بالوسيلة العسكرية وبغيرها من الوسائل الأخرى المختلفة، ومن بينها فتح مفاوضات مع الطرف الفرنسي، وهو ما حاول عبان رمضان القيام به وهو لم يتجاوز في ذلك صلاحيات مسؤوليته في إطار لجنة التنسيق والتنفيذ، مع العلم أن تحقيق انتصار عسكري حاسم على الجيش الفرنسي، مثل ذلك الذي حققه الفيتناميون في ماي 1954 كان مستبعدا نوعا ما، وهو الشيء الذي اعتمد عليه دعاة هذا المبدأ في إقناع المتخوفين منه حسب شهادة مصطفى بن عودة، الذي يذكر أن تخوفاتنا من هذا المبدأ سرعان ما زالت عندما أعطيت لنا توضيحات من واضعي

الميثاق بأن المقصود بالمبدأ هو التركيز على التفاوض مع العدو لضبط شروط وقف إطلاق النار، لأن الانتصار العسكري على واحدة من أكبر الدول الاستعمارية في العالم يعد من باب المستحيلات تقريبا[1]

فالشيء الذي قام به مؤتمر الصومام إذن هو توضيح هذا المبدأ بشكل بارز، بعد أن كان موجودا ضمنيا في بيان أول نوفمبر 1954، وعلى العموم فإن الحديث عن هذا المبدأ يثير لدى الدارس الكثير من الأسئلة، منها هل كانت الجزائر في تلك الفترة تمتلك ساسة محترفين؟ وهل كانت تمتلك عسكريين محترفين؟ أم أن ما كانت تمتلكه من رجال لم يكونوا يعرفون من أمور السياسة أكثر من معرفتهم بالأمور العسكرية؟ فما الفرق بين ما كان يعرفه عبان رمضان في السياسة وبين ما كان يعرفه زيغود يوسف أو علي كافي وغيرهم من العسكريين في الأمور العسكرية؟ ومن أين اكتسب هؤلاء الساسة الخبرة والاحترافية ألم يكن هؤلاء الذين تحولوا إلى عسكريين زملاء لهم قبل الثورة؟ فليس من المعقول اعتبار عبان رمضان سياسيا محترفا، فهو لا يختلف عن غيره من المناضلين الذين آمنوا بضرورة انتهاج الكفاح المسلح لاسترجاع السيادة الوطنية

وفي الأخير يمكن لنا القول أن هذا المبدأ لم يطرح في إطاره الصحيح، فمما لاشك فيه أن المقصود بهذا المبدأ هو أولوية العمل السياسي على العمل العسكري، إلا أن جل الذين تناولوا هذا المبدأ بالدراسة والتحليل تناولوه على ضوء "أولوية الرجل السياسي على الرجل العسكري" وهو ما أثار جدلا ونقاشا كبيرين عليه، ولكن لو تمت عملية تناوله على ضوء العمل السياسي والعمل العسكري فإننا نعتقد أن كل هذا النقاش سيصبح بدون أي فائدة

1. الزبيري، تاريخ الجزائر ج2/56.

والسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان بعد كل هذا، هو هل حقا مؤتمر الصومام بقراريه هذين هو الذي فتح باب الصراع على السلطة في الجزائر؟ أم أن بذور هذا الصراع كانت موجودة منذ عهد اللجنة الثورية للوحدة والعمل، التي مهدت لقيام الثورة، هذا الصراع الذي ورثته من انقسام حزب الشعب – الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية – وكذا محاولات محمد بوضياف مزاحمة مصالي الحاج على الزعامة وهو الشيء الذي كان في حكم المستحيل فلجأ إلى التحالف مع المركزيين من أجل زحزحة مصالي الحاج وإبعاده نهائيا من زعامة الحزب؟

يلاحظ محمد حربي أن محمد بوضياف وعبان رمضان كانا من أشرس زعماء الجبهة المناهضين لمصالي الحاج، لدرجة أنهما كانا مصممان على تصفيته جسديا، وشنا لهذا الغرض حملة تشهير عنيفة ضده ابتداء من 1955 إلى حد أنهما اتهماه بالخيانة، لا لأنهما كانا يعتقدان بالفعل أنه خائن، ولكن لأنهما أرادا تصفيته جسديا. ويذكر أن عبان رمضان قال لابن الشيخ الحسين بن العيبي في ربيع 1955 "سوف نتصرف بطريقة تجعله يشك في وصيته"[1] وقد ذهب بوضياف إلى أبعد من كل هذا عندما وافق على فكرة تصفية مصالي الحاج جسديا في مايو 1955[2] ويمكن لنا إعادة كل هذا إلى تخوف هؤلاء من قيام مصالي الحاج بخطف مشعل الثورة من بين أيديهم، خاصة وأنه كان يحظى بسمعة دولية جيدة، كما أن شعبيته في الجزائر لم تتدهور بشكل كبير حتى ذلك الوقت.

ومن الأسباب التي ولدت هذا الصراع أيضا، اعتقاد أحمد بن بلة أن مؤتمر الصومام عقد أساسا من أجل إبعاده من القيادة، ومن هنا يمكن لنا

1. Harbi : Le F.L.N p 157.
2. Ibid p 158.

إعادة طرح السؤال السابق على النحو التالي، هل الصراع الداخلي على السلطة بين قادة الثورة تسبب في ظهور قرارات مؤتمر الصومام؟ أم أشخاصا معينين هم الذين تسببوا في ظهوره واتخذوا من المبدأين أولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري كغطاء لمدى تعطشهم للزعامة والسلطة؟ ويمكن لنا القول أن هذين المبدأين لم يولدا الصراع بل أديا إلى ازدياد حدته، وهذا ما سنستنتجه من قيام لجنة التنسيق والتنفيذ مباشرة بعد تنصيبها بإرسال وفد عنها متكون من مصطفى بن عودة وأوعمران وإبراهيم مزهودي إلى تونس قصد شرح قرارات المؤتمر، وكذا إيجاد الحلول اللازمة للمشاكل العديدة التي تعترض سبيل تزويد الداخل بالأسلحة والذخيرة، فقيام اللجنة بهذا العمل يدل على إدراكها أن القرارات التي تمخضت عن المؤتمر ستلقى معارضة شديدة من بعض عناصر الوفد الخارجي، والسبب الذي جعلها تتوصل إلى هذه النتيجة هو أن القرارات أخذت زمام المبادرة من الوفد الخارجي الذي كان يسعى إلى تنصيب نفسه قائدا على الثورة، وخاصة أحمد بن بلة الذي يعد من أشد معارضي هذه القرارات.

فلقد قام بإرسال رسالة إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ في بدايات خريف 1956 - وهي موجودة في كتاب مبروك بلحسين تحت رقم الوثيقة 44 - يطلب فيها إرجاء نشر قرارات مؤتمر الصومام نظرا لخطورة بعضها ويعلن أنها أصبحت منذ الآن عرضة للخلاف.

وحاول بن بلة أن يوهم الرأي العام بأن معارضته لقرارات مؤتمر الصومام نابعة أساسا من خوفه على ضياع الثورة وغرقها بسبب أنه جلب للثورة جهازا بيروقراطيا، وكذا إدخاله إلى الأجهزة الإدارية الشخصيات السياسية التي ظلت في كل الأوقات تحارب فكرة العمل المسلح، والتي لم

تتردد بعد الفاتح من نوفمبر أن تشجب "عملنا علنيا، وهكذا فإن الالتباس والتناقض، وغياب المبادئ الثابتة أصبحت على رأس جبهة التحرير الوطني"[1]. ويذكر أيضا في الرسالة السابقة أن قرارات كانت مصحوبة بقرارات أخرى تكرس تواجد عناصر ضمن الأجهزة القيادية للجبهة تمثل انحرافا حقيقيا عن المبادئ الثابتة للثورة" وهي عناصر إذا لم نحذر منها تنتهي وإنني أرى كلامي إلى أن تدق عنق الثورة مرة واحدة

ولم يكتف أحمد بن بلة بهذا الموقف من قرارات مؤتمر الصومام، بل نجده ينتقل من القول إلى الفعل في معارضته لهذه القرارات حيث قام بإرسال رسوله[2] إلى منطقة النمامشة – حسب شهادة الوردي قتال – ليحرض مجاهدي المنطقة على رفض قرارات مؤتمر الصومام، ثم أرسل لهم مبعوثا آخر وهو عبد الكريم السوفي[3] الذي شرح لهم قرارات الصومام سلبيا وحذرهم من "السياسيين الذين يريدون الاستئثار بالثورة دون العسكريين"[4].

ولتوضيح الأمور أكثر خرجت قيادة منطقة النمامشة إلى تونس لمقابلة أحمد محساس الذي جاء بتعليمات من بن بلة، وخيضر، تدعو إلى رفض قرارات الصومام، و لتحضير لمؤتمر حقيقي رسمي بحضور قادة الداخل والخارج معا،وقد عملت لجنة التنسيق والتنفيذ ما في وسعها لوضع حد لنشاطات محساس المعارضة للقرارت مؤتمر الصومام في تونس حيث أرسلت إلى ممثليها هناك ومن بينهم إبراهيم مرهودي برسالة

1 Merle (Robert) Ahmed Ben Bella (Paris 1975 p .13 - 14

2 يدعى هذا الرسول (أحمد بوريبة)

3 كان هذا الرجل محسوبا على أحمد بن بلة إلا أن العلاقات بينهما ساءت بسبب أن هذا الأخير أخرجه من القاهرة

4 عباس فرسان الحرية، ص197

في يوم 03 ديسمبر 1956 يطلب فيها منهم الاتصال بمحساس والعمل على ضمه إليهم بهدف تكوين فريق واحد للعمل معا تحت أوامر لجنة التنسيق والتنفيذ وإذا رفض الانضمام "فاتركوه لشأنه وانطلقوا في العمل بمفردكم" ويعود عبان رمضان في الرسالة نفسها بعد بضعة أسطر فقط إلى مطالبة إبراهيم مرهودي وأصحابه بضرورة الاتصال بمحساس للمرة الأخيرة "اشرحوا له أن الجميع يعترفون بسلطة التنسيق و التنفيذ ويقبلون بقرارات المؤتمر لقد طلبنا رسالة من بن بلة بتذكير محساس بالنظام وإذا واصل السير في الضلال رغم كل هذا سنعمد إلى إقصائه علية"

ومن الانتقادات التي وجهت للمؤتمر آنذاك نذكر:

1. أن المؤتمر لم يشر في قراراته لا للعروبة ولا للإسلام

2. أن المؤتمر كان منقوصا من الولاية الأولى والخمسة والوفد الخارجي واتحادية فرنسا، ونرى من هنا كيف أن أحمد بن بلة كان يسعى بتصرفاته هذه إلى خلق فتنة داخل صفوف الثورة، ولم ينقذه من ذلك سوى إلقاء القبض عليه رفقة زملاءه في الوفد الخارجي. ولكن من الخطأ القول أن هذه العملية أنقذت الثورة من أزمة حادة بين الداخل و الخارج[1]، لأن هذا يطرح علينا سؤالا هاما وهو: هل انتهى وجود الحرج بمجرد اعتقال هؤلاء الأربعة ؟ وبالتالي يجب علينا أن نضع هذه القضية في إطارها التاريخي الصحيح، فإن المخططين الأربعة كان بإمكانهم خلق أزمة حادة ليس بسبب تلك المبادئ بل بسبب حبهم للتزعم والتسلط، خاصة أحمد بن بلة الذي أصبح متشبعا بفكرة القيادة التي غرست في ذهنه بفعل

1 أن هذه العملية أنقذت الثورة من فتنة حقيقية وليس فقط من أزمة حادة

احتكاكه بالمخابرات المصرية وعلى رأسها فتحي الديب، الذي حكم على مؤتمر الصومام بأنه أوقع الثورة الجزائرية في المحظور، وأنه لم يعقد سوى لتحقيق هدف واحد وهو "إزاحة أحمد بن بلة من طريق توليه لزعامة الثورة وذلك بمحاولة إقناع قادة الكفاح المسلح بضرورة سيطرة قادة الداخل على كل شؤون الكفاح داخليا وخارجيا، واقتصار دور احمد بن بلة على تمثيلهم بالخارج وتنفيذ التوجيهات والتعليمات التي تصدرها قيادة الثورة بالداخل"[1]

إن الموقف المعارض الذي وقفه أحمد بن بلة من قرارات مؤتمر الصومام نبع أساسا من كون هذا المؤتمر قد فصل نهائيا في مسألة الزعامة والصراع على السلطة بعد اعتماده على مبدأ القيادة الجماعية الذي تم الاتفاق عليه منذ اندلاع الثورة، وهو ما يتناقض مع رغبة بن بلة الذي كان يسعى إلى تسيير الثورة من الخارج، والمعروف عنه انه كان يحضر نفسه لهذا الدور على أساس انه من القادة التاريخيين، وكان رئيسا للمنظمة الخاصة ويحظى بدعم مباشر من الحكومة المصرية ومخابراتها.

وهذا ما نستنتجه بشكل واضح عندما طرح أحمد محساس على مصطفى بن عودة الذي ذهب إلى تونس ليشرح قرارات مؤتمر الصومام – والمعروف أن محساس محسوب على احمد بن بلة – فكرة أهمية الزعامة وسعى إلى إقناعه بذلك وبأهمية دورها، إلا أن ابن عودة أجابه بان الثورة لا رئيس لها وقيادتها جماعية وكفانا ما عانينا من مصالي الذي جعلنا منه زعيما فكان ما كان"[2]

1 الديب ص234

2 عباس ثوار عظماء ص 95

ومثل ما حدث مع المبدأ الأول حدث أيضا مع هذا المبدأ حيث تم التخلي عنه في الاجتماع الذي عقده المجلس الوطني للثورة بالقاهرة خلال شهر أوت 1957

5. جبهة التحرير الوطني وموقعها في ميثاق الصومام

إن القارئ المتمعن لمختلف النقاط التي عالجها بيان أول نوفمبر 1954، يتأكد أن ما حدث في تلك الليلة لم يكن إعلانا عن مجرد حرب تحريرية تنتهي بوقف إطلاق النار، بل كانت بداية لثورة ترمي في ذات الوقت إلى تحرير الأرض وتحرير الإنسان، لأجل ذلك فان قيادة الثورة كانت مطالبة بالإضافة إلى توفير الشروط الضرورية واللازمة لإنجاح المعركة المسلحة بوضع تصور إجمالي للمجتمع الذي يتطلع بذوره بعد انقضاء على السيطرة الاستعمارية، ومن هنا جاء اهتمام مؤتمر الصومام بالنقطتين :

1. إثراء بيان أول نوفمبر 1954،

2. تعيين القيادة العليا التي تناط بها مسؤولية مواصلة الكفاح من اجل استرجاع السيادة الوطنية[1]

وتعد الوثيقة المنبثقة عن مؤتمر الصومام ميثاقا[2] تتصف بكثير من الدقة والتفصيل تقييم المرحلة المقطوعة من حياة الثورة وآفاق المجتمع الجزائري بعد استرجاع السيادة الوطنية والمتمثلة في إعادة بناء الدولة

1 الزبيري، تاريخ الجزائر ج2، 45

2 إن صياغة هذا الميثاق تمت بواسطة لجنة عينها عبان رمضان تتكون من عمر أوزقان ومحمد لبجاوي، وعبد الرزاق شنتوف، وعن الأجزاء التي تتحدث عن أهداف الحرب ووقف إطلاق النار والمفاوضات فقد صيغت من عبد المالك تمام وبنيوسف بن خدة انظر

- Ben Khedda (Ben Youcef)

Abane, Ben M'hidi, leur apport à la révolution algérienne (Dahlab, Alger 2000) p 163.

الجزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية اجتماعية، وليس ملكية اوتوقراطية مع إبعاد المبادئ الإسلامية، مما يجعلنا نقول أن ميثاق الصومام لا يعد بحق استمرارية كاملة لبيان أول نوفمبر 1954

وقدم في الوقت ذاته بإثراء إيديولوجية جبهة التحرير الوطني، فأعطى لها مفهوما آخر حيث حولها إلى حركة مفتوحة الأبواب ليس فقط لمناضلين جمعتهم إيديولوجية واحدة، ولكن لمواطنين وإطارات ومناضلين ظلوا حتى ذلك التاريخ أو إلى ما قبله بقليل متمسكين بإيديولوجية مختلفة، وقرروا تجميد تمسكهم ذلك، للالتحاق بالمسار الثوري دون أن يقدموا الدليل على أن التحاقهم نهائي وبدون رجعة[1]

ويعد هذا تنازلا عن واحد من الشروط الأساسية الواردة في بيان أول نوفمبر، والمتمثل في أن يعلن الملتحق بالثورة عن تخليه النهائي عن إيديولوجيته السابقة ولكن بفضل هذا التنازل حققت الجبهة مكسبا أساسيا، وهو أنه عززت صفوفها بإطارات سياسية وثقافية ستؤدي أدوارا لا يستهان بها في الثورة[2]

ولكن هذا الانفتاح أثر كثيرا على التركيبة العامة لجبهة التحرير الوطني، ولقد انعكس ذلك بوضوح من خلال التركيبة البشرية للقيادة التي انبثقت عن هذا المؤتمر، إذ أن التشكيلات القيادية عبرت عن إنهاء الاحتكار لدى كل لصالح مؤسسي جبهة التحرير الوطني[3]، وهذا معناه أيضا وضع حد لاستمرارية السيطرة المطلقة لإيديولوجية حزب الشعب على الثورة، وانفتاحها على المركزيين من جهة، وإيديولوجية الاتحاد الديمقراطي

1 الزبيري: تاريخ الجزائر ج2/ 85 - 86
2 لقد شرحنا ذلك ووضحناه بالتفصيل في الصفحات السابقة.
3. Harbi Le F.L.N p 178.

للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين من جهة ثانية، هذا الانفتاح الذي جعل نسبة العناصر المنحدرة من حزب الشعب تتقلص إلى 84 % بدلا من 100 % وجعل نسبة الثوار تنخفض إلى أقل من 45 % ونسبة السياسيين من أعضاء اللجنة المركزية تصعد بسرعة إلى حوالي 42 %[1]. وإذا حاولنا أن نقارن بين استمرارية مجموعة الـ 22 وتشكيلة المجلس الوطني المنبثق عن مؤتمر الصومام نلاحظ ما يلي:

1. أن الاستمرارية في الحالة الأولى كانت أكثر تجانسا (ثوار 100 %)

2. هناك بداية انفتاح على حزب الاتحاد الديمقراطي وجمعية العلماء بحوالي 15 %، وإن كان محصورا في المجلس الوطني للثورة دون لجنة التنسيق والتنفيذ.

3. غلبة السياسيين على الثوار في لجنة التنسيق (3 من 5) خلافا لتركيبة المجلس الوطني للثورة التي تعكس نسبة للثوار[2]، فمن السبعة عشر الدائمين نجد 10 منهم من الثوار[3].

إن أبرز ما ترتب عن قرار الانفتاح، هو حدوث نوعا من الانحراف في المنطلقات الإيديولوجية مثل التخلي بالتدريج عن الإطار الإسلامي الذي كان حزب الشعب قد ضبطه وظل ملتزما به لبناء الدولة الجزائرية المستقلة، وأدى ذلك أيضا إلى تزايد حدة التنافس على المسؤولية في أعلى هرم السلطة، بالإضافة إلى تمكن الثقافة الغربية من ذهنيات عدد كبير من المسؤولين القياديين في جبهة التحرير في الخارج، لأن الداخل سيظل

1 عباس (محمد): الاندماجيون الجدد (دحلب الجزائر، 1993) ص 56
2 المصدر نفسه ص57
3 Harbi Le F.L.N p 178.

سلم متوجه بفعل تأثير القواعد التي لا يمكن أن ترضى بأي بديل عن عروبتها واسلامها

ونتساءل هنا عن الأسباب التي جعلته يبعد "المبادئ الإسلامية" من برنامجه فهل يعود ذلك إلى الخلفية السياسية لبعض العناصر التي صاغت البيان وعلى رأسهم عمر أوزقان الذي كان أمينا عاما للحزب الشيوعي الجزائري في وقت سابق والذي نجد بصماته ظاهرة بشكل واضح في هذا الميثاق، الذي جاء زاخرا بالكثير من المصطلحات التي نجدها في الأدبيات الشيوعية مثل الطبقات الاجتماعية، النضال الطبقي، العدالة الاجتماعية، الاعتماد على الطبقات الاجتماعية الأكثر عددا، والأكثر فقرا والأكثر ثورية وغيرها[1] أم أن أسباب ذلك تعود إلى قيام السلطات الفرنسية باتهام الثورة الجزائرية على أنها حركة دينية متزمتة في خدمة الحركة الإسلامية ككل، فأراد مؤتمر الصومام نفي ذلك بإبعاده للمبادئ الإسلامية ؟ ونسجل هنا أن استبعاد المبادئ الإسلامية سيكون من الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمات خطيرة داخل الجبهة خلال الثورة وخاصة من احمد بن بلة الذي استغل هذه القضية إلى أقصى الحدود[2]

كما أن التحاق عناصر مختلف التشكيلات السياسية السابقة، وعلى الخصوص قيادتها مثل فرحات عباس وأحمد فرنسيس وعلي بومنجل، وغيرهم من القيادات السياسية لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وعمر أوزقان من الحزب الشيوعي والشيخ خير الدين وأحمد توفيق المدني من جمعية العلماء وكذا التحاق المركزيين بها، جعل من الجبهة هيئة غير منسجمة العناصر على عكس ما كانت عليه قبل مؤتمر الصومام، حيث كانت

1 الزبيري تاريخ الجزائر ج 2/19

2 عن هذه القضية انظر : Harbi Le F.L.N p 170 – 172

تتشكل من عناصر منسجمة بفعل انتماء كل عناصرها إلى حزب الشعب والمنظمة الخاصة، والحديث عن كل هذا يدفع بنا إلى طرح العديد من التساؤلات الجوهرية، والتي تعد عملية الإجابة عليها جد صعبة. هل انفتاح الجبهة على مختلف هذه العناصر هو الذي تسبب في ظهور الكثير من التناقضات؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل كان من حق الجبهة منع هؤلاء من الانضمام إليها حتى تحافظ على ظاهرة الانسجام الأولى التي ظهرت بها ؟ أم أنه كان عليها أن تسمح لهم بالانضمام ولكن كان من المفروض عليها أن لا تتركهم يصلون إلى مهام قيادية ومسؤولة ؟ ولكن بأي حق يمنع جزائري من الوصول إلى مهام المسؤولية والقيادة بما أنه أظهر الوفاء والإخلاص لتحقيق الهدف المسطر من الجبهة وهو استرجاع السيادة الوطنية ؟

وينبغي علينا الإشارة هنا إلى أن الجبهة منذ تأسيسها وإلى عام 1956، كانت تحمل بداخلها وبشكل ضمني نزعة اقصائية تجاه الحركات السياسية التي كانت موجودة على الساحة الجزائرية، وإن لم تطرح ذلك علنية إلا خلال مؤتمر الصومام، فهي على الرغم مما جاء في بيان أول نوفمبر 1954 من انه "تتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الاحزاب والحركات الجزائرية أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر"[1]، إلا أن الجبهة من الناحية الفعلية وضعت الإنسان الجزائري أمام خيارين إما أنه وطني ولذا عليه الالتحاق بصفوف الجبهة، وإلا فهو خائن للأمة الجزائرية وبالتالي عدو للجبهة وحتى عملية الانضمام يجب أن تكون بشكل شخصي وفردي

وفي مؤتمر الصومام قامت الجبهة رسميا وعلنيا بإدانة مختلف التشكيلات السياسية الجزائرية، واعتبرتها فاشلة، كما وجهت انتقادات شديدة للحزب الشيوعي الجزائري الذي اعتبرت إدارته "إدارة مكتبية لا

Chikh p 387

صلة لها بالشعب، لم تكن قادرة على تحليل الحالة الثورية تحليلا صحيحا، واعتبرته أيضا حزبا خاضعا للحزب الشيوعي الفرنسي وشبهت هذا الخضوع بخضوع "بني وي وي"[1] للإدارة الاستعمارية

وفي المقابل تقرر تنظيم جبهة التحرير الوطني، واعتبارها قائدا وحيدا للثورة الجزائرية، دون سواها، وبهذا الشكل تحولت جبهة التحرير الوطني إلى حركة قصائية واضحة المعالم وإن كانت اقصائية الجبهة مفهومة ولها مبرراتها خلال فترة الثورة التحريرية، فإن هذه المبررات ستصبح عديمة الفعالية وغير مشروعة بعد الاستقلال.

كما أن الجبهة بعد مؤتمر الصومام أصبح وجودها يكتسب طبيعة قانونية، حيث اعتبرها ميثاق الصومام المرشد الوحيد للثورة الجزائرية وبالتالي يجب أن تعمل على أن توجد لنفسها عروق بعيدة في كافة طبقات الشعب، والعمل على تنصيب نفسها تنصيبا نظاميا في كافة أنحاء الجزائر، في كل مدينة وفي كل عرش وكل حارة وكل معمل وكل جامعة، أي أن تتواجد في كل مكان[2]

وبسبب هذا الدور الذي منح لجبهة التحرير الوطني خلال مؤتمر الصومام، صيغ لها قانون أساسي خصص بها من المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد في الفترة مابين 16 ديسمبر 1959 و18 جانفي 1960، والذي ينص في ديباجته[3] أن جبهة التحرير الوطني هو التنظيم الوطني للشعب الجزائري خلال الثورة وهو الذي يسيرها، ويوجهها وهدفه

1 انظر ما جاء عن هذه الحركة في Plate-Forme de la Soummam p 10 – 12

2. Ibid p 17 - 20.

3 انظر القانون كاملا في

Harbi (Ali): L'été de la discorde, Algérie 1962 (Casbah editions Alger 2000) p 213 - 218.

الأساسي هو القضاء النهائي على النظام الاستعماري، وإعادة بناء الدولة الجزائرية السيدة، وان تكون جمهورية ديمقراطية واجتماعية

والدارس لمحتويات هذا القانون بتعمق سيكتشف أن عملية الإرساء للتنظيم السياسي الأحادي في الجزائر، كان مخطط له منذ الثورة التحريرية، إذ تنص المادة الرابعة من هذا القانون بأن جبهة التحرير الوطني "ستواصل بعد استقلال الوطن مهمتها التاريخية كقائدة ومنظمة للشعب الجزائري من أجل بناء الديمقراطية الحقيقية، و الرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، بل ويمكن لنا القول أنها اعتبرت كتنظيم سياسي وحيد وأحادي في الجزائر منذ تلك الفترة حيث جاء في ديباجة القانون "يجب على جبهة التحرير الوطني التي حققت وحدة القوى الحية للشعب، هذه الوحدة التي بنيت بواسطة المشاركة الواعية لكل الجزائريين، أن تسهر على تثبيت هذه الوحدة من اجل القيام بدورها التاريخي وتحقيق أهداف الثورة"

ويمكن أيضا للدارس هذا القانون أن يستنتج أن الجبهة عبارة عن تنظيم ثوري ديمقراطي بناءا على طريقة الانخراط فيه، فهو مفتوح للجميع، ويسعى في كل وقت إلى مشاركة جماهيرية وشعبية و واسعة فيه، وهذا على حسب ما تنص عليه المادة الخامسة من القانون "يعتبر مناضلا في جبهة التحرير الوطني كل جزائري وجزائرية يلتزم وفق هذه القوانين الأساسية بالكفاح من أجل أهداف جبهة التحرير الوطني ويؤدي و اجبات تحددها الهيئة التي يتبعها". وتنص المادة التاسعة أيضا على أنه طبقا لمبدأ الديمقراطية المركزية التي تسير شؤون الجبهة فان لكل مناضل الحق في

- طرح والدفاع عن آرائه ووجهة نظره في الاجتماعات التي تعقدها الهياكل التي ينتمي إليها.

• إرسال كل التقارير والشكاوى والوثائق عن طريق السلم الإداري إلى الهيئات العليا حتى تصل إلى المجلس الوطني للثورة، واحترام هذه الطريقة إجبارية على الكل من القاعدة إلى القمة والعكس أيضا

وتنص المادة العاشرة أيضا على أن كل المناضلين متساويين داخل الجبهة من أعلى مسؤول إلى المناضل البسيط في القاعدة.

وحتى يتم حماية الجبهة من السقوط في التسيير الدكتاتوري لشؤونها وكذا حتى تنجو من السمة الشخصية والتسلط الفردي تقرر أن تسير وفق مبدأ القيادة الجماعية وهو ما تنص عليه المادة 12 من القانون "بما أن السلطة الفردية وعبادة الشخصية تتعارض مع مبادئ الثورة فإن القيادة الجماعية مبدأ أساسي للعمل داخل جبهة التحرير الوطني" وتضيف المادة توضيحا لمفهوم القيادة الجماعية بقولها أن هذه القيادة تعني "أن القرارات تتخذ بعد مناقشات ومداولات والتي يجب أن تبقى سرية، والانضباط إجباري لكل الأعضاء في كل الأجهزة والهياكل التابعة للجبهة، والتي يجب أن تخضع فيها الأقلية قانونيا للقرارات الأغلبية".

يرى بعض الباحثين أن جبهة التحرير الوطني لم تقم خلال الثورة بطرح المسألة الاجتماعية، والاختيار الإيديولوجي، ويعيدون ذلك إلى الأسباب التالية

1. عدم إمكانية توحيد الموقف الإيديولوجي بفعل التحاق أعضاء مختلف التنظيمات السياسية بالجبهة، فكل المحاولات التي تمت داخل

انظر مثلا في: رحيمة (عامر): التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962 – 1980 (د. م. ج الجزائر 1993) ص 66

المجلس الوطني للثورة كانت تؤدي إلى تعدد الطروحات الإيديولوجية والسياسية المتباينة

2. رغبة الشعب الجزائري في الاستقلال كمطلب أساسي لاسترجاع مقومات وجوده كشعب حر مستقل

3. إدراك الجبهة كحركة سياسية وعسكرية، أن طرح المسألة الإيديولوجية سيؤدي حتما إلى تمسك التنظيمات السياسية الجزائرية بوجودها التنظيمي، وهو ما كانت تحاربه وتعاقب دعاته في صفوفها وخارج صفوفها

4. خوفهم من تبني الاشتراكية منذ تلك الفترة، لأن الاشتراكية معناها الشيوعية والإلحاد، وهو ما يتسبب في قطع أي مساعدة مادية أو دعم دبلوماسي وسياسي

ولكن الملاحظ أن هذا الحكم قد ابتعد قليلا عن الحقيقة التاريخية، لأنه برجوعنا إلى جل المواثيق التي أصدرتها جبهة التحرير الوطني خلال الثورة ابتداءا من بيان أول نوفمبر 1954، مرورا بميثاق الصومام، وصولا إلى القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني فإننا نجد فيها الكثير من الإشارات إلى المبادئ الأساسية التي بنيت عليها إيديولوجية جبهة التحرير الوطني، فهي كانت تسعى إلى بناء دولة جزائرية، وأن تكون جمهورية ديمقراطية في إطار المبادئ الإسلامية، وعلى أسس العدالة الاجتماعية، وكذلك السعي إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي للمجتمع الجزائري عن طريق عملية الإصلاح الزراعي، وتحرير الأرض فمثلا نجد أن ميثاق الصومام يعتبر أن **"الإصلاح الزراعي الحقيقي هو الحل الوطني لمشكلة البؤس التي تتخبط فيها البوادي". ونجد ذلك أيضا في دعوتها الملحة إلى ضرورة الاعتماد على ما سيعرف بعد الاستقلال بالمنظمات الجماهيرية، والتي**

خصص لها جزء هام في ميثاق الصومام، والتي أسماها بالحركة الفلاحية والعمالية والشباب والتجار والصناع والمثقفون وأصحاب المهن الحرة

ويرد زهير احدادن على أولئك الذين يعيبون على الثورة الجزائرية خلوها من قاعدة إيديولوجية، ويعتبر هذا الحكم غير صحيح، ويقول بأن هؤلاء في الحقيقة يعيبون على الثورة الجزائرية عدم انحيازها إلى إحدى الإيديولوجيات السائدة آنذاك، وهي إما الرأسمالية أو الشيوعية، ويرى أن القاعدة الإيديولوجية لجبهة التحرير الوطني تتمثل في ذلك الإرث الذي ورثته من حزب الشعب ونجم شمال إفريقيا، والمتمثل في الوطنية التي كانت تسعى إلى تغيير نظام سياسي قائم، وهو الاستعمار بنظام سياسي جديد وهو استرجاع السيادة الوطنية المغتصبة، وجميع مناضلي جبهة التحرير الوطني كانوا يشعرون بأنهم وطنيون ثوريون منذ فاتح نوفمبر 1954 إلى غاية 1962. والوطنية أيديولوجية قائمة تكتفي بذاتها، وبالأخص عندما تكون تحررية أي تواجه من يريد القضاء عليها[1].

كما نجد أن جبهة التحرير قد لخصت توجهها الأيديولوجي بشكل واضح في القانون الأساسي المنظم للمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية[2]، والذي صادق عليه المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته المنعقدة في الفترة ما بين 16 ديسمبر 1959 و18 جانفي 1960 حيث تنص المادة الأولى على أن: "الدولة الجزائرية عبارة عن جمهورية، الجمهورية الجزائرية المستقلة ستصبح ديمقراطية واجتماعية، ومؤسساتها سوف لن تتناقض أو تتعارض مع المبادئ الإسلامية"

1 احدادن (زهير) "دعاية جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة التحريرية" في (الإعلام ومهامه أثناء الثورة : دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد) من إصدار (م. و. د. ب. ج. و. ث. 1 نوفمبر 54 – الأبيار الجزائر ص 34 – 35

2 نظر محتويات القانون كاملا في: Harom . p 218 - 221.

مؤسسات الثورة وبداية التأسيس للصراع على السلطة

1. المجلس الوطني للثورة الجزائرية

انبثق هذا المجلس عن مؤتمر الصومام الذي اعتبره السلطة العليا للثورة وبرلمانها وكان بمثابة المجسد الحقيقي لمبدأ الوحدة داخل الثورة، وحدة القيادة، وحدة السلطة، وحدة الأمة ووحدة المصير، وهو ما عبرت عنه تقريبا المادة 23 من القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني التي تنص على أن هذا المجلس هو بمثابة الهيئة العليا للجبهة في الفترات الواقعة بين دورات المؤتمر الوطني والذي يكون مسؤولا أمامه، والمستنتج من هذه المادة هو ازدواجية الوظيفة لهذا المجلس، فهو من جهة يمثل السلطة التشريعية للثورة الجزائرية ومن جهة أخرى يعتبر بمثابة لجنة مركزية لجبهة التحرير الوطني

ومن مهامه حماية السيادة الوطنية، والقيام بمهمة التشريع، وهو الوحيد الذي له صلاحية اتخاذ القرار بالدخول في المفاوضات مع الدولة الفرنسية، وكذا إقرار وقف إطلاق النار، وأصبح من حقه مراقبة الحكومة المؤقتة بعد إنشائها وتحديد سياستها، وأن تقدم له حسابا عن كل نشاطاتها في كل دورة من دوراته، ويقوم المجلس أيضا بمهمة تعيين أعضاء الحكومة ويمنحها ثقته ويقوم بالمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات التي تبرمها الحكومة بأغلبية الثلثين ويصادق على اتفاقية

1 تنص المادة 21 من القانون نفسه أن المؤتمر الوطني هو الهيئة العليا وسيجتمع على التراب الوطني بمجرد توفر الظروف المناسبة.

وقف إطلاق النار بنسبة أربعة أخماس أعضائه الحاضرين أو الممثلين أما القرارات الأخرى فتكون خاضعة للأغلبية المطلقة[1]

وبسبب الثورة لم يكن هذا المجلس ينتخب بطريقة ديمقراطية، وبالتالي لا يمكن لنا الحديث عن ديمقراطية التمثيل المتعارف عليه بالنسبة لأعضائه، ولكن هذا لا يمنعنا من القول بأنهم يمثلون الشرعية وهذا لكونهم تمسكوا بالعمل الثوري، وبأنهم كانوا في خدمة الشعب وحماية مصالحه[2]، وكانت للمجلس صلاحيات توسيع نفسه أو تفويض هذه الصلاحية للجنة التنسيق والتنفيذ، التي مارست هذه العملية في دورته المنعقدة في أوت 1957 حيث ارتفع عدد أعضائه من 34 عضوا إلى 54 عضوا وبعدها ارتفع إلى 70 عضوا في دورته المنعقدة في الفترة ما بين 16 ديسمبر 59 إلى 18 جانفي 1960

ونسجل هنا أن هذا المجلس ضم بداخله مختلف التيارات المعبرة عن التشكيلات السياسية التي كانت متواجدة على الساحة الجزائرية قبل الثورة فمثلا ضم المجلس الأول أربعة من المركزيين واثنان من العلماء واثنان من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وتسعة من الثوريين الذين كانوا من مجموعة الـ 22 والمنظمة الخاصة – وهذا من مجموع أعضائه 17 الدائمين – وهنا نتساءل هل يمكن لنا اعتبار هذا المجلس مجلسا ائتلافيا بهذه التشكيلة ؟

عقد المجلس الوطني للثورة أول دورة له في القاهرة في الفترة ما بين 20 و27 أوت 1957 وذلك بعد انتهاء لجنة التنسيق والتنفيذ لاجتماعها المنعقد بتونس، والذي تم خلاله التصديق على ورقة عمل تضمنت تقييما

1 أنظر عن هذه القضية المواد 9، 10، 11، 12 من القانون نفسه في: Haroun . p 219

2. Ben Saad (Mohamed Tahar) Le régime Politique Algérien - de la légitimité historique à la légitimité constitutionnelle (E N A L. Alger 1992) p 27 28

مفصلا وموضوعيا للمراحل التي قطعتها الثورة، ومجموعة من الاقتراحات التي من شأنها أن تكون أساسا لبرنامج العمل المستقبلي الذي سوف يصدر عن المجلس[1].

وتتمثل القرارات المرفوعة من لجنة التنسيق والتنفيذ لهذه الدورة، في المطالبة بالتخلي عن مبدئي أولوية الداخل على الخارج، وأولوية السياسي على العسكري، وكان كريم بلقاسم من أشد الحريصين على تجسيد هذا القرار، وطرح فكرة استبدالهما بمبدأ آخر وهو الأولوية لرجال الساعة الأولى ومفجري الثورة[2]، وحجته في ذلك أن وقت الإدارة الجماعية قد تم تجاوزه فالثورة بحاجة إلى قائد[3]، كما رفع شعار التصالح مع رفاق الدرب المعتقلين لسد الطريق أمام المركزيين المعتدلين وتمكين العسكريين من شغل مناصب الحل والربط في أجهزة الثورة[4]، كما طالبت اللجنة من المجلس بتوسيع عدد أعضائها إلى 9 بدلا من 5 أعضاء.

لم يظهر كل من بن خدة ودحلب أي معارضة للأفكار الجديدة التي طرحها كريم بلقاسم، إلا أن عبان رمضان بذل كل ما في وسعه للتصدي لها، ويذكر سعد دحلب أن عبان حاول التمرد ولكن "لم نمده بأي دعم" ويقول أيضا بأنه بعد ذلك بفترة من الزمن وصفهما – أي دحلب وبن خدة

1 الزبيري، تاريخ الجزائر ج 2/98 – 99.
2 هشماوي (مصطفى)، "تحضيرات مؤتمر وادي الصومام" (مجلة أول نوفمبر العدد 164 سنة 2000) ص 28 وانظر أيضا Harbi le F L N P 2 5
ويذكر كافي أن اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ كان بتاريخ 20 أوت بالقاهرة وهو غير صحيح ويبدو أن التواريخ اختلطت عليه، ص 112.

3 Harbi le F L N p 215

4 الزبيري، تاريخ الجزائر ج 1/90.

– بكل الكلمات التي كان يعرفها، وصب علينا جام غضبه وسخطه[1] ولكن الظروف تغيرت فلم يعد هو الآمر الناهي، ولم يعد كريم منبهرا بشخصيته الفذة، وتبين أن حساباته التي جعلته يختار بن خدة ودحلب لعضوية لجنة التنسيق والتنفيذ كانت خاطئة، وكل ذلك سيكون له بالغ الأثر على مسيرة الثورة، وسوف يكون عبان أول من يدفع ثمن سوء التقدير[2]

ولقد انعكس ما حدث في اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ بشكل مباشر على اجتماعات المجلس الوطني للثورة، مما جعله يعرف نقاشات حادة وجدالا واسعا ولكن تغلب الروح الوطنية جعلت المشاركون يتوصلون إلى مجموعة من الحلول الوسطى، التي ساعدت على تجاوز الحساسيات الشخصية، وأوجدت السبيل لتواصل الكفاح المسلح، مع الحفاظ على مظهر القيادة ووحدة التوجه رغم كل ما وقع من مشادات ونزاعات واختلافات تجاوزت حد اللياقة في كثير من الأحيان، مما كاد أن يحول اللقاء إلى مأساة دموية[3].

بعد المناقشات قرر المجلس عدم تأييد كريم بلقاسم في طرحه المتعلق بضرورة إسناد مسؤولية الثورة لأقدم العناصر القيادية، وفضل مواصلة تسيير شؤون الثورة طبقا لأسلوب العمل الذي تقرر في مؤتمر الصومام والاحتفاظ بباب المسؤولية مفتوحا في وجه إطارات التشكيلات السياسية الأخرى، كما أبدى المجلس مرونة كبيرة عندما تعرض لمسألة مراجعة مبدئي أولوية الداخل على الخارج، والسياسي على العسكري، حيث قام بالغائهما وفي المقابل أكد في لائحته النهائية أن الأولوية لا تكون

1 دحلب، المهمة منجزة ص 67 – 68
2 الزبيري تاريخ الجزائر ج2/98
3 المصدر نفسه ج2 99

إلا حيث العمالة وحيث مصلحة الثورة، وهذا التأكيد لم يكن إلا شكليا فقط، لأن الواقع لم يكن كذلك بالنسبة للنقطتين على حد سواء[1]

فبالنسبة لأولوية السياسي على العسكري فإننا نجد أن السلطة كلها انتقلت إلى القادة العسكريين الذين شرعوا في الانجذاب نحو الاستبداد، رغم معارضة عبان الذي أصبح وحيدا بعد سكوت الذين كانوا يسمون بالسياسيين، الذين رضوا بدور المنفذ، وأخذ عبان ينتقد العسكريين بكل قسوة واتهامهم بالميل نحو ممارسة الحكم المطلق، ويعتبر أن تكوينهم السياسي ضعيف جدا، مما أثار هؤلاء ضده حيث أخذوا في محاصرته شيئا فشيئا حتى قاموا باغتياله في 27 ديسمبر 1957

ويمكن لنا القول أن هزيمة عبان رمضان تأكدت بشكل قطعي خلال هذا الاجتماع، فمثلا بمجرد افتتاح أشغال المؤتمر شن عليه العقيد أوعمران هجوما عنيفا، وكذلك على لجنة التنسيق والتنفيذ واتهمهم بالعجز[2]، ولقد أخذ عبان يهدد العسكريين بأنه سيدخل إلى الجزائر وسيقوم بفضحهم، وكشف حقيقتهم للمناضلين في القاعدة[3] أما بالنسبة لأولوية الداخل على الخارج فباستثناء العلاقات مع الخارج فإن الداخل كان مستقلا وسيظل كذلك إلى غاية وقف إطلاق النار[4]

كما قرر المجلس الوطني للثورة في هذه الدورة توسيع نفسه بحيث أصبح عدد أعضائه 54 عضوا بدلا من 34 عضوا، وكان نصيب العسكريين فيه كبيرا، كما قرر أيضا رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى أربعة

1. المصدر نفسه ج2/101
2 Courriere op-cit T 3/926
3 Yefsah Abdelkader La question du pouvoir en Algérie (E.N.A.P Alger 1990) p 51
4. الزبيري، تاريخ الجزائر ج2/102

عشر عضوا. ولقد اقترح كريم بلقاسم أن تتكون من 5 عسكريين وثلاثة سياسيين، إلا أن عبان رمضان رفض ذلك، واحتج عليه بشكل حاد، وفي الأخير تم تشكيل لجنة جديدة من 5 عقداء هم كريم بلقاسم، وبوصوف وأوعمران وبن طوبال ومحمود شريف[1]، والسياسيين هم فرحات عباس، ومحمد الأمين دباغين وعبان رمضان وعبد الحميد مهري، إلى جانب السجناء الخمسة في فرنسا وهم أحمد بن بلة، ومحمد بوضياف ورابح بيطاط ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد[2].

في سبتمبر 1958 عرفت الثورة الجزائرية تحولا جديدا في مؤسساتها، بظهور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كبديل للجنة التنسيق والتنفيذ، التي أصبحت مشلولة تقريبا منذ اغتيال عبان رمضان من العسكريين بدون استشارة السياسيين[3]، إلا أن هذا التغيير لم يضع حدا للصراعات التي كانت موجودة بين قادة الثورة أو حتى التخفيف من حدتها، إذ لم تمر سوى 10 اشهر على إنشاء هذه الحكومة حتى عرفت أول أزمة، وذلك في جويلية 1959، ويعيد بن خدة أسبابها إلى عدم وجود استراتيجية سياسية وعسكرية لمواجهة العدو بها، وأمام عجز الحكومة فيها وضعت لمطلب الباءات الثلاث (كريم بلقاسم بن طوبال وبوصوف) ومنحتهم كامل السلطات لعقد الاجتماع الشهير للعقداء العشر بهدف

ولد سنة 4..9، بضواحي مدينة تبسة، تخرج من مدرسة تكوين الضباط في فرنسا، وشارك في الحرب الإمبريالية الثانية كضابط، واستقال من الجيش الفرنسي بعد مجازر 8 ماي 45 وهو برتبة ملازم وفي 1946، التحق بحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وفي 1955 التحق بصفوف جيش التحرير انظر عنه الزبيري: تاريخ الجزائر ج2/ 100

2. لمزيد المعلومات عن هذه الدورة العادية للمجلس انظر: Belhoucine op-cit p 63 66.

3. Yefsah p 52

وعن كيفية تصفية عبان رمضان انظر Courriere T3. p 940. Harbi Le F L N p 199

تعيين مجلس وطني جديد للثورة ليتولى مسؤولية رسم إستراتيجية عسكرية وسياسية ودبلوماسية جديدة للثورة[1].

ويذكر محمد حربي أنه عشية انعقاد الاجتماع اقترح بن خدة فكرة نقل الحكومة المؤقتة إلى الداخل، وأن تكون مشكلة من 5 أعضاء على الأكثر، وكان يعتبر ذلك أحسن وسيلة تتاح للقيادة من أجل إثارة حماس المجاهدين وحفظ الثقة وإيجاد اتفاق بين جميع القادة، إلا أن الفكرة لم تؤخذ بعين الاعتبار، على أساس أن الحكومة في الداخل ستكون معرضة للملاحقة والمطاردة، وأنها عديمة الفائدة ومصيرها الفشل والزوال[2].

لقد شرع العقداء العشر في عقد اجتماعهم بتونس في 11 اوت 1959، ولم ينتهوا إلا في 16 ديسمبر1959 أي بعد 128 يوما عقدوا خلالها ما لا يقل عن 48 جلسة[3] وطيلة هذه الفترة عاشت الثورة الجزائرية بدون قيادة واضحة المعالم، ويقول بن عودة أن موضوع الاجتماع تمحور حول قضية أساسية وهي العمل على اختيار قيادة جديدة للثورة، وكان المنطلق الأول لذلك إبراز شخصية تتزعم الثورة وتجسد مبادئها، وكانت هناك أطراف عربية تشجع هذا الاتجاه، لان مبدأ القيادة الجماعية في الثورة يحرج كثيرا من الزعماء العرب باعتباره خروجا عن الأوضاع السائدة وعن التقاليد العربية المألوفة، وكان كريم بلقاسم يدعو لنفسه[4] باعتباره الشخصية التاريخية الوحيدة التي

---

1. عباس: رواد الوطنية ص 91

2. حلب: المهمة منجزة ص135،

- Harbi le F L..N p 240-241

3. Ben Khedda (Ben Youcef) L Algérie à l'indépendance. La crise de 1962 (Dahlab- Alger 1997) p 78

4. يذكر علي منجلي أنه ذهب إلى تونس بطلب من الأمين خان خلال اجتماع العقداء العشر فوجد بعضهم على أهبة الفرار من تونس بدعوى أن كريم تفاهم مع السلطات التونسية لإلقاء القبض عليهم، وعلى اثر ذلك اتصل بكريم وبن طوبال وبوصوف ويقول بأن كريم قال له"

ما زالت تستشعر المسؤولية الفعلية في الثورة، إلا أن هذا المطلب لقي معارضة من بعض الأطراف، وفي مقدمتها بن طوبال وبوصوف شريكا كريم في القيادة الثلاثية، وانتهى الاجتماع في الأخير بتكريس مبدأ القيادة الجماعية التي كانت السلطة الفعلية فيها للباءات الثلاث[1].

وبعد كثير من الأخذ والرد خلال اجتماع العقداء العشر، وتدخل العديد من الأوساط وخاصة بن يوسف بن خدة، الذي كان بعيدا عن كل الشبهات في ذلك الحين نظرا لثباته على المبدأ واستمراره في المطالبة بدخول الحكومة المؤقتة إلى الجزائر، وهذا لإصلاح ذات البين ولتقريب وجهات النظر، وبعد توقف الاجتماع لمرات متعددة توصل المجتمعون إلى الاتفاق على تركيبة جديدة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية[2] وحددوا له يوم 17 ديسمبر لبداية أعماله في طرابلس.

إذن في 17 ديسمبر 1959 شرع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بتشكيلته الجديدة في عقد اجتماعات، والتي استمرت إلى غاية 18 جانفي 1960 أي لمدة 33 يوما[3]. وقد تمكن المجلس من خلال جلساته التغلب على كل المشاكل الداخلية بفعل الحكمة التي ساعدت على تجاوز الحساسيات الشخصية، وتحقيق المصالح بين سائر النزاعات، وإقناع كريم بلقاسم على التخلي بمحض إرادته عن مشروعه الخاص بقيادة الثورة، وذلك بأن يتم استبدال الحكومة المؤقتة بقيادة ثلاثية يرأسها هو باعتباره أقدم الباءات مسؤولية، وهذا على حسب ما يرويه عبد الحفيظ بوصوف[4]. إلا أن

لم يبق من تشكيلة التاريخيين سواي فالمفروض أن أكون المسؤول الأول لأن في تلك ضمانة للثورة، انظر عباس، رواد الوطنية ص 356

1. عباس، ثوار عظماء، ص102

2. الزبيري، تاريخ الجزائر ج136/2

3. Ben Khedda : L'Algérie p78

4. الزبيري: تاريخ الجزائر ج137/2، انظر الهامش رقم 1

هذا العمل لم ير النور لأنه انبثقت عن هذا الاجتماع حكومة مؤقتة جديدة برئاسة رئيسها السابق فرحات عباس[1] اللهم إلا إذا كان يقصد بذلك اللجنة الوزارية للحرب Comité Interministériel de la guerre (C.I.G) والتي تتكون من كريم، بن طوبال، وبوصوف، والتي ستشرف على قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني المتكونة من قايد أحمد وعلي منجلي ورابح زراري، تحت قيادة هواري بومدين[2] ولكن على ما يبدو أن هذه اللجنة لم تمارس سلطاتها بالفعل على هذه الهيئة ربما لانشغال أعضائها بمشاكل أخرى، وكان من الطبيعي أن تستغل هيئة الأركان هذه الوضعية لتدعم نفسها، مع توجيه انتقادات شديدة للحكومة. ويمكن لنا القول أن جذور أزمة صيف 1962 التي عرفتها الجزائر تعود إلى هذه الفترة[3]. وتمخض هذا الاجتماع على وثيقتين أساسيتين الأولى تتعلق بالقانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني والثانية بمؤسسات الدولة الجزائرية المؤقتة والتي شكلت للتسيير فترة الكفاح المسلح[4]

إلا أن الأزمات لم تتوقف بعد اجتماع العقداء العشر وتشكيلهم لمجلس وطني جديد وظهور حكومة مؤقتة جديدة، إذ سرعان ما تجددت الأزمة في صيف 1961، وكانت المفاوضات الجزائرية الفرنسية قد قطعت مراحل حاسمة ومتأزمة في آن واحد، وهو ما ولد أزمة حادة داخل صفوف قيادة الثورة، وخاصة بعد توتر العلاقات بين الحكومة المؤقتة وهيئة قيادة

1. انظر ذلك في الفقرة الثالثة من هذا الفصل

2. ولقد ألغيت مقابل ذلك وزارة القوات المسلحة، انظر في ذلك
Ben Khedda : L'Algérie p 79

3. وهي الأزمة التي كادت أن تعصف بكل ما تحقق خلال الثورة

4. لقد تعرفنا على بعض محتويات هذين القانونين في الصفحات السابقة وانظر عنها أيضا
Harbi : Le F.L.N pp 245 - 249

الأركان التي قدمت استقالتها بتاريخ 15 جويلية ضمنتها مآخذ كثيرة في مقدمتها التهاون والفوضى والرشوة، وأمام هذه الأوضاع دعي المجلس الوطني للثورة للاجتماع في طرابلس في الفترة ما بين 9 و27 أوت 1961

ويذكر سعد دحلب أن المناقشات كانت حادة مما جعل المجلس يعجز تماما عن حل المشاكل المطروحة عليه، وذلك بفعل تشدد قيادة الأركان التي صبت جام غضبها على رئيس الحكومة والباءات الثلاث، حيث كان أعضاء الهيئة يرون أن فرحات عباس لم يتشبع بعد بإيديولوجية الثورة، وأنه معتدل أكثر من اللازم وغير قادر على مواجهة الحكومة الفرنسية، أما بالنسبة لرأيهم في كريم بلقاسم فيتمثل في أنه قدم تنازلات كثيرة بدون فائدة تذكر، وبأنه لم يحسن الدفاع عن الملف الجزائري في مختلف اللقاءات مع الجانب الفرنسي.[1]

وردا على كل هذه الاتهامات غير المؤسسة، وزعت محاضر جلسات التفاوض وعمل رئيس الحكومة ونائبه على التشهير بقيادة الأركان التي "تحصلت على كل الأموال التي طلبتها، وجلبنا لها كميات هائلة من الأسلحة المتطورة والذخيرة وبدلا من إمداد الداخل بما يحتاج إليه راحت تشغل نفسها بأمور سياسية لا ناقة لها فيها ولا جمل"[2]. ويعيد سعد دحلب غضب قيادة الأركان إلى عجزها في اجتياز حاجز الحدود الذي منعهم من خوض المعارك الحقيقية مع الجيش الفرنسي، وكذا الحاجز النفسي الذي أصبحت تعاني منه والمتمثل في محاولتها الاستيلاء على السلطة في الخارج، وهو الأمر الذي أصبح يراودهم بشكل قوي[3]

1 دحلب، المهمة منجزة، ص 134.

2 Abbas, Autopsie, p 317

3 دحلب، المهمة منجزة، ص 134

وحتى يتمكن المجلس الوطني للثورة من إخراج نفسه من المأزق الذي دخل فيه قرر تغيير الحكومة المؤقتة تغييرا جذريا، بحجة أن فرحات عباس برهن على عدم استطاعته التحكم في وزرائه، كما أن كريم بلقاسم أعلن للجميع أنه سينسحب علانية من الحكومة، بدل تعيين فرحات عباس رئيسا لها[1]. ولم يكن من الممكن تعيين أحد الباءات الثلاث رئيسا، لأن كل واحد يسعى إلى إبطال مفعول الآخر، كما أنهم كانوا محل انتقاد ورفض من قيادة الأركان، وللخروج من مشكلة تعيين رئيس الحكومة، قام المجلس بتشكيل لجنة تتكون من محمدي السعيد ومحمد الصديق بن يحي وعمر بوداود، مهمتها إجراء مشاورات مع أعضاء المجلس لتشكيل الحكومة الجديدة واقتراح رئيس لها، وبعد مشاورات كثيفة اقترحت بن يوسف بن خدة رئيسا للحكومة[2]

كما درس المجلس أوضاع الجيش في الداخل والخارج، وطلب من قيادة الأركان التراجع عن استقالتها وأوصى بمضاعفة المجهود من أجل تزويد الولايات بكل ما تحتاج إليه قصد تمكينها من مواصلة العمل المسلح

ولقد علق فرحات عباس على هذا التغيير بأنه كان انحرافا خطيرا لجبهة التحرير الوطني التي أصبحت بعد هذا التعديل حكرا على عنصر من الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، ويقول "يظهر حسب بعد التحليل أن الحكومة المؤقتة الجديدة لم تعد تمثل جبهة التحرير الوطني في مجموعها بل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وحدها، فالمؤامرات التي حيكت في تونس قد أدت إلى إبعاد ممثلي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين، ومع اقتراب موعد

1. المصدر نفسه ص 135

2. المصدر نفسه ص 136

الاستقلال تجمع المركزيين واعتلوا الصدارة متهمين إيانا بالانتهازيين والمتطفلين في حين أن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري قد انضم قبلهم إلى جبهة التحرير الوطني"[1]

والاجتماع ما قبل الأخير[2] الذي عقده المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو الذي تم في طرابلس في الفترة ما بين 23 و27 فيفري، وهي دورة استثنائية بغرض النظر في مسودة الاتفاق الذي توصل إليه الطرفين المتفاوضين الجزائري والفرنسي في ايفيان. درسوا خلاله مختلف الجوانب سير المفاوضات، ونتائجها وأهدافها وفي النهاية حددوا الإطار الذي يجب أن تستمر فيه المفاوضات، والأهداف التي يجب أن تصل إليها، وكلف المؤتمر الحكومة المؤقتة بمواصلة تلك المفاوضات التي انتهت بوقف إطلاق النار في 19 مارس 1962

2. لجنة التنسيق والتنفيذ

تشكلت هذه اللجنة رسميا خلال مؤتمر الصومام، من خمسة أعضاء[3] هم عبان رمضان وكريم بلقاسم والعربي بن مهيدي وسعد دحلب وبن يوسف بن خدة، وقد تم اختيارهم من المجلس الوطني للثورة، وتعمد المؤتمر أن يكونوا من العناصر التي كانت متواجدة داخل التراب الوطني، وهذا تجسيدا لمبدأ أولوية الداخل على الخارج، وحتى تتمكن من ممارسة نشاطاتها اتخذت من الجزائر العاصمة مقرا لها، واعتبرت هذه المنطقة

1. Abbas , Op cit p 318
2. الاجتماع الأخير هو ذلك الذي انعقد في الفترة مابين 27 ماي إلى 7 جوان والذي تمخضه ميثاق طرابلس.
3. يمكن لنا اعتبار هذه اللجنة بأنها عبارة عن نسخة ثانية مطورة ومنقحة من لجنة الستة التي فجرت الثورة. ونفس الشيء يمكن قوله عن المجلس الوطني للثورة أي أنه يعد نسخة ثانية أيضا من مجموعة الـ 22

مستقلة وواقعة تحت سلطتها المباشرة. إلا أن هذا القرار يعد أكبر خطأ ارتكبته اللجنة وهذا بسبب صعوبة التحرك على مستوى الجزائر العاصمة

ويقول سعد دحلب عن التشكيلة الأولى التي كانت تتشكل منها اللجنة "إننا كنا نشكل قيادة جماعية، وبأن كل الأمور كانت تناقش ويبث فيها بالصفة الأكثر ديمقراطية" إلا أنه يستدرك ذلك بقوله "أننا لم نكن أبدا شديدي الحرص على هذا المبدأ" فكل واحد من هؤلاء كان يتمتع بحرية كبيرة في التصرف، وخاصة في دائرة عمله، كان عبان رمضان أسرعهم فكان يحرر ملاحظاته وتوجيهاته بسرعة، وكان يقرر ويبث في الأمور بسرعة، لم يكن يعرف التردد ولم يكن يتحرج لأية عواقب، وكثيرا ما كان يضع رفاقه أمام الأمر الواقع، ويقول أيضا بأن كريم بلقاسم وبن مهيدي يغضبان منه بسبب تظاهره "بالزعامة" وأن سعد دحلب كان في كثير من الأحيان يعمل على إصلاح الأمور بينهم موضحا "أن عبان لم يقم إلا بتحقيق أو تنفيذ فكرة أو قرار كنا قد تحدثنا عنه من قبل أو كنا سنتخذه فيما بعد"[1].

ومن أخطر القرارات التي اتخذتها هذه اللجنة، قرار الإضراب العام لمدة أسبوع في الجزائر في الفترة ما بين 28 جانفي و4 فبراير 1957، وهو القرار الذي ترتب عنه خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني، وبذلك وضعت نفسها أمام امتحان عسير يتعلق بممارسة مبدأ أولوية الداخل على الخارج، والوحيد الذي رفض الخروج من المجموعة هو العربي بن مهيدي الذي ظل وفيا للمبادئ التي صادق عليها المؤتمر، حيث صرح في آخر اجتماع عقدته اللجنة في 15 فبراير 1957 أنه يفضل الموت في

1. دحلب، المهمة منجزة، ص 42

ساحة المعركة حتى يكون وقودا جديدا وكافيا لثورة لن تتوقف حتى تسترجع الجزائر سيادتها" ودفع حياته ثمنا لهذا القرار

بعد خروج اللجنة من الجزائر، تم تشكيل لجنة ثانية قام كريم بتشكيلها بطريقة جعلها تكون تحت نفوذه وسيطرته[2] ضم إليها بن طوبال وبوصوف واوعمران ومحمود شريف، مما أعاد الكفة مرة أخرى لصالح العسكريين بعد أن كانت لصالح السياسيين في اللجنة الأولى، حيث أصبح عدد السياسيين في هذه اللجنة أربعة فقط مقابل خمسة عقداء. أما السجناء الخمسة فلم يكن لهم أي نفوذ على هذه اللجنة بحكم تواجدهم في السجن بفرنسا وحتى بالنسبة لمهري ودباغين فإن العسكريين كانوا يعتبرونهم قريبين منهم أكثر من قربهم من السياسيين، وبهذا الشكل انتقل صنع القرار إلى العقداء الخمس في اللجنة، أما السياسيون فقد انحصر دورهم في تزكية القرارات المتخذة وكان لا يسمح لهم بالمشاركة في بعض الاجتماعات مثل ذلك الذي عقدوه بتونس في الفترة ما بين 17 و20 ديسمبر 1957 والذي ناقشوا فيه قضية عبان رمضان وكيفية وضع حد لتصرفاته[3]

ويلاحظ على التركيبة الجديدة لجنة التنسيق والتنفيذ أنها افتقدت إلى العناصر السياسية القادمة من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، كما كانت الولايات الخمسة ممثلة فيها، محمود شريف من الولاية الأولى، وبن طوبال من الثانية وكريم بلقاسم من الثالثة، واوعمران من الرابعة وبوصوف من الخامسة

الزبيري تاريخ الجزائر ج2/97–98 وعن كيفية خروج اللجنة من الجزائر، انظر محطب ص 56 60

2 انظر في هذا ما سبق ذكره.

3. Harbi Le F.L.N p 199, Courriere T3, p 940

وبعد تشكل هذه اللجنة مباشرة بدأت مكانة عبان رمضان تهتز فبعد أن كان منسقا للجنة الأولى، أصبح مجرد عضو بسيط فيها مكلف بالإعلام والدعاية، ولم يتمكن عبان من هضم هذه الهزيمة، وحاول أن يواجهها إلا أن ميزان القوة لم يكن في صالحه، ويشير العقيد سليمان دهليس إلى أن تصفية عبان كانت بدون اللجوء إلى المحاكمة، بل جاءت مباشرة بعد اجتماع استشاري للعقداء الخمسة وبموافقة أحد السجناء الخمسة[1] ويذكر أيضا أنه قام بطرح قضية عبان عندما بدأ العقداء العشرة اجتماعهم الطويل في تونس، والذي شارك فيه بصفته قائدا للولاية الرابعة، في مناقشة مسألة تكوين الفيالق وتسميتها بأسماء الشهداء حين اقترح تعيين أحد الفيالق باسم عبان، وقد رد عليه بن طوبال قائلا "إن قبول الاقتراح يعني إدانة صريحة للذين كانوا وراء تصفية عبان" وكان بن طوبال يحاول التنصل من هذه العملية بدعوى أنه كان مع توقيف عبان فقط وليس مع إعدامه فسأله العقيد "بودي أن تمثل أمام محكمة فتسأل لموافقتك على توقيفه" فكان رد بن طوبال "لأنه حول الجبهة إلى جبهة فعلا عندما ادمج فيها السياسيين والمركزيين والعلماء والشيوعيين" ويفسر العقيد دهليس ذلك بأن بن طوبال كان ممن يعارضون هذا الاتجاه مفضلا بقاء مقاليد الأمور بين أيدي الثوار من مجموعة الـ22 وقدماء المنظمة الخاصة[2]

واغتيال عبان رمضان تسبب في تجميد نشاطات لجنة التنسيق والتنفيذ وكذا في زرع بذور الشك في أذهان مختلف العناصر القيادية إلى درجة أن الثقة المتبادلة اختفت نهائيا وقد انعكس ذلك سلبا على سير

1 هو أحمد بن بلة وهذا حسب ما جاء في شهادة العقيد اوعمران، انظر عباس الاندماجيون، ص 68. أما بوضياف فإنه يذكر بأنه لم يكن على علم إطلاقا بهذه الاستشارة انظر عباس اغتيال حلم

2. عباس، فرسان الحرية، ص 99 – 101

نشاطات جبهة التحرير الوطني، وجعل معظم الطاقات تنصرف إلى الاحتراس من الآخر والتفنن في إيجاد وسائل الأمن الفردية[1]

إن أبرز ما نستنتجه من خلال دراستنا لهذه اللجنة، ووجود الثلاثي كريم وبوصوف وبن طوبال فيها، وحبهم للزعامة والتسلط، بل وحتى الانفراد بذلك، هو أن هذه اللجنة هي التي أرست الركائز الأولى للكثير من الأسس التي أصبحت تتحكم في آليات سير النظام الجزائري، ويمكن لنا تحديد هذه الركائز في:

1. الاغتيالات السياسية

2. النزوع نحو الحكم الفردي، وطغيان المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، ويظهر ذلك من خلال تنصيب الباءات الثلاث أنفسهم كمجموعة متحكمة في كل شيء، رغم تنافرهم عن بعضهم البعض، وكل تصرفاتهم الجماعية تتمسك فيها المصالح الشخصية. وكل طرف يتخوف من الآخرين، فكريم كان يحاول الانفراد بالسلطة شاهرا في وجه الجميع، كونه الوحيد المتبقي طليق وعلى قيد الحياة من بين أعضاء القيادة التي أشعلت فتيل الثورة، ويذكر فرحات عباس أن هذا الشعور بالتعالي الذي كان يحرك كريم بلقاسم قد قوبل بآخر لا يختلف عنه من العقيدين بوصوف وبن طوبال اللذين لم يترددا في التذكير بأنهما شاركا في اجتماع الـ 22 عندما كان كريم ما يزال متعلقا بأهداب مصالي الحاج[2]

3. اختراق القانون وتجاوز صلاحيات أجهزة أخرى، وظهر ذلك جليا في إنشاء الحكومة المؤقتة، وإعدام عبان رمضان دون محاكمة عادلة، أو حتى الرجوع إلى المجلس الوطني للثورة، فهذه التصرفات كلها عبارة عن

1 الزبيري، تاريخ الجزائر ج128/2

2 Abbas, p 269.

انتهاك صريح لصلاحيات المجلس الوطني للثورة. وهو ما سيتحول إلى قاعدة أساسية في نظام الحكم بالجزائر

4. توريث الحكومة المؤقتة أزمة سلطة وبعوث حادة والتي ستعاني منها كثيرا

3. الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

إن أبرز سؤال يتبادر إلى الأذهان عند تناول قضية إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، هو كيف تم الإعلان عن هذه الحكومة ؟ وهل فعلا المجلس الوطني للثورة هو الذي خول للجنة التنسيق والتنفيذ صلاحيات إنشاء هذه الحكومة؟ أم أن لجنة التنسيق والتنفيذ هي التي اتخذت قرار تشكيلها من تلقاء نفسها بفعل الصراع الشديد الذي كان دائرا بين الباءات الثلاث على قضية الزعامة، وكذا بفعل تذمر الكثير من القيادات الثورية من هؤلاء الباءات بسبب تصرفاتهم"

من خلال تتبعنا لكيفية إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية توصلنا إلى أن العمل كان انفراديا من لجنة التنسيق والتنفيذ، فهي لم تعين من المجلس الوطني للثورة بل أن الذي حدث هو تحول اللجنة إلى حكومة، ويمكن لنا إعادة جذور فكرة إنشاء هذه الحكومة إلى محاولة كريم بلقاسم تقريب الضباط الجزائريين القادمين من الجيش الفرنسي عن طريق تعيين الرائد مولود ايدير رئيسا للديوان العسكري، وتكليفه بإعداد مشروع هيكلة جديدة لجيش التحرير يتولى الإشراف عليه الضباط الذين تكونوا في صفوف الجيش الفرنسي، ويستهدف هذا المشروع تحويل جيش التحرير إلى جيش محترف قوامه 160 ألف جندي ويضم 5 آلاف ضابط و16 ألف ضابط صف ويتم تدريبه وفق أسس الانضباط العسكري الصارم. أما

القادة المناضلون فيسرحون باعتبارهم يطوون على بذور الفوضى[1] ولقد قدم المشروع إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في 19 جويلية 1958، ولكنه لم يحظ بالموافقة الجماعية، ووجدوا ضباط جيش التحرير الوطني في ذلك عاملا أساسيا للتضامن والتوحد لإفشال وإجهاض المشروع وسد طريق المسؤولية الحقيقية في وجه الضباط القادمين من الجيش الفرنسي[2]

إن هذا العمل كلف كريم بلقاسم فقدانه للسمعة الطيبة التي كان يتمتع بها في أوساط المجاهدين، كما أنه حول الكثير من ضباط جيش التحرير المتواجدين على الحدود الشرقية والغربية إلى خصوم له، وأمام هذه التطورات أصبح الباءات الثلاث مقتنعين بعدم قدرتهم على تسيير شؤون الثورة، وخاصة بعد أن تسربت إليهم معلومات من الداخل مفادها أن قادة الثورة بالداخل عازمون على إبعادهم واستبدالهم بمن هم أكثر كفاءة منهم، وأمام كل هذا وفي جو تضامني بين الباءات الثلاث تمكنوا من سبق الأحداث وأعلنوا باسم لجنة التنسيق والتنفيذ عن ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[3]

ومما يؤكد لنا هذا قيام كل من محمد العموري ومصطفى لكحل بالتحذير من الانحراف الذي بدأت تعرفه الثورة، والمطالبة بعدم الابتعاد عن الخط الإيديولوجي الوارد تحديده في بيان أول نوفمبر 1954، ويبدو أن هذه الدعوة التي رفع لواءها هذين الضابطين قد وجدت لها أنصارا كثيرين من بين

1 Harbi Le F.L.N p 225 - 226

والمصدر الوحيد الذي يذكر أن المجلس الوطني للثورة هو الذي فوض لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل الحكومة المؤقتة عندما ترى أن الظروف المناسبة متوفرة هو المفتي حياة كفاح، ج3 399 وذلك خلال اجتماعه في أوت 1957

2 Harbi - OP cit p 232

3 الزبيري تاريخ الجزائري ج2/126

إطارات جميع الولايات، ويبدو أيضا أن اتصالات أولية مباشرة قد وقعت مع الداخل، وعلى إثرها عاد العموري من منفاه خفية ليترأس في منطقة الكاف، مقر أركان قيادة جيش التحرير الوطني اجتماعا سريا في 16 نوفمبر 1958، أي بعد أقل من شهرين من الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة لعدد كبير من إطارات الثورة العسكرية والسياسية من أجل الإطاحة بالحكومة المؤقتة، وإعادة تأهيل المجلس الوطني، وتطهيره من العناصر التي قامت بالانقلاب عليه، إلا أن الباءات الثلاث تفطنوا إلى ذلك وتدخلوا لدى السلطات التونسية لمساعدتهم على إخماد هذه (الفتنة) حين أوهموها أن أنصار صالح بن يوسف يقفون وراء الاجتماع، كما اعتمدوا أيضا على الضباط الجزائريين القادمين من الجيش الفرنسي بإقناعهم بأن الحركة تستهدفهم لأن ضباط جيش التحرير يرفضون تواجدهم على الحدود الجزائرية التونسية ويعتبرونهم عيونا تعمل لفائدة الجيش الفرنسي[2]

ويؤكد علي كافي أن الإعلان عن الحكومة المؤقتة كانت مفاجأة لأن قادة الولايات في الداخل لم يستشاروا بصفتهم أعضاء في المجلس الوطني للثورة، بل كانت قيادة الخارج ترسل إليهم برقياتها المتكررة ومحتواها انتظروا حدثا هاما يوم 19 سبتمبر" ويؤكد أن تشكيل الحكومة

1 لقد تعرض العموري إلى محاكمة من لجنة التنسيق والتنفيذ في 9 سبتمبر 1958 وحكم عليه بتنزيل رتبته إلى رائد ومنعه من كل نشاط رسمي مع تحديد إقامته بالقاهرة. نفس المصدر نفسه ج2/104 – 105 وهنا نتساءل هل كانت هذه المحاكمة مؤسسة على أدلة مؤكدة أم أنها كانت مبنية على أساس أن العموري كان لا يطمئن لأي أحد من الباءات الثلاث؟

2 أنظر عن محاولة العموري الانقلابية

الزبيري تاريخ الجزائر ج2/105 – 106، Harbi . Le F.L.N p 220 – 223 وللمزيد من المعلومات عن العموري انظر بلغيثليف (محمد الأمين) : تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق، وثائق جديدة وصور نادرة تنشر لأول مرة (دار البلاغ للنشر والتوزيع – الجزائر دار ابن كثير، بيروت 2001) ص–ص 239 – 254

لم يتم بالطريقة المعهودة إذ لم يحضر المجلس الوطني للثورة، ولم يجتمع ولم يقرر شيئا وهو الهيئة العليا للثورة التي تلعب دورين أساسيين :

1. دور اللجنة المركزية (أي دور حزبي)
2. دور تشريعي (أي البرلمان)

كما لم يتم استشارة قادة الداخل – أي قادة الولايات – رغم الاتصالات التي كانت قائمة يوميا عن طريق اللاسلكي. ثم أن أغلبية أعضاء المجلس الوطني للثورة كانت في الداخل، خاصة بعد توسيع المجلس في أوت 1957 حيث أضيفت إليه أعضاء مجلس الولايات بحكم مراكزهم[1]، أي أن هذه العملية تمت دون إعطاء أي اعتبار للداخل الذي وضع أمام الأمر الواقع" قبلناه حتى لا نزيد في شرخ الثورة وتكريس فصل الداخل عن الخارج[2]

إن فكرة إنشاء الحكومة المؤقتة ظهرت خلال صيف 1958، عندما تم تشكيل لجنة تفكير في الموضوع وتتكون من كريم بلقاسم وبن طوبال واوعمران وفرحات عباس وعندما أنهت اللجنة أعمالها عقدت لجنة التنسيق والتنفيذ اجتماعا لها في 9 سبتمبر، حيث اطلعت خلاله على التقارير المقدمة من اللجنة، وبدلا من استدعاء المجلس الوطني للثورة للاجتماع بصفته الهيئة العليا للثورة التي يحق لها اتخاذ القرار في مثل هذه الحالات قام أعضاء اللجنة من تلقاء أنفسهم بتكوين حكومة برئاسة فرحات عباس على أن يظل فيها الباءات الثلاث هم السلطة المرجعية الوحيدة التي بيدها الحل والربط[3]

كافي، ص 225
2 المصدر نفسه
3 الزبيري، تاريخ الجزائر 2، 105 — Harbi - Le F.L.N p 217

فهذه الحكومة إذن لم تعين من المجلس الوطني للثورة، والغريب أن لا أحد من أعضاء المجلس الوطني للثورة قام بالاستفسار عن هذا التحول بل استقبل بكل حفاوة وصفق له كل أعضاء المجلس، وهذا العمل في حقيقته يعد أول تجاوز خطير حدث حيال الثورة لمؤسساتها، ويقول سعد دحلب أن هذا العمل وضع المجلس الوطني للثورة أمام الأمر الواقع[1] لهذا قبل وصفق لإعلان الحكومة لأنه كان يعرف جيدا أن أي محاولة للمعارضة ستكون انعكاساتها جد خطيرة على مسيرة الثورة التحريرية، لهذا فضل أن يضحي بصلاحياته على أن يضحي بما تم إنجازه إلى غاية 1958 من نتائج لصالح الثورة

لقد أعلن رسميا عن تأسيس الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 وتتمثل مهامها في ممارسة السلطة التنفيذية للدولة الجزائرية إلى حين تحرير الوطن وهي مسؤولة أيضا على قيادة الحرب، وتسيير مصالح الأمة ومن صلاحياتها أنها تقيم العلاقات الدبلوماسية، وتعين في الوظائف المدنية والعسكرية، وتناقش وتصادق على الميزانية، ويمكن لها استدعاء المجلس الوطني للثورة لعقد دورات استثنائية[2].

والمتأمل في التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة، سيجد أنها تعكس بحق فكرة الجبهة، فكل التشكيلات السياسية التي كانت موجودة قبل 1954 ممثلة بداخلها فهناك المركزيين – محمد يزيد وبن يوسف بن خدة –، والعلماء لأحمد توفيق المدني، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري – فرحات عباس وأحمد فرنسيس –، وحزب الشعب – الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية – كريم بلقاسم، بن طوبال، بوصوف –

1. دحلب، ص 80.
2. انظر القانون في: Haroun (Ali), L'été de la discorde, Algérie 1962, p 220.

والملاحظ أنه لم تمر على هذه الحكومة الأولى سنة واحدة حتى بدأت المشاكل تتهاطل عليها، محاولة العموري الانقلابية، وتردي أوضاع المجاهدين في الداخل مما أدى إلى تصاعد حدة الانتقادات الموجهة لهذه الحكومة، إلى جانب تزايد نفوذ الباءات الثلاث على الحكومة، وهو ما جعل فرحات عباس، ولإنقاذ الأوضاع، يستدعي قادة الداخل للاجتماع في تونس وإيجاد حل لكل هذه المشاكل المتراكمة، ولكي يضع حدا للنزاعات الشخصية القائمة ليس بين الباءات الثلاث فقط، ولكن بينهم فرادى ومجتمعين وبين عدد آخر من الأعضاء الأساسيين في القيادة مثل ذلك الصراع الذي كان بين كريم بلقاسم ومحمود شريف، الذي اتهم وزير الحربية بالعجز والتقصير، وبأنه السبب في كل المشاكل التي تعرفها الثورة في الخارج وفي الداخل، وذلك في اجتماع الحكومة المنعقد في 29 جوان 1959، وتطور ذلك إلى صدام حاد بينهما كاد أن يقود إلى استعمال الأسلحة لو لم ترفع الجلسة ، وهو السبب المباشر الذي أدى إلى استدعاء مجالس الولايات للاجتماع في تونس.

أمام تعذر انتقال مجالس الولايات كلها إلى تونس لأسباب أمنية وعملية تم الاتفاق على أن تسند المهمة المحددة من رئيس الحكومة إلى 5 عقداء، وهم لطفي من الولاية الخامسة والحاج لخضر من الأولى وعلي كافي من الثانية وسليمان دهليس من الرابعة والرائد يازوران من الثالثة بالإضافة إلى العقيد هواري بومدين، ومحمدي سعيد من قيادة الأركان، والباءات الثلاث، وهذا الاجتماع هو المعروف باجتماع العقداء العشرة[2]، وفيه طرحت حل القضايا الأساسية التي كانت تواجهها الثورة وهي:

---

1 Abbas p 268 – 269

2. سبق أن تحدثنا عنه من قبل وللمزيد من المعلومات انظر عنه أيضا: Harbi . Le F.L.N p241 – 244

1. رجوع القيادة العليا للثورة إلى أرض الوطن
2. تمرير الأسلحة والذخيرة إلى الداخل
3. ضرورة دخول جيش الحدود وقيادته لتعزيز الولايات.

ولقد قام العقداء العشر بتحضير كل شيء ولم يبق سوى تزكية القرارات المتخذة في هذا الاجتماع، ويذكر سعد دحلب أن كريم بلقاسم قرر أنه لا يمكن مواصلة توكيل فرحات عباس على مصير جبهة التحرير، وكان يدعي بأنه هو المؤهل الكفء لرئاسة الحكومة المؤقتة بما أنه العضو التاريخي الوحيد الذي لا يزال حيا طليقا. ولتجاوز هذه الأزمة قام المجلس الوطني بتشكيل لجنة من ثلاثة أعضاء وهم محمدي السعيد وهواري بومدين وسعد دحلب، للتشاور مع أعضاء المجلس حول تشكيل الحكومة الجديدة والقيام باقتراح رئيس لها. لم يكن كريم بلقاسم يشك في ترقيته إلى الرئاسة فقد قام بحملة كبيرة لهذا الغرض وكان أعضاء المجلس متأكدين بأنه إن لم يعين رئيسا فإنه سيحدث انشقاقا داخل صفوف الثورة، ويذكر دحلب أن هذا الأمر كان واضحا عندما تباحث الأمر مع أعضاء المجلس كل واحد على حدة، فأغلبيتهم كانوا يعطون اسم كريم بلقاسم، مع أنه كان باديا وجليا أنهم كانوا يفعلون ذلك على مضض، وكان ذلك هو الحل الوحيد المتبقي فالأمر كان بالنسبة لهم، وبكل بساطة أحسن طريق للخروج من المأزق.

كانوا معتقدون أن كريم بلقاسم ليس هو الأجدر ولكنه يكفي أن يكون محاطا جيدا، وحتى فرحات عباس نفسه" أعطانا اسم كريم للرئاسة ومع مرور المحادثات والمشاورات تيقنت أن كريم لم يكن يحظى بتأييد الأغلبية"

---

1. دحلب، المهمة منجزة، ص 106 – 107

وانه كان يلاحظ قلقا حقيقيا على وجوه أعضاء المجلس الذين كانوا خائفين من ألا يكون كريم أهلا للوظيفة الرئاسية وأن يكون سيء التمثل[1]

ويذكر دحلب أيضا أن بومدين أخبره بأن بن طوبال كان يبكي عندما رفض قبول وزارة الداخلية التي اقترحت عليه لأنه كان رافضا أن يكون وزيرا تحت رئاسة كريم[2]، إلا أن الذي حدث في الأخير هو اقتراح فرحات عباس كرئيس للحكومة وكريم بلقاسم نائبا له ووزيرا للخارجية، وللقيادة الحرب تم اقتراح لجنة وزارية متكونة من الباءات الثلاث وبذلك تمكنت الثورة من تجاوز هذه الأزمة

1 المصدر نفسه ص107 – 108

2 المصدر نفسه ص 108

الصراع بين الحكومة المؤقتة والقيادة العامة للأركان

تقرر في اجتماع المجلس الوطني للثورة في ديسمبر 1959 وجانفي 1960، إنشاء هيئة القيادة العامة للأركان وإلغاء وزارة القوات المسلحة، وتعويضها بلجنة وزارية للحرب C.I.G تتكون من كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف والأخضر بن طوبال، أما هيئة الأركان فأسندت مهمة قيادتها لهواري بومدين وتتكون من علي منجلي وقايد أحمد وعز الدين زراري وشرعت الهيئة في ممارسة مهامها ابتداءا من 23 فبراير 1960، وكان الاعتقاد الراسخ عند الذين قاموا بهذا العمل هو توحيد جيش التحرير الوطني وجعله يعمل تحت قيادة موحدة، وبالتالي سيصبح أكثر انسجاما وفعالية سواء في الداخل أو في الخارج، بعد أن كان موزعا بين قيادتين أحداهما في الشرق متمركزة في غار الدماء على الحدود التونسية الجزائرية، والأخرى غربية متمركزة في الناظور على الحدود المغربية الجزائرية

كان من المعروض أن تكون هيئة قيادة الأركان تحت سلطة اللجنة الوزارية للحرب، ولكن حسب شهادة بن يوسف بن خدة، فإن هذه اللجنة لم تمارس هذه السلطة ربما لانشغال أعضائها بمشاكل أخرى، وكان من الطبيعي أن تستغل هيئة قيادة الأركان هذه الوضعية لتدعم نفسها[1]، حيث تمكنت من تشكيل قوة عسكرية نشيطة وطيعة ومهيكلة على الحدود، وتمكنت من الاستيلاء على جنود جميع الولايات المتاخمة للحدود، كما وضعت كل

1 عباس: رواد الوطنية، ص91.

إمكانيات الحرب تحت تصرف هذه الهيئة التي لم تكن تهتم بالحرب إلا قليلا حيث تمكنت من تحويل جهاز كامل عن مهمته الحقيقية ألا وهي الحرب، نحو الاهتمام بالسباق للفوز بالسلطة بعد استرجاع السيادة الوطنية[1].

ومع مرور الزمن ظهرت الكثير من الخلافات بين اللجنة الوزارية، وهيئة قيادة الأركان، وتسببت هذه الخلافات في أزمة سلطة بين عسكريين قدامى هم العقداء كريم بلقاسم وبن طوبال وبوصوف، وعسكريين جدد وهم أعضاء هيئة قيادة الأركان فبمجرد أن بدأ القدامى يشعرون أن العسكريين الجدد شرعوا في سحب البساط من تحت أقدامهم، أخذوا أي القدامى – في الضغط على رئيس الحكومة لإعطاء أوامره لهيئة قيادة الأركان بضرورة الدخول إلى الجزائر في أجل أقصاه 31 مارس 1961[2]. ويؤكد هواري بومدين أن تصرفات اللجنة لم تكن إلا لتحقيق رغبة أعضائها في الاحتفاظ بالسلطة مهما كان الثمن، وقد كان هؤلاء الأعضاء يعتقدون أن دخول قيادة الأركان إلى الجزائر سيؤدي إلى القضاء عليها أثناء اجتياز الأسلاك المكهربة وحقول الألغام، أو بواسطة تكتل الولايات التي لن توافق على الانضواء تحت لوائها، لهذا كله لم تقم قيادة الأركان بتطبيق أوامر اللجنة[3].

والملاحظ على هذا الصراع أنه كان علنيا، حيث صرح لخضر بن طوبال في 5 فبراير 1961، في محاضرة بالإطارات بتونس: "الذين يريدون السلطة فما عليهم إلا حمل البندقية لافتكاكها من أيدينا" ويذكر عبد الحميد إبراهيمي أن هذه اللغة سمعها أيضا من العقيد هواري بومدين[4].

1 كافي، مذكرات، ص 258. دحلب، ص 113.

2. Harbi (Mohammed) . Une vie debout, mémoires politiques 1945 - 1962 (Alger 2001) T1, p 358 - 359.

3 الزبيري، تاريخ الجزائر، ج2، ص 146 - 147.

4. Harbi. Une vie debout, p 359.

ولقد تأزمت الأمور أكثر فأكثر بين هيئة قيادة الأركان والحكومة المؤقتة، أثناء ما يعرف بحادثة الطيار الفرنسي الذي أسقطت طائرته ووقوعه في قبضة جيش الحدود إلا أن الحكومة المؤقتة برئاسة فرحات عباس قامت بتسليمه إلى السلطات الفرنسية بعد ضغوطات من الحبيب بورقيبة، فغضب قائد هيئة قيادة الأركان من هذا التصرف، فاستقال رفقة مساعديه في 15 جويلية 1961[1]. والهدف الأساس من وراء هذه الاستقالة هو وضع رئيس الحكومة المؤقتة أمام الأمر الواقع وذلك بترك الجيش بدون قيادة، وفي الوقت ذاته السعي إلى تخليص قيادة الأركان من سلطة الحكومة المؤقتة عليها، ويتضح لنا ذلك من خلال عملية سير الأحداث فيما بعد إذ أنه عندما جاء بن يوسف بن خدة خلفا لفرحات عباس الذي كان قد رفض الاستقالة حاول تشكيل لجنة مؤقتة على رأس قيادة الأركان العامة، فرفض ضباط جيش الحدود هذه اللجنة لأن بومدين كان قد حضر لذلك من قبل وضمن ولاء الجميع له، فوقع هؤلاء الضباط على وثيقة تطالب بعودة بومدين على رأس هيئة قيادة الأركان العامة للجيش، فاستعمل بومدين هذه المطالبة كذريعة للاستقلال عن الحكومة المؤقتة لأنه استلم القيادة من العسكريين، وليس من الحكومة المؤقتة فأصبح بذلك مسؤولا أمام الضباط وليس أمام الحكومة المؤقتة، فحول بذلك جيش الحدود إلى قوة مستقلة لها وزنها وكلمتها[2].

وكان بالإمكان تفادي الكثير من المشاكل التي عرفتها الجزائر بعد هذه الأزمة لو أن بن يوسف بن خدة قبل الاستقالة، ولقد قدم السيد عبد السلام بلعيد الذي التحق بديوان رئيس الحكومة اقتراحا بهذا الشأن

1 Ibid. p 359 - 360.

2 Bennoune, El Kenz : op-cit . T1 , p 174.

إمكانيات الحرب تحت تصرف هذه الهيئة التي لم تكن تهتم بالحرب إلا قليلا حيث تمكنت من تحويل جهاز كامل عن مهمته الحقيقية ألا وهي الحرب، نحو الاهتمام بالسباق للفوز بالسلطة بعد استرجاع السيادة الوطنية[1]

ومع مرور الزمن ظهرت الكثير من الخلافات بين اللجنة الوزارية، وهيئة قيادة الأركان، وتسببت هذه الخلافات في أزمة سلطة بين عسكريين قدامى هم العقداء كريم بلقاسم وبن طوبال وبوصوف، وعسكريين جدد وهم أعضاء هيئة قيادة الأركان، فبمجرد أن بدأ القدامى يشعرون أن العسكريين الجدد شرعوا في سحب البساط من تحت أقدامهم، وأخذوا لا أي القدامى – في الضغط على رئيس الحكومة لإعطاء أوامره لهيئة قيادة الأركان بضرورة الدخول إلى الجزائر في أجل أقصاه 31 مارس 1961[2]. ويؤكد هواري بومدين أن تصرفات اللجنة لم تكن إلا لتحقيق رغبة أعضائها في الاحتفاظ بالسلطة مهما كان الثمن وقد كان هؤلاء الأعضاء يعتقدون أن دخول قيادة الأركان إلى الجزائر سيؤدي إلى إلغائها عمليا إما أثناء إجتياز الأسلاك المكهربة وحقول الألغام، أو بواسطة تكتل الولايات التي لن توافق على الانضواء تحت لوائها، لهذا كله لم تقم قيادة الأركان بتطبيق أوامر اللجنة[3]

والملاحظ على هذا الصراع أنه كان علنيا، حيث صرح لخضر بن طوبال في 5 فبراير 1960، في محاضرة للإطارات بتونس: "الذين يريدون السلطة فما عليهم إلا حمل البندقية لافتكاكها من أيدينا" ويذكر عبد الحميد إبراهيمي أن هذه اللغة سمعها أيضا من العقيد هواري بومدين[4]

1 كافي، مذكرات، ص 258، دحلب ص 113

2. Harbi (Mohammed) : Une vie debout, mémoires politiques 1945 - 1962 (Alger 2001) T1, p 358 - 359

3 الزبيري: تاريخ الجزائر، ج2 – ص 146 – 147

4. Harbi : Une vie debout, p 359

ولقد تأزمت الأمور أكثر فأكثر بين هيئة قيادة الأركان والحكومة المؤقتة، أثناء ما يعرف بحادثة الطيار الفرنسي الذي أسقطت طائرته ووقوعه في قبضة جيش الحدود إلا أن الحكومة المؤقتة برئاسة فرحات عباس قامت بتسليمه إلى السلطات الفرنسية بعد ضغوطات من الحبيب بورقيبة، فغضب قائد هيئة قيادة الأركان من هذا التصرف، فاستقال رفقة مساعديه في 15 جويلية 1961 والهدف الأساسي من وراء هذه الاستقالة هو وضع رئيس الحكومة المؤقتة أمام الأمر الواقع وذلك بترك الجيش بدون قيادة، وفي الوقت ذاته السعي إلى تخليص قيادة الأركان من سلطة الحكومة المؤقتة عليها، ويتضح لنا ذلك من خلال عملية سير الأحداث فيما بعد إذ أنه عندما جاء بن يوسف بن خدة خلفا لفرحات عباس الذي كان قد رفض الاستقالة حاول تشكيل لجنة مؤقتة على رأس قيادة الأركان العامة، فرفض ضباط جيش الحدود هذه اللجنة لأن بومدين كان قد خطط لذلك من قبل وضمن ولاء الجميع له، فوقع هؤلاء الضباط على وثيقة تطالب بعودة بومدين على رأس هيئة قيادة الأركان العامة للجيش فاستعمل بومدين هذه المطالبة كذريعة للاستقلال عن الحكومة المؤقتة لأنه ستتم القيادة من العسكريين، وليس من الحكومة المؤقتة فأصبح بذلك مسؤولا أمام الضباط وليس أمام الحكومة المؤقتة، فتحول بذلك جيش الحدود إلى قوة مستقلة لها وزنها وكلمتها[1]

وكان بالإمكان تفادي الكثير من المشاكل التي عرفتها الجزائر بعد هذه الأزمة لو أن بن يوسف بن خدة قبل الاستقالة، ولقد قدم السيد عبد السلام بلعيد الذي التحق بديوان رئيس الحكومة اقتراحا بهذا الشأن

1. Ibid p 359 - 360

2 Benmoune, El Kenz op-cit T1 p 174.

لبن يوسف بن خدة الذي كان من أشد المتحمسين أثناء أزمة 1959 لدخول العسكريين وعودة بعض أعضاء الحكومة المؤقتة إلى الداخل، ويتمثل الاقتراح في ضرورة استغلال الاستقالة لإلغاء هذه الهيئة حتى ولو اقتضى الأمر إيجاد منصب في الحكومة لرجل مثل هواري بومدين لتولي الشؤون العسكرية. وكان من شأن هذا الحل لو تحقق أن يتم خنق أي محاولة تمرد على الحكومة المؤقتة في المهد، ولكن تردد بن خدة في الأخذ به وقيامة بطرح الحل السابق ذكره والذي رفضه الضباط أدى إلى ازدياد نفوذ هيئة قيادة الأركان على قوات الحدود، وفي الوقت ذاته بروز بومدين ورفاقه كقوة صاعدة جديدة في جسد الثورة رافضة تماما لسلطة الحكومة المؤقتة، بل وصل بها الأمر إلى أن تطلب من بن خدة القيام بتصفية الباءات الثلاث[1] وإن صح هذا الطلب فإنه يعد دليلا قاطعا على تصميم قيادة الأركان على الوصول إلى السلطة، لأنها كانت متأكدة أن الطرف الوحيد الذي يمكن له الوقوف في وجهها كسد منيع هم هؤلاء الباءات الثلاث، وكدليل آخر على الرغبة في الوصول إلى قمة هرم السلطة، هو وضعها برنامج سياسي اقتصادي للجزائر بعد استعادة السيادة الوطنية، يقوم على جملة من المحاور أبرزها[2]:

- الإصلاح الزراعي
- تصنيع البلاد
- التوزيع العادل للإنتاج والثروات

1. Bennoune, El Kenz ,op-cit T1 p 173

وانظر أيضا في هذا الشأن، بورقعة ، ص103

2. Bennoune, El Kenz ,op-cit T1. p 179.
3. Harbi : Le F. L. N p 319.

أدت هذه العملية إلى زعزعة مكانة الحكومة المؤقتة في عملية صنع القرار خلال الثورة، بل أصبحت تتوجس خيفة من هيئة قيادة الأركان ويتضح لنا ذلك جليا من خلال تخوفات بن يوسف بن خدة الدخول مرة أخرى في مفاوضات مع فرنسا. إذ أن أبرز سؤال كان يؤرقه في خريف 1961، ماذا يحدث لو تفاوضت الحكومة المؤقتة مع السلطات الفرنسية، وانتهت إلى اتفاقيات لا تحترمها هيئة قيادة الأركان ؟ وكيف يمكن عندئذ الخروج من الأزمة التي من الممكن أن تتولد من هذا الموقف؟ خاصة وأن رئيس الحكومة المؤقتة كان على علم بالانتقادات الموجهة من بومدين للمفاوضات التي جرت في عهد فرحات عباس، بل والأكثر من ذلك فإنه أصبح حبيس هذا الموقف الانتقادي، ولم يتمكن بن خدة من التحرر من هذا الموقف إلا بعد أن يسر له بومدين الأمر عندما قال له ذات يوم "إذا وجدت الفرصة المواتية للتفاوض فلا تتردد ونحن لسنا أطفالا. فإذا توصلتم إلى اتفاق من المحتمل أن ننقد بعض بنوده لكن هذا لا يعني أننا نرفضه[1]" وبهذا الشكل شرعت الحكومة المؤقتة في تحضير المفاوضات بين الطرفين الجزائري والفرنسي، والتي انتهت بتوقيع اتفاقيات إيفيان في 18 مارس 1962.

ولكن في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات تجري بين الطرفين، كانت هيئة قيادة الأركان تخطط لكيفية الوصول إلى السلطة لأنها كانت شبه متأكدة أن الثورة الجزائرية قد دخلت مرحلتها الأخيرة وأن فرنسا ستعترف باستقلال الجزائر في أقرب الآجال، وبما أن جيش التحرير الوطني لم يكن منظما بالشكل الذي يسمح له بالانفراد بالسلطة عند وقف إطلاق النار، فقد كان لابد له من التقرب من بعض العناصر السياسية التي

1. Ibid. p 176.

بقيت مطبقة لأسباب معروفة والتي باحتوائها والاتفاق معها يمكن كسر شوكة الحكومة المؤقتة والمقصود بهؤلاء، السجناء الخمس

إن فكرة الاعتماد على احد السجناء الخمسة لاستعماله كمطية للوصول إلى السلطة بدأت تختمر في ذهنية بومدين منذ تاريخ تقديم استقالته في 15 جويلية 1961، والدليل هي تلك المذكرة المرفوعة من الهيئة إلى رئيس الحكومة والتي يصرح فيها أعضاء هيئة قيادة الأركان أهمية الاحتكام إلى المسجونين الخمسة، "لأن الأحداث ولحسن الحظ قدرت لهم هذه المهمة الدقيقة والشاقة لاريب" خاصة وأن هيئة قيادة الأركان كانت تعتبر المجلس الوطني للثورة تنظيما تجاوزته الأحداث لذا فانه لم يعد قادرا على حل الخلافات المطروحة على الساحة الجزائرية.

قامت هيئة قيادة الأركان بإرسال جملة من الرسائل بهدف كسب بوضياف إلى صفها، وأولى هذه الرسائل تلك التي أرسلها قايد أحمد وعلي منجلي للدين انتدب لتمثيل الجيش في مفاوضات إيفيان الأولى، ويقد علق بوضياف على هذه الرسالة بقوله "إن انشغالات هيئة قيادة الأركان كما تبين الرسالة تكاد تنحصر يومئذ في كيفية الاستيلاء على السلطة لا غير" كما قام بومدين بعد ذلك بإرسال رسالة أخرى منه شخصيا لبوضياف جاء فيها "قد قررنا تحمل مسؤوليتنا وبودنا أن نعمل معك" والرسالة عبارة عن عرض صريح بالتحالف لقلب الحكومة المؤقتة والباءات الثلاث وقام بوضياف بإطلاع بن بلة على الرسالة، ولم يكن يدري أن مثل هذا العرض سيغريه إلى أبعد الحدود إذ أخذ منذ تلك اللحظة يسعى

انظر المذكرة كاملة في كافي، ص 264 – 265

عباس غليان حيم، ص72 74 وأيضا 194 و323

بكل جدية إلى التحالف مع بومدين، إن هذه المحاولات لم تجد التجاوب المنتظر من بوضياف، إلا أنها أثارت في المقابل حسب رواية بوضياف شهية بن بلة الذي نجح في إقناع بيطاط وخيضر بالتحالف مع هيئة قيادة الأركان ضد الحكومة المؤقتة وهو الشيء الذي ستجسد على أرض الواقع فيما بعد وابرز ما يمكن استنتاجه من كل هذا هو أن بوضياف قرر الوقوف إلى جانب الشرعية الممثلة في الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة، على عكس احمد بن بلة الذي قبل عرض قيادة الأركان بمجرد الاتصال به.

ويذكر علي كافي أن بومدين كان في البداية يرغب في الاعتماد على محمد بوضياف ولكن بعد عملية الاتصال المباشر بالمسجونين[2] قرر استعمال احمد بن بلة فبومدين يعرف أنه بدون ثقل سياسي على عكس بوضياف، الرجل القوي الذي لايتنازل عن قناعاته بسهولة وصارم وقوي في مبادئه، لأن بومدين كان في حاجة إلى دمية تحرك بسهولة، ويتخلص منها عندما تؤدي دورها وتصبح بدون فائدة[3]

1 المصدر نفسه، وعن هذه الاتصالات انظر على سبيل المثال الزبيري، تاريخ الجزائر، ج2، ص 202—203.

Harbi, Une vie debout, P 360-361

2 قام بهذه العملية عبد العزيز بوتفليقة الذي اتصل بالسجناء الخمسة بطلب من هيئة قيادة الأركان لجس نبض هؤلاء بشأن موقفهم من اتفاقيات إيفيان

3 كافي، ص 282

الخاتمة

إن ابرز ما يمكن لنا استنتاجه من خلال كل هذا هو أن مؤسسات الثورة، عجزت عن إيجاد حلول للمشاكل المطروحة عليها وهذا بسبب عدم لجوء أعضائها إلى النقاش الهادئ، والحوار البناء المبني على أساس تبادل الآراء للتوصل إلى موقف مشترك، بل نجد كل طرف يحاول فرض رأيه بكل الوسائل والطرق على الطرف الآخر، والمخرج الوحيد الذي وجدته هذه المؤسسات أمامها وخاصة الحكومة المؤقتة هو اللجوء إلى العسكريين الممثلين في قادة الولايات ليقوموا بحل هذه المشاكل، أي أن الخارج كان دائما يعود إلى الداخل الذي كان يمثل الشرعية الحقيقية وهي "شرعية الميدان". وكان التأسيس لهذه العملية التي أصبحت تقليدا في ديسمبر 1957، وهذا على حسب ما يذكره علي كافي عندما تم استدعاء قادة الولايات لعقد اجتماع في تونس وفيه قام كل من كريم بلقاسم وبن طوبال بطرح مشاكل القيادة الخارجية على قادة الولايات[1]. ويذكر أن بن طوبال أطنب في إبراز الخلاف الحاد ومحاولات استقطاب القيادة والثورة من عبان رمضان، وندد أيضا بتصرفاته ومواقفه وقال "أن له طموحات وحتى اتصالات مشبوهة مع الطرف الفرنسي من دون علمنا". ويقول كافي أن عبان انفرد به أيضا وحدثه عن كريم ومجموعته وندد بها وبأخطائها وانحرافها، ويقول كافي أن كل طرف كان يهاجم الآخر بدون حجج، وقادة الداخل مشكلتهم هي الأسلحة، أما قيادة الخارج فهي السلطة[2]

1 عن الأسماء التي حضرت الاجتماع انظر كافي، ص212

2 المصدر نفسه ص212 - 214

ولاحظ أيضا اعتماد مبدأ وحدة السلطة المطلقة في يد المجلس الوطني للثورة، باعتباره أعلى هيئة في الجبهة وفي الدولة، وهذا في غياب المؤتمر الذي لم يعقد أبدا بعد مؤتمر الصومام، واعتماد مبدأ القيادة الجماعية كمبدأ أساسي للمؤسسات الجزائرية وفي الوقت ذاته اعتماد مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث والذي اعتبر كقاعدة أساسية للمؤسسات الجزائرية، وهذا على حسب ما تنص عليه المادة السادسة من القانون الأساسي المنظم للمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية حيث جاء فيها" أن الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية يعد عنصرا أساسيا"[1]

ومن هنا نرى تناقضا واضحا بين قواعد تسيير المؤسسات الجزائرية المبنية على المبادئ الليبرالية من جهة، والمشروع السياسي والاجتماعي للجبهة والذي أعلنته في مؤتمر الصومام من جهة أخرى، وهنا نتساءل عن أسباب هذا التناقض. فهل يعود إلى الطبيعة الاجتماعية والسياسية لمختلف عناصر قيادة الثورة والتي تعود أصولها إلى التشكيلات السياسية التي كانت موجودة قبل الثورة ؟ وهل هذه الطبيعة أدت إلى تبلور الصراع بين جناح ليبرالي وجناح اشتراكي

ونضيف هنا أيضا أن الصلاحيات التشريعية التي كانت تتمتع بها الحكومة المؤقتة أدت بها إلى نوع من الاستقلالية والذاتية، ولم تكن مجرد أداة طيعة في يد المجلس الوطني للثورة الذي يجتمع في فترات متباعدة مرة واحدة في السنة – بالإضافة إلى أن الحكومة هي التي تستدعيه للانعقاد في دورات استثنائية.

1 Haroun . op-cit p 219.

كما أن القيادة لم تصبح جماعية بوجود رئيس حكومة يجمع بين وظائف رئاسة الحكومة ووظائف رئاسة الدولة، والواقع أن مبدأ القيادة الجماعية لم يكن حقيقة معاشة بل جاء كرد فعل وكرفض للقيادة الكاريزمية وتقديس الشخصية التي ميزت عهد مصالي، أكثر منه كشكل تعبيرا عن الديمقراطية وكأسلوب للعمل داخل الأجهزة

ولقد حاولت نصوص 1959 الفصل بين الدولة والحزب من جهة، وبين الحزب والجيش من جهة أخرى، بقصد توفير الظروف الملائمة لبروز سلطة مدنية لكن بدون جدوى، حيث بقي الخلط بين هذه المؤسسات واضحا، والسلطة في واقع الأمر بيد الجيش، ويذكر سليمان الشيخ ، أن القيادة الفعلية للثورة انتقلت إلى العسكريين وخاصة إلى الباءات الثلاث حتى الاستقلال ولم يكن هذا الثلاثي موحدا ولم يكن للحكومة المؤقتة أي سلطة فعلية عليه، وتمثل ذلك بالخصوص في عجزها عن استدعاء المجلس الوطني للثورة للدورة الثانية سنة 1959، مما جعلها تكلف هذا الثلاثي بذلك، وحدث ما يعرف باسم اجتماع العقداء العشرة

ولقد سيطر الباءات الثلاث ابتداءا من 1957 حتى 1960 بصفة مطلقة على قيادة الثورة، ولكن ابتداء من هذه السنة برزت القيادة العامة للأركان تحت زعامة هواري بومدين كمنافس خطير جدا لهذا الثلاثي، ويمكن لنا القول أيضا أن التعدد في أشكال مؤسسات الثورة أسفر عن جسم متعدد الرؤوس تجلى ذلك بوضوح خلال أزمة صيف 1962، بظهور مراكز متعددة للسلطة تسابقت وتصارعت بعنف شديد من أجل الوصول إلى الحكم، واحتلال أجهزة الدولة الاستعمارية دون أن يكون هناك مركزا واحدا قادرا

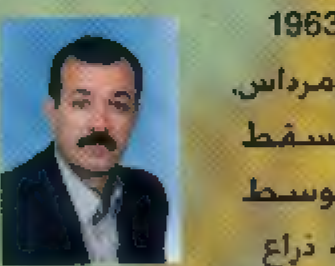
Chikh, L'Algérie en armes p 106 et 127 - 128.

على التحكيم بينها أو إخضاعها إلى إرادته، مما طرح إشكالية الشرعية بكل قوة مباشرة بعد دخول قرار وقف إطلاق النار حيز التنفيذ وقيام المجلس الوطني للثورة بعقد آخر دوراته والتي ما تزال مفتوحة إلى يومنا هذا.

المحتوى

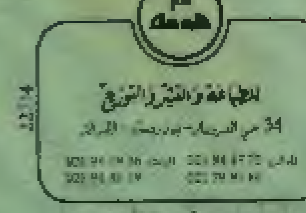
طبع بمطبعة دار هومة- الجزائر 2015
34 ، حي لابروبار- بوزريعة- الجزائر
الهاتف : 19.41.94.(021) / 36.19.94.(021)
الفاكس: 75.17.94.(021) /84.91.74 .(021)

www.editionshouma.com
email:Info@editionshouma.com



من مواليد 1963/07/01 بشعبة العامر ولاية بومرداس، زاول تعليمه الابتدائي بمسقط رأسه. أما تعليمه المتوسط والثانوي فتلقاه بمدينة ذراع الميزان. وبعد حصوله على شهادة البكالوريا في جوان 1982 التحق بمعهد التاريخ بجامعة الجزائر التي تحصل منها على شهادة الليسانس في جوان 1986.

وتحصل من الجامعة نفسها على شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر في جوان 1995. وفي جانفي 2005 تحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة الجزائر أيضا و هو حاليا يشتغل أستاذا للتاريخ الحديث و المعاصر بقسم التاريخ - كلية الأدب والعلوم الإنسانية بجامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس.



www.editionshouma.com
e-mail info@editionshouma.com

